
هولوكوست
غزة
في نظر القانون الدولي
تصوير
أحمد ياسين
@Ahmedyassin90
الدكتور عبد الله الأشعل
دار الفكر
آفـــاق معـــرفـــة متجـــددة
www.fikr.com

بسم اللـه الرحمن الرحيم

هولوكوست غزة
في نظر القانون الدولي

هولوكوست غزة في نظر القانون الدولي/ عبد الله الأشعل .- دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠ .- ٢٦٤ ص ؛ ٢٢سم.

ISBN:978-9933-10-196-1

١-٣٤١,٦ أ ش ع هـ-٢-٣٢٠,٩٥٦٤ أ ش ع هـ

٣-العنوان ٤- الأشعل

مكتبة الأسد

الدكتور عبد اللـه الأشعل

هولوكوست غزة في نظر القانون الدولي

تصوير

أحمد ياسين





دار الفكر - دمشق - البرامكة


٠٠٩٦٣ ٩٤٧ ٩٧ ٣٠٠١


٠٠٩٦٣ ١١ ٣٠٠١

http://www.fikr.com/
e-mail:fikr@fikr.net

هولوكوست غزة

في نظر القانون الدولي

الدكتور عبد اللـه الأشعل

الرقم الاصطلاحي: ٢٢٧٣,٠٢١

الرقم الدولي: ISBN:978-9933-10-196-1

الرقم الموضوعي: ٣٢٠ (العلوم السياسية)

٢٦٤ ص، ١٥ × ٢٢ سم

الطبعة الأولى : ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠م

المحتوى

تقديم

المحقَّقُ أنَّ أحفـاد ضـحايا الهولوكوسـت الألمـاني ضـد اليهـود هـم الـذين ارتكبـوا الهولوكوسـت ضـدَّ الفلسـطينيين في غـزة، وذلـك حـين المقارنة بين المشهدين إذ تحلُّ الذكرى الأولى لمحرقـة غـزة في ٢٧ كـانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما بدأت إسرائيل في ذلك اليوم هجوماً منسقاً مدبراً كاسحاً بكل أنواع الأسلحة عـلى غـزة؛ بحجـة إرغـام حـماس عـلى وقف إطلاق الصواريخ من غزة صـوب جنـوب إسرائيـل، والبحـث عـن شاليط، وادعت إسرائيل أن حماس هـي التـي أنهـت اتفـاق الهدنـة أو التهدئـة، وللأسـف، نـاصرت مصر إسرائيـل في ذلـك، واسـتقبلت مصر السيدة ليفني وزيرة الخارجية آنذاك في لقـاء بهـيج، وبـدا عـلى السـيد وزير الخارجيـة أحمـد أبـو الغـيط السرور والحبـور، وهـي تعلـن مـن القاهرة أن إسرائيل سوف تغير قواعد اللعبة في غزة، وأن إسرائيل سوف تشن حرباً طاحنة على غزة، وصاحب ذلك تصريـح السـيد الـوزير بـأن حماس هـي التـي نقضـت التهدئـة بمـا فسر حينـذاك أن مصر أعطـت الضوء الأخضر لإسرائيل وبررت لها عملها، ثم نقل في الصحف الفرنسية حديث بين الـرئيس مبـارك وسـاركوزي؛ مفـاده أن مبـارك يبـارك ضرب حماس والانتهاء من سيطرتها على غزة بأسرع وقت.

وقد أدت أعمال الإبادة الإسرائيلية التي وقعت بعد عامين من الحصار المنسق بين إسرائيل ومصر وإرهاق سكان غزة، إلى كارثة حقيقية ودمار شامل، واستخدام بربري لكل أصناف الإبادة في مشهد استمر ٢٣ يوماً، لم يحرك فيه العرب ساكناً، بل أعلن وزير خارجية مصر اعتزازه بأن مصر أفشلت قمة في الدوحة حاربتها مصر، ومن الواضح أن مصر أحبطت أي جهد يشوش على العمليات ضدّ إسرائيل، وحرمت القطاع من الإغاثة الخارجية واستعدت الشعب المصري على الفلسطينيين، ولكن الحكومة، وقد رأت الشعب المصري يغلي ضدها أصدرت تصريحات جوفاء، ولكنها تصرفت بما خدم المخطط الإسرائيلي تماماً. وقد عجزت قمة الكويت هي الأخرى عن ردع إسرائيل، ولكن اللافت هو موقف مصر التي تذرعت بأن إغلاقها للمعبر انصياع لالتزام قانوني في اتفاق المعابر الذي ليست طرفاً فيه، كما أنه انقضى عام ٢٠٠٦.

وقد عوض موقف الحكومة المخزي أن الحركة الوطنية حاولت عدة مرات كسر حصار غزة؛ حيث بدا أنه تقرر بشكل غير رسمي أن إنقاذ غزة صار جريمة في الممارسات الحكومية؛ راح ضحيته بعض الشرفاء سجناً واعتقالاً ومطاردة. ويجب أن نسجل المبادرة المصرية المنحازة لإسرائيل والناقدة للمقاومة ووصفها بالإرهاب، وعرقلة صدور قرار مجلس الأمن بإعلان المبادرة قبل صدور القرار بربع الساعة، رغم مشاركة وزير خارجيتها في الجلسة.

ومن الواضح أن التركيز على موقف مصر المسؤول عن معظم هذه الكارثة سببه الوحيد ليس أن الأمل معقود على مصر لمواجهة

إسرائيل، ولكن لأن مصر هي المنفذ الوحيد لغزة على الخارج عبر معبر رفح. غير أن محرقة غزة كانت مشهداً عملياً على سقوط النموذج الأخلاقي الإسرائيلي، كما كان صدمة للعالم الحر الذي ساندت حكوماته إسرائيل وحاربت كل جهد لمعاقبتها. توالت التحقيقات الجنائية وزيارات الوفود الميدانية، كما توالت جهود العمل على إعادة إعمار غزة، ولكن بشرط استسلام حماس.

المشهد في غزة بعد مضي عام على المحرقة يبدو محزناً؛ فلا إعمار ولا مؤن، وإغلاق للمعابر وضرب للأنفاق، تبعه جدار فولاذي تبنيه أمريكا وإسرائيل في الأراضي المصرية، مع استمرار الشقاق الفلسطيني، وإخفاق المصالحة المصرية، واستمرار أزمة شاليط، والأزمة السياسية الدستورية والإنسانية في كل فلسطين، وفي الخلفية استمرار تهويد القدس واستيطان الضفة.

أما الوجه المشرق فهو بداية فصل جديد من المواجهة القانونية الشعبية في أوربا لجرائم إسرائيل، فإذا كانت إسرائيل قد تفوقت عسكرياً وسياسياً إلا أنها لم تعتقل إرادة الشعب رغم التجويع والعدوان والحصار، وإرادة أحرار العالم الذين يواظبون على محاولات كسر الحصار من البر والبحر ويتحدون قدرات إسرائيل وقرصنتها.

على الجانب الآخر، نشطت فرق لمحاصرة المجرمين الإسرائيليين خاصة الذين شاركوا في المحرقة، وكانت قضية ليفني في لندن هي أعلى نقطة بلغها هذا الجهد المبارك.

في الصفحات التالية يجد القارئ تسجيلاً لكل هذه الأحداث بهذه المناسبة، ويبقى أمران؛ الأول: استمرار الحصار والإغلاق رغم المواقف الرسمية المنادية برفع الحصار، ولهذا اقترحنا تدويل المعابر، مما أدى إلى استمرار آثار الدمار وعدم إعمار غزة، وذلك كله حتى يثمر الضغط على حماس فتقبل بشروط إسرائيل. الأمر الثاني أن مخاطر العدوان الإسرائيلي وتصديه لحماس لن يتوقف.

لكل ذلك؛ لابد من دعم خيار المقاومة وإعمار غزة وفتح معبر رفح وتحقيق المصالحة الفلسطينية، والأهم أن تستعيد مصر قدرتها على الرؤية الصحيحة لمشكلة غزة. كما نطالب بلجنة تحقيق دولية في الهولوكوست اليهودي في غزة حتى ينال كلٌّ حقه وجزاءه.

إن الإصرار على الملاحقة الجنائية لإسرائيل أصبح أكثر لزوماً وإلحاحاً خاصة بعد جريمة أسطول الحرية في أيار/مايو٢٠١٠، وتملص إسرائيل من المسؤولية، بل إعلانها نتيجة التحقيق الذي أجرته إسرائيل في الجريمة، وبعد أن نصبت نفسَها خصماً وحكماً في كلِّ جرائمها.

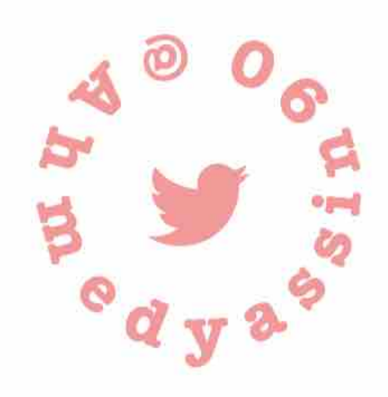
والله غالبٌ على أمره.

السفير د. عبدالله الأشعل

القاهرة تموز/يوليو ٢٠١٠م

الفصل الأول

المركز القانوني لقطاع غزة


@Ahmedyassin90

(١)

هل يرتبط رفع حصار غزة بالحوار الوطني؟

في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر **٢٠٠٨** انشغلت الدورة الطارئة لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ببحث الحصار على غزة والحوار الوطني الفلسطيني وعملية السلام. وكنت أودُّ أن ينبّه الوزراء إلى ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطيني بعد هذه الدورة بأيام ثلاثة، في ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر **١٩٤٧**، ولكن يبدو أن الحظر، على ذلك، منذ أعلنه شامير رئيس وزراء إسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام عام **١٩٩٠**، لا يزال قائماً ومحترماً. ويمكن أن نحدد العلاقة بين الحصار والحوار في نظريتين؛

النظرية الأولى ، هي أن هناك علاقة وثيقة بين الحوار الوطني أو الأزمة الوطنية في فلسطين، وبين حصار غزة. فالصراع بين حماس وفتح المتعددُ الأسباب والجوانب قد أدى إلى شق الصف الفلسطيني والشعب الفلسطيني، وتباعد الشقة السياسية عن المسافة الجغرافية بين الضفة والقطاع. ذلك أن هذا الصراع ورغبة إسرائيل

في تعميقه دفعها إلى جذب أبي مازن إلى جانبها، وحرضت البيئة العربية والدولية ضد حماس خاصة بعد أن اعتبر أبو مازن أن حماس منظمة إرهابية، لأنه لم يعد هناك معنى في نظره للمقاومة. في هذا السياق تعهدت إسرائيل مع أبي مازن بتوحيد المصلحة، وقِوامُها المعلَن السعي معاً صوب عملية السلام؛ وهي تعني عند إسرائيل تماهي أبي مازن مع إسرائيل لاتحاد المصلحة في التخلص من حماس حتى يخلو له طريق السيطرة الكاملة على مقدرات الأمور مع إسرائيل وفي الداخل الفلسطيني، وتضييع نتائج انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ التي دفعت بحماس إلى السلطة. ورأى أبو مازن أن إغفال الدستور بتفسيرات مختلفة هي عادة عربية مألوفة، ولكن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وفق مفهومه تبرر كل التفسيرات. فإذا كان الشقاق الفلسطيني أثراً من آثار الاختلاف حول الموقف من عملية السلام وإسرائيل والمقاومة، فإن أسباب الانشقاق لا تزال قائمة، ويتمُّ التركيز عليها، مما يعني أن الانشقاق أثر للاختلاف، ولكنه أصبح هدفاً أولياً لإسرائيل، فكلما جذبت أبا مازن إلى صفها، ازداد الشقاق والشقة بين فتح وحماس. يترتب على ذلك وفق هذه النظرية أن حصار غزة، وإن كان استراتيجية إسرائيلية بحجة الضغط على حماس ورداً على إطلاق الصواريخ، إلا أن انكشاف سطحية هذا الدفع أفسح الباب أمام التفسير الآخر الأشد قرباً من منطق الأمور؛ وهو أن حصار غزة يتم بمباركة عباس؛ لأنه كلما اشتد الحصار اقترب الناس في غزة من نقطة الافتراق مع حماس مادامت الرسالة أنه مع حماس يعاني الناس

شظف العيش ويشرفون على الموت، لعل ذلك يدفع حماس إلى تسليم غـزة لأبي مازن، وهو هدف يبدو مشروعاً في نظر الجميع، مـا دامـت حـماس قـد صورت على أنها استولت على السلطة بالقوة وفصلت غزة عن بقية الأراضي تحدياً لسلطة أبي مازن. فإبادة سـكان غـزة يجـد سـنده في أنـه عمـل لـيس مقصوداً لذاته عند أبي مازن، ولكنه مطلوب لآثارِه السياسـية التـي تهـم أبـا مازن، كما تهم إسرائيل ما دام أبو مازن هو المتعاون معها، وهو الذي مكنها من التخلُّص من حماس وفكرة المقاومة أصلاً، ليستقيم الأمر لتمدد المشروع الصهيوني مقابل تخليد أبي مازن في السجل الذهبي للمشروع الصهيوني.

الدليل على صحة هذه النظرية أن أبا مازن هو الـذي اضـطر مصر إلى إغلاق معبر رفح، وهو الـذي لا يمـانع في أن تغلـق إسرائيـل جميـع المعـابر، وتمنع مقومات الحياة عن غزة. من الناحية الظاهرية هو صراع سـياسي مـع حماس، وتسوّغه دوافع أخلاقية، وهي إنهاء الانقـلاب، والتفـاوض في هـدوء مع إسرائيل لعلها تكافئ أبا مازن على هذه الخدمة التاريخية. فالتلازم قائم بين تعثر الوفاق الفلسطيني وبين حصار غزة، لأن نجاح الوفاق سوف يـؤدي إلى إنهاء الحصار.

أمـا **النظريـة الثانيـة** فـترى أن الحصـار لاعلاقـة لـه بـالحوار الفلسطيني. فالحصـار تمارسـه إسرائيـل، أمـا الحـوار فتقـوم بـه أطـراف فلسطينية. ثم إن أبا مازن لا يمل من المطالبة بأن ترفع إسرائيل الحصـار عــن غــزة ولكــن ذلــك عــلى ســبيل إبــراء الذمــة الإعلاميــة. وتــرى

هذه النظرية أن أبا مازن لا يستطيع أن ينهي الحصار، كما أنه لم يطلب فرضه، لأن الحصار جزء من المشروع الصهيوني لإبادة الشعب الفلسطيني، ولا علاقة له بالصواريخ أو بمواقف حماس، لأن هذه المواقف في الواقع تطابق ما يطالب به أبو مازن ما عدا فكرة المقاومة التي يرى أنها تضر بالقضية، ويجب وقفها لعدم فاعليتها، وليس لعدم مشروعيتها، كما يرى أبو مازن أن الحوار ملف مستقل عن الحصار، ولا رابط بينهما. ولذلك وضع الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية الحصار والحوار بندين مختلفين، وما كان له أن يجمع بينهما أو يدمجهما لأن الاجتماع يرى أن الإخفاق في بدء الحوار يؤدي إلى استمرار الحصار من جانب آخر، وأن توحيد الصف الفلسطيني يعطي قوة للمطالبة برفع الحصار، كما أنه سيوفر شروط فتح معبر رفح على الأقل تلك الشروط التي أعلنتها مصر.

خلاصة القول، أن الحصار والحوار متلازمان، إما بشكل سلبي أو إيجابي، سواء كان الحصار أثراً من آثار الانشقاق، أو كان التوافق مقدمة لدعم الموقف المطالب برفع الحصار أو كسره من طريق فتح معبر رفح.

ولكننا نعتقد أن المشكلة الكبرى هي أن التوافق بين فتح وحماس في معظم المواقف أقل مما يمكن لإسرائيل أن تكرسه من أسباب الشقاق، فيما تعبر عنه حماس دائماً بأن الفيتو الأمريكي الإسرائيلي هو سبب عدم الحوار، حتى يظل الحصار قائماً، وحتى تحقق إسرائيل هدفها في إبادة الشعب الفلسطيني.

(٢)

من ينهي العلاقة العدمية

بين الحصار والهدنة والحوار؟

في القضية الفلسطينية هناك خطان؛ خط صاعد يؤدي إلى تجميع الجهد الفلسطيني، والالتحام مع العالم العربي، والتآلف مع البيئة الدولية للضغط على إسرائيل على أساس أن هناك مشروعاً صهيونياً يتقدم في هذه الآفاق الثلاثة العالمية والعربية والفلسطينية، وأنه وصل الآن إلى الجذور، مما يخشى معه بحق استئصال القضية في المفهوم العربي؛ ولذلك فإن القضية الفلسطينية في هذه المرحلة تمر فيما نعتقد بمرحلة التصفية. أما الخط الثاني فهو خط نازل وقد اختلفت معدلات نزوله باختلاف عدد من العوامل، من أهمها مناعة البيئة العربية وحصانة الجسد الفلسطيني وقوة المشروع الصهيوني.

عند الخطين الصاعد والهابط تطرح قضايا مرتبطة بنفسية وثقافة الصعود والهبوط، ومن المعلوم أن نفسية الصاعد تستجمع آمال النصر وتسترخص كل التضحيات، وأما نفسية الهابط فإنها تتسم بالدوار وافتقاد الرؤية، مما يسرع بالهبوط إلى قاع الهاوية. ودون أن نزيد القارئ هماً وإحباطاً فإن المفكر يجب أن يكون أميناً أمانة

الأطباء والجراحين مهما كانت حالة المريض أو مصيره مع المرض، ويجب أن نقول بصراحة إن القضية الفلسطينية تعيش الآن ثقافة الخط الهابط، الذي يحدث تفاعلاً بين الثقافة والنفسية وبين سرعة الهبوط، مما ينقل الاهتمامات إلى مجموعة من القضايا في فراغ عدمي، وهو ذلك الفراغ الذي أبدع أمير الشعراء أحمد شوقي في تصويره عندما قرر في بداية القرن العشرين هذه العلاقة بقوله:

إنّي نظرت إلى الشعوب فلم أجد   كالجهل داء للشعوب مبيدا

فالجهل لا يلد الحياة مماته   إلا كما تلد الرمام الدودا

وهذان البيتان ينطبقان انطباقاً تاماً على الحالة الفلسطينية، ولذلك نستطيع أن نحدد العلاقة بين قضايا هذا الخط الهابط الثلاث؛ وهي الهدنة والحوار والحصار، والجذر المشترك فيها جميعاً هو فيما يبدو تفاهم بين مصر وإسرائيل وأبي مازن ومن ورائهم تفاهم عربي ودولي واسع، على أنه لا يمكن الجمع بين فتح وحماس، ولهذا فإن الحصار هو الأداة التي تقوم بها إسرائيل وتساندها مصر للقضاء على حماس. ولا يتسع المقام للأسباب العديدة الصحيحة والوهمية، الحقيقية والافتراضية التي تدفع مصر إلى هذا الخيار، كما لا يتسع لتقييم ما إذا كان موقف مصر يخدم المصلحة المصرية، أم أن المصلحة المصرية تختلف من السلطة إلى المفكرين والشعب المصري، ولكن المحقق أن كلمة الأمن القومي المصري أصبحت تعني عند صاحب القرار في مصر استقراره في مكانه دون أن يهدده أحد. ومن الواضح أيضاً أن إسرائيل لم تعد

مهدداً، وما دامت العلاقة مطلقة والتماهي تاماً بين الحاكم والوطن في مصر، فإن الأمن القومي المصري كما يفهمه الحاكم منظوراً إليه من زاوية السلطة هو الأمن القومي للوطن بأسره، مع أن ذلك الخلط سيعود على الأجيال القادمة بما يثقل كاهلها ويرهن إرادتها عقوداً طويلة. يترتب على ما تقدم أن الحوار لا بد أن يخفق؛ لأنه بدأ من منطلق الإجهاز على حماس وعدم الحيدة بين الطرفين، يستوي في ذلك أن تقوم به مصر أو أن تقوم به الجامعة العربية؛ فكلاهما على قناعة واحدة. يترتب على ذلك أيضاً أن الحصار لن يرفع ولن تفتح المعابر إلا إذا حدث ما أرادته مصر الرسمية، وهذا يعني استمرار الصدام بين مصر الشعبية ومصر الرسمية حول هذا الموضوع، بل إن مصر الرسمية كشفت عن موقفها صراحة عندما اتهمت بعض العناصر في مصر الراغبين في كسر الحصار بأنهم قد ارتكبوا جريمة مساندة حماس، أي إن حماس أصبحت في المنظور القانوني المصري عدواً، وإن مساندتها بشكل مباشر أو غير مباشر تعد من جرائم النظام العام في مصر.

يترتب على ذلك أيضاً أنه ما دام الحصار لن يرفع، وما دام الحوار لن يتم، فإنه لم يبقَ سوى الهدنة إذا قررت الفصائل الفلسطينية أهميتها، وهو الخط الوحيد الذي تقوم فيه مصر بدور متفق عليه وبتشجيع من إسرائيل والولايات المتحدة، بصرف النظر عن أهمية هذا الدور الوظيفي للمصلحة المصرية. ولكن الظاهر أن التهدئة تخفف من آثار الحصار وتيسر الحوار، مما يمنع انفجاراً في الساحة المصرية، ولكنه يخدم تماماً المصلحة الإسرائيلية، خاصة

أن التهدئة هي فقط من طرف الفصائل، أما إسرائيل فلديها برنامج في غزة لا علاقة له بالمواقف الفلسطينية أو الأجنبية.

وأخيراً فإنه إذا كان الحوار مستحيلاً والحصار مستمراً والهدنة تؤدي إلى نتائج سلبية للفصائل، فضلاً عن أن الهدنة الأصلية كانت تقتضي رفع الحصار وفتح المعابر فقد أصبحت الصورة واضحة، وعلى حماس أن تقرر إما كسر هذا الحصار الأشمل؛ أي المؤامرة عليها، وإما تقديم تصور يمكن بموجبه أن تتراجع، خاصة أن عدداً من المراقبين يرون بحق أنه يصعب على حماس أن تجمع بين المقاومة والعمل السياسي، في حين يرى آخرون أنه أصبح من الصعب على حماس أن تعمل في المقاومة مع سلطة ترى المقاومة إرهاباً. وهذا هو جوهر المشكلة في فلسطين. وغنيٌّ عن البيان أن هذه الحالة العدمية ناجمة أصلاً عن الصراع بين خطين هما خط المقاومة وخط التسوية، علماً بأن التسوية في الأحوال المماثلة تستفيد من المقاومة، وإلا من يقرر من يسيطر على الوضع في فلسطين، أهي المقاومة أم التسوية، في بيئة عربية تسيطر عليها روح التسوية بأي ثمن؟! وهذا هو جوهر ما حذرنا منه في بداية هذا المقال من أن القضية تمر الآن بأخطر مراحل التصفية.

(٣)

مستقبل الجدل بين حماس والسلطة

حول المعابر

الخلاف بين حماس والسلطة حول المعابر هـو أثـر مـن آثار الصراع بـين الطرفين، وهو في نظرنا ليس صراعاً على السلطة، وإنما هو خلاف بـين نهجـين؛ أحدهما مقاوم تقوده حماس، والآخر مفاوض، يحلـم بـأن تقـدم إسرائيـل لـه شيئاً يقوي ساعده في مواجهـة حـماس. فحـماس تـرى أن كـل فلسـطين ملـك للفلسطينيين بما في ذلك المساحة التي تقيم فيها إسرائيل وهذا حق، والسـلطة ترى أنه وإن كان حقاً لكن الواقـع يتطلـب الحصـول عـلى الممكـن بـدلاً مـن الجري وراء المستحيل عـلى الأقـل في المـدى القريـب، وأن السـلطة يجـب أن تتحدث لغة يتداولها المجتمع الدولي نقلاً عن إسرائيل، حتى لا تقـول إسرائيـل إنه لا يوجد طرف فلسطيني يمكن الحوار معه، والسلطة تعلم يقيناً أن إسرائيل لن تقبل طرفاً يطالبها ويقاومها، وإنما تريـد طرفـاً لطيفـاً يبتسـم طـول الوقـت لكاميرات التصوير ويشعر بكل الامتنان إذا وافق أولمرت على اللقاء، حتى أصبح مجرد اللقـاء هـدفاً في ذاتـه. ولا نريـد أن نكـرر أن أبـا مـازن قـد أصـبح طرفـاً

مقبولاً منذ رفض المقاومة، وآثر الحديث عن المقاومة السلمية غير المسلحة، وهو ليس عيباً فيه، ولكن ذلك أدى إلى تداعيات أشد خطورة على الساحة. المهم أن المعابر كشفت عمق الأزمة بين حماس والسلطة كما أنها أضافت إلى سجل المتاعب العملية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، فضلاً عن آثارها الخطيرة على مصر، وهو الجديد في هذا الباب.

سنناقش ههنا منطق حماس والسلطة فيما يتعلق بتسوية قضية المعابر. فالمعلوم أن للشعب الفلسطيني الحق في أن يعبر بحرية إلى مصر ومنها، وأن يكون الاتفاق على ذلك محصوراً بين الجانب الفلسطيني والجانب المصري، اللذين يتشاطران في حدود طولها ١٢ كيلو متراً، ويجب أن تسلم إسرائيل بذلك وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي استندت إليه إسرائيل في تأكيد حقوق اليهود في روسيا وغيرها. ولكن أزمة المعابر كشفت عن أمور غريبة، وهي أن إسرائيل لا تريد لهذا الشعب أن يتحرك من غزة حتى ينجح مخطط إبادته، وأن سماح مصر له بدخول الأراضي والتزود بما تحتاجه حياته رغم شدة العيش وقسوته، يزعج إسرائيل ويجعل ضبط الحدود قضية أمنية.

والسبب الأساسي في ذلك هو تنطع الدول العربية ومعها أبو مازن في التخلي عن حق الشعب في المقاومة، وكان حرياً أن تكون مصر والأردن هما المجالين الاستراتيجيين والعمق الحقيقي للمقاومة الفلسطينية، وأن تهدد مصر إسرائيل وتخيرها بين الجدية

في المفاوضات والرغبة الحقيقية في التسوية رغم ظلمها لهذا الشعب، وبين مساندة المقاومة، وهو عمل لا يعد مطلقاً انتهاكاً لاتفاقية السلام، التي تشعر مصر إزاءها بحساسية مفرطة، بينما لا تعيرها إسرائيل التفاتاً ولا تعتبرها مطلقاً قيداً عليها إذا تعارض القيد مع حرية الحركة الإسرائيلية.

وعندما يصر أبو مازن على أنه الطرف الشرعي الذي يتسلم المعابر، وأن يتم العمل باتفاق المعابر لعام **٢٠٠٥**، وأن حماس منظمة إرهابية وسلطة انقلابية لا يجوز التعامل معها قبل أن تتطهر من هذا الرجس، وعندما توافق الدول العربية على ذلك، فإن ترجمة ذلك على الأرض هو أن حماس أصبحت عدواً لكلٍّ من إسرائيل وأبي مازن؛ وهي الفرضية التي تقوم عليها العلاقات بين إسرائيل والسلطة. أما الادعاء بأن ترك الاتفاق القديم يسقط التزامات على إسرائيل ، فهذه حجة مرسلة؛ لأن إسرائيل أصلاً سوف تنقلب على السلطة إذا اتفقت مع حماس أو اقتربت منها. والحق أن التمسك بالاتفاق القديم يعني منع حماس وعناصرها من الاستفادة من المعبر أو القبض على من يتقدم بطلب للعبور أو اغتياله، لأن الاتفاق يخول السلطة ضبط المعبر بمعايير إسرائيل، حتى يبدو المعبر وكأنه يدار من جانب السلطة وحدها، ويساعدها في تأكيد هذه المعايير المنسق الأمني الأمريكي والمراقبون الأوربيون. ولكن الاتفاق انتهى سريانه في تشرين الثاني/نوفمبر **٢٠٠٧**، بل انتهى عملياً بانتهاء سيطرة السلطة على غزة منذ **١٤** حزيران/يونيو**٢٠٠٧** وذلك بسيطرة حماس عليها، ومن ثم أصبح

هناك فراغ قانوني يتطلب اتفاقاً جديداً يضع في اعتباره ثلاث حقائق جديدة، جدت بعد إبرام الاتفاق القديم، الحقيقة الأولى هي أن أبا مازن وإسرائيل في موقع واحد ضد حماس، فلا مفر من اتفاق حماس وأبي مازن على موقف واحد بعيداً عن إسرائيل، خاصة أن إسرائيل لا تزال هي السلطة المحتلة احتلالاً طويلاً رغم انسحابها من غزة. والحقيقة الثانية هي أن حماس اكتسبت مشروعية سياسية في النظام السياسي الفلسطيني، ليس فقط من موقع المقاومة وإنما من خلال الانتخابات التشريعية، وإن تصرفات أبي مازن المنافية للدستور، وإسرائيل التي استمطرت اللعنات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي، واعتقلت وزراء ونواب حماس، هي التي أحبطت هذه التجربة، ولذلك لا يستطيع أبو مازن أن يدعي لنفسه شرعية أكبر من حماس، لأنه يعلم أن الخلاف بينه وبين حماس ليس في قدر المشروعية لكل منهما، ولكن لاختياره المعسكر الإسرائيلي.

الحقيقة الثالثة، هي سيطرة حماس على غزة من خلال الصراع مع السلطة. صحيح أن الاعتراف بحماس سيؤدّي إلى المزيد من تمزق الساحة الفلسطينية إذا كان قد بقي ما لم يمزق، ولكن لا يمكن منح حماس وحدها أو السلطة وحدها حق الإشراف على المعابر، فالسلطة هي الوجه الآخر لإسرائيل في هذه الزاوية، رغم زعم إسرائيل بأنه لا علاقة لها بغزة، وهو أمر ضد حماس، كما أن إشراف حماس وحدها يعني إبعاد السلطة، وهو أمر شاذ، ولهذا السبب أراد الرئيس مبارك حواراً شاملاً بين الطرفين أو على الأقل

حداً أدنى من الاتفاق حول المعابر، ولذلك يبدو رفض أبي مازن بالكامل لحماس ودورها وموقفها من المعابر، والعودة إلى الاتفاق القديم أمراً غير منطقي ويوسع الشقة بين الفلسطينيين، ويزيد من معاناة فلسطينيي غزة الذين ينظر إليهم أبو مازن على أنهم أتباع (الحسين) ويجب معاقبتهم، وهو ما يجرده من شرعيته رئيساً لكل الفلسطينيين.

أما النتيجة الأخطر فهي تعطل المعبر وانعدام قيمته، وفي ظل خطة الإبادة الإسرائيلية في غزة، فإن اقتحام الفلسطينيين للحدود مع مصر لا يزال وارداً، مما يؤدي إلى تعقد موقف مصر مع كلٍّ من إسرائيل وحماس، وهذا هو السبب الأساسي في إصرار مصر على ضرورة توصل الفلسطينيين إلى اتفاق مقبول للطرفين.

والحق أن الشعب الفلسطيني مهدد بضياع حقوقه السياسية بين حماس والسلطة، فلكل منهجه، ومن حق هذا الشعب أن يختار بين طريق المقاومة مع حماس، أو طريق التسليم بسقوط الحقوق مع أبي مازن بلا مقابل مادام الفلسطينيون هم الهدف الإسرائيلي، وأن الأرض هي عين ما تريده إسرائيل.

يجب أن يقول الشعب كلمته بصراحة في استفتاء دولي شفاف، وعلى العالم أن يحترم هذه المرة خيار الشعب الفلسطيني وحقه في أن يحدد التمسك بحقوقه أو التفريط فيها، بعد أن أصبح السلام يعني مجرد بقائه على قيد الحياة من الناحية النظرية.

(٤)

من ينقذ غزة

من المخطط الإسرائيلي والتواطؤ الدولي؟

لم يمضِ يومان على زيارة ليفني للقاهرة حتى بدأت إسرائيل صباح يوم **٢٧** كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠٨** عدوانها الواسع على غزة. والحق أن القراءة المتأنية للمواقف العربية والإسرائيلية تؤدي إلى استنتاج مفادُه أن العالم العربي لا يمانع في اجتياح إسرائيل لغزة بهدف إسقاط نظام حكم حماس، كما أن المواقف والتحركات الإسرائيلية تؤكد أن إسرائيل تنوي فعلاً تغيير معطيات الموقف في غزة بعمل عسكري واسع وكاسح، وبذلك تلتقي إسرائيل مع العالم العربي الذي نظن أنه بتفاهمه مع إسرائيل فإنه لا يزال يضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياته. فهناك منطق عربي، وهناك سلوك عربي بالغ أحياناً في تفاهمه بدلاً من تواطئه مع إسرائيل في هذا المخطط. ويدخل في ذلك سلوك مصر التي يبدو أنها تساهم في التغطية على هذا المخطط؛ حيث أبرزت الصحف اليومية مدى اهتمام الهلال الأحمر المصري بنقل مساعدات إنسانية إلى غزة، ونقلت بعض الصحف أن حرم السيد

الرئيس قد التقت بالسيدة ليفني وزيـرة الخارجيـة الإسرائيليـة في القـاهرة خلال زيارتها للقاهرة التـي وافقـت عـلى هـذا الطلـب، بعـد أن كانـت قـد رفضت طلباً مماثلاً للرئيس مبارك، وربما يرى هواة الحديث عن التوريث في مصر أنها رسالة بموافقة إسرائيل على نقل السلطة في حيـاة الـرئيس مبـارك. من المؤشرات أيضاً ما رصده البعض مـن عصـبية وزيـر الخارجيـة المصري في ردِّه على سؤال حول الأنفاق واتهامه لإسرائيل بخـرق التهدئـة رغـم هدوئـه المعتاد ومواقفه الثابتة ضد الفلسطينين، ولكنه ربما شعر بـوخز الضـمير إزاء ما يدبر لغزة. ومن المؤشرات الحاسمة إصرار ليفني على أن تعلن في القاهرة خلال زيارة؛ قيل إن الـرئيس مبـارك هـو الـذي طلبهـا، عـن خطـة إسرائيـل لاقتلاع حماس، وهو ما عبر عنه أحد الصحفيين العـرب بأنـه أسـوأ اسـتغلال لمصر لهـذه الجريمـة. وخـلال برنـامج في إحـدى الفضـائيات أشـار مسـؤول إسرائيلي رداً على نقدي لخطة إسرائيل ضد غزة؛ بأن مصر هي التي ورطـت إسرائيل حتى تقضي على حماس بما ينسجم مع رغبات مصر، ورغـم الألغـام التي يتضمنها هذا التصريح إلا أنه يكشف حتى عن عدم الامتنان الإسرائيلي للموقـف المصري. وأخـيراً، مـن المـؤشرات مـا ورد في الصـحف اليوميـة في صفحتها الأولى أن مصر طالبت إسرائيل بفتح المعابر، مع أنه من الواضح أنه أولى بمصر أن تفتح معبر رفح بدلاً مـن أن تطالـب إسرائيـل بفـتح معابرهـا، وذلك إلى جانب الأنباء التي تواردت حول تحصين مصر لحـدودها مـع غـزة حتى لا يفلت أحد من سكانها عبر الحدود من المحرقة الإسرائيلية.

ورغم المرارة التي أشعر بها وأنا أكتب عن مصر - مصر مبارك- فإن هذه القراءة واقعية لما يحدث الآن، كما أن ذلك يقوم على منطق ربما يجد إجماعاً عربياً، فقد لوحظ أن أبا مازن زار القاهرة، وربما اشتملت الزيارة على تبادل الرأي في العملية الإسرائيلية ضد غزة، ولكن أبا مازن انضم كعادته إلى التضليل الإعلامي الذي تمارسه إسرائيل؛ حيث أكد رغبته في مواصلة الحوار الوطني، ويبدو أنه اتفق مع مصر على أن الحوار الوطني لن يكون ضرورياً إذا تم استبعاد حماس بعملية إسرائيلية في غزة. وإذا كان هذا التحليل مبالغاً فيه وينطوي على درجة من سوء النية تجاه العالم العربي ومصر، فلماذا لم تجاهر مصر والدول العربية بمعارضتها للخطة الإسرائيلية، على الأقل مثلما فعلوا في قمة شرم الشيخ في الأول من آذار/مارس عام **٢٠٠٣** ضد غزو العراق على سبيل الإيهام بأنهم ليسوا شركاء في هذا الغزو؟! فإذا كانت إسرائيل قد حظيت بهذه المرتبة في العالم العربي، فمن ينقذ غزة من إسرائيل والعرب؟ ولماذا تلام إيران على مساندتها لحماس المقاومة، أَوَلا يعلم العرب أن هناك مخططاً لاقتلاع المقاومة العربية أصلاً؛ حتى تترك الساحة كاملة للاعتدال، أقصد الخضوع العربي لرغبات إسرائيل؟ فهل بلغ العالم العربي هذه الدرجة من الانحراف في التفكير؟ إنني أناشد إيران أن تتدخل بحزم لوقف هذه المهزلة التي سوف تؤدي إلى إراقة دماء الفلسطينيين تحت عناوين تكتسب مشروعية عربية سقيمة، وبحيث يسجل التاريخ أن الذي يعمل لاسترداد الحقوق الفلسطينية هو إيران، ولتصمت كل الأقلام

المأجورة التي تهاجم إيران وحماس وحزب الله، والتي تنتقد سورية أيضاً، مع أن سورية تتعرض لأكبر عملية استدراج في إطار خطة ضرب المقاومة. وإلى متى تسكت الشعوب العربية على الهوان وضياع الحقوق وخلط الأوراق الذي تفعله نظمها الوطنية؟!

إنني أنبه إلى أن إسرائيل تعد العدة وتناور وتحشد العالم لكي تضفي الشرعية على اقتحام غزة وقتل الفلسطينيين، ولا يهمني في هذه المرحلة حماس أو فتح، فهذا صراع على السلطة يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني في غزة، وقد تم رصد أكثر من **٢٠** مؤشراً ضمن المخطط الإسرائيلي، فهناك التدريب العسكري على حدود غزة، وهناك قرار من مجلس الوزراء الإسرائيلي، وهناك إدانة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة لصواريخ غزة وليس للغارات الإسرائيلية المتكررة عليها، كما وزعت إسرائيل وثيقة على أعضاء مجلس الأمن بحقها في الدفاع الشرعي في الوقت المناسب، وحاولت روسيا أيضاً أن تسجل نقطة لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة في اللعبة الدولية الجديدة عندما استقبلت أبا مازن وأيدته ضد حماس، فمن ينقذ غزة من هذا التواطؤ الدولي والعربي؟!

(٥)

ما الأساس القانوني

لحصار غزة ومنع السفن إليها؟

اعترضت إسرائيل سفينة الأخوة التي أرسلها الشعب اللبناني لكسر الحصار على غزة وإغاثة أهلها من تبعات الحصار الإسرائيلي، واعتدت على ركابها واقتادتها إلى ميناء أسدود ثم أطلقت سراحها يوم **٢٠٠٩/٢/٥**، وفي مرات سابقة رفضت إسرائيل السماح لسفن قادمة من مصر ومن قبرص لدول عربية مختلفة مثل قطر وليبيا. معنى ذلك أن إسرائيل تفرض حظراً كاملاً وحصاراً شاملاً على غزة، كما أنها تمنع وصول أيٍّ إمدادات إنسانية من خلال المعابر الفاصلة بين غزة والأراضي الإسرائيلية، كما تمنع إسرائيل تزويد غزة بالغاز والكهرباء والطاقة. فما الأساس القانوني للحصار الإسرائيلي، وللإعلان الإسرائيلي بأن غزة بعد سيطرة حماس عليها تعد إقليماً معادياً؟ وما آثار ذلك في القانون الدولي؟ وهل يبيح هذا الإعلان لإسرائيل أن تفتش السفن وأن تمنعها من الوصول إلى غزة؟

لا جدال في أن غزة أراضٍ محتلة، وأن العلاقة بين إسرائيل

وبين هذه الأراضي تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة، التي تلقي على إسرائيل عدداً من الالتزامات الحاسمة التي تتعلق بحياة السكان وسلامتهم، وحظر ارتكاب أيِّ جرائم ضدهم، لا شك أيضاً في أن استيلاء حماس على غزة هو عمل داخلي بين السلطة وأحد جناحيها، لأن حماس أيضاً جزء من السلطة، ولا علاقة لإسرائيل مطلقاً بالخلاف بين رئاسة السلطة وبين حماس، اللهم إلا إذا كانت إسرائيل هي التي زرعت هذا الخلاف الذي تحول إلى صراع، وهي التي تراهن على أن هذا الخلاف هو الطريق المضمون لتسهيل تقدم المشروع الصهيوني. ولا يعرف القانون الدولي مصطلح الإقليم المعادي، وهو اختراع حديث يشبه إلى حد كبير الاختراع الأمريكي في جوانتنامو الذي انتقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حين لم تفعل ذلك مع إسرائيل، ولذلك فإن الاختراع الإسرائيلي؛ الإقليم المعادي (hostile territory) والاختراع الأمريكي؛ المحاربون الأعداء (combatant enemies) قضايا مبتدعة لا يعترف بها القانون الدولي المعاصر. يترتب على ذلك أن الحصار والحظر والحصار البحري كلها من أعمال الحرب، وهي انتهاكات خطيرة لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بل إن هذه الأعمال، وكذلك التصدي للمقاومة، يُعد انتهاكاً للبرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع. وقد انتهكت إسرائيل، بهذه الأفعال بشكل محدد خاصة المادة العاشرة التي تحظر أيَّ عمل لا يقصد به حماية الأشخاص المدنيين وإغاثتهم، وتلزم المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة كلَّ الأطراف في هذه الاتفاقية بأن يكفلوا حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ورسالات

الأغذية الضرورية والملابس واحتياجات الأطفال والحوامل، وتلزم المادة **٣٨** من الاتفاقية ذاتها إسرائيل بأن يتلقى القطاع إمدادات الإغاثة الفردية والجماعية والعلاج، بل إن المادة ٥٥ من الاتفاقية تلزم دولة الاحتلال بتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وأن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية، ولا يجوز لها أن تستولي على هذه المواد، وأن تمنع أيَّ عائق لوصول هذه الإمدادات، وعليها صيانة المنشآت الطبية وغيرها، وتلزم المادة **٥٩** إسرائيل بأن تسمح بتزويد القطاع بمواد الإغاثة من الأغذية الطبية والمواد الطبية والملابس. يترتب على ذلك أن اعتراض إسرائيل لسفن الإغاثة في المياه الدولية جريمة مزدوجة، وأن سيطرتها على هذه السفن والتحكم في وجهتها تعد عملاً من أعمال القرصنة وفقاً للمادة **١٠١** من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أنها جريمة ومخالفة جسيمة (grave breach) لالتزامات إسرائيل وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة. كما لا يجوز لإسرائيل أن تعترض هذه السفن في المياه الإقليمية لغزة، لأن القانون الدولي يميز بين المياه الإقليمية الإسرائيلية والمياه الإقليمية لغزة، ولأن حرية التصرف من جانب إسرائيل في مياه غزة تعد انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تستطيع إسرائيل أن تتذرع بأنها تقوم بأعمال تهدف إلى منع كلِّ ما يدعم المقاومة في غزة، لأن المقاومة حق مشروع بقدر عدم مشروعية الاحتلال، ولأن المقاومة في غزة تقوم بعملين مشروعين؛ **الأول** : تقويض الاحتلال، **والثاني** : صدُّ العدوان. ومعلوم أن إسرائيل ملتزمة بأن تشيع السلام والاستقرار والرفاهية في غزة وأن تجلو عنها جلاء تاماً، ومن واجب جميع دول العالم أن تزود المقاومة

بما يلزمها من أسلحة كما تزود السكان بما يلزمهم من مواد الإعاشة. ومن واجب الأمم المتحدة أن تندد بالموقف الإسرائيلي من غزة، كما أن مقاضاة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية يمكن أن تؤكد هذا الموقف، كما تلزم إسرائيل بدفع التعويضات المدنية عن هذه الجريمة. والغريب أن الدول العربية لا تدرك هذه الحقائق، ولذلك لم تضع قاعدة في التعامل معها بل سكتت تماماً عن كل انتهاك إسرائيلي، وكأنها سلمت بأن غزة المحتلة يجب أن تترك لمطلق السلطة الإسرائيلية. وللأسف تعتقد النخبة السياسية في مصر أن احتلال إسرائيل لغزة يعني أن تسيطر عليها، وأن تفعل بها ما تشاء، وكأن الاحتلال هو قرين ملك اليمين الذي سقط من الحساب كما سقطت عنه قواعد تنظيمه، والحق أن الصورة عكس ذلك تماماً، فالاحتلال في القانون الدولي مسؤول عن كل ما يتعلق برفاهة السكان، كما أنه مسؤول عما يرتكبه من جرائم تعد مضاعفة، لأنه يفترض أن يكون مؤتمناً على رعاية الإقليم وسكانه، فإذا بطش بهم، وهم يتوقعون منه العطف والرحمة، يكونون قد ارتكبوا هذه الجريمة المضاعفة. يترتب على ذلك أن اتفاق المعابر لعام **٢٠٠٥** لا يجوز لإسرائيل أن تكون طرفاً فيه، كما لا يجوز لمصر أن تطالب بإعادة اتفاق **٢٠٠٥** بحالته التي مكنت إسرائيل من المعبر وعينت نفسها رقيباً على الداخل والخارج إليه، وأظن أن مصر لو اعترفت بالمقاومة الفلسطينية كما تقول فإنها سوف تعترف أيضاً بالوضع القانوني لعلاقة الاحتلال بغزة.

(٦)

المركز القانوني

لقطاع غزة

يثير استيلاء حماس على السلطة في غـزة في حزيـران/يونيـو عـام **٢٠٠٧** عدداً من المسائل القانونية في علاقة غزة وحماس بإسرائيـل، وفي علاقـة غـزة وحماس بالسلطة وأخيراً في علاقة غزة وحماس بالعالم الخارجي.

أولاً- الوضع القانوني لغزة إزاء إسرائيل

لا شك أن الانسحاب العسكري الرسـمي لإسرائيـل مـن غـزة قـد أتـاح مزيداً من العمـل السـياسي لحـماس، وسـمح لهـا بـأن تشـارك في انتخابـات كـانون الثـاني/ينـاير **٢٠٠٦**، وأفســح لهــا المجـال للتواصـل مـع الشـعب الفلسطيني من منظور الحركة السياسـية والبرلمانيـة. مـن حـق المقاومـة أن ترى أن قرارات انسحاب إسرائيـل في جـزء منهـا عـلى الأقـل جـاءت بسـبب ضغوط المقاومة على المستوطنين، ولا مانع من أن تسمي المقاومـة الانسـحاب الإسرائيلي تحريراً لغزة مـن الاحـتلال، بحيـث تبقـى لإسرائيـل دوافعهـا، ومـن بينها أنها تريد أن تنزل الضربات بغـزة دون خـوف مـن انتقـام المقاومـة مـن

المستوطنين في غزة. ولكن الانسحاب الإسرائيلي من الناحية الفعلية لم يكن تخلياً عن غزة أو إعلاناً لاستقلالها، ولكن يبدو لي أن هذا الانسحاب الذي جرى بغير تنسيق مع السلطة كان يتوقع ما حدث، وأدى إلى استيلاء حماس على السلطة فيها. فكأن الانسحاب جزء من مؤامرة إسرائيلية أكبر للقضاء على حماس، وأسعدها ما قامت به حماس عام **٢٠٠٧**. ويبدو لي أيضاً أن التنسيق كان قائماً بين رئيس السلطة وإسرائيل عقب فوز حماس لتجميدها ثم للانقضاض عليها، لأن ظهور حماس على الخريطة السياسية بعد أن حققت الكثير في الساحة العسكرية كان تحدياً لإسرائيل وفرصة لها أيضاً.

ومن الناحية القانونية، لا تزال غزة أراضي محتلة؛ لأن معيار الاحتلال هو معيار القدرة على السيطرة الفعلية وهو ما تملكه إسرائيل في غزة. ولذلك يجب أن تعامل غزة في إطار اتفاقية جنيف الرابعة، وهذا ما هو مستقر في الأوساط الدولية.

من ناحية أخرى، أعلنت إسرائيل أن غزة (إقليم معاد)؛ وهو مصطلح غير مألوف في القانون الدولي، ولكن يمكن مقاربته بعلاقة بريطانيا بحكومة (إيان سميث) العنصرية في روديسيا الجنوبية عام **١٩٦٥** حيث أعلنت استقلال الإقليم دون التشاور مع السلطة الاستعمارية المسؤولة. ولكن الفوارق فادحة بين الحالين، فبريطانيا كانت تريد مصلحة الأغلبية الإفريقية وأثارت الموضوع لهذا السبب في مجلس الأمن، أما إسرائيل فهي تتخذ هذا الإجراء

في إطار استمرار الاحتلال وعدائها لحماس وخطتها في إخراجها من الساحة السياسية. والهدف من إعلان غزة إقليماً معادياً هو محاولة تسويغ أعمال الإبادة ضدها، ما دام شعب غزة قد قبل حكم حماس، وغزة بطبيعتها معادية إذا قورنت برام الله الصديقة، دون حاجة إلى إعلان، ولكن تظل الأعمال الإسرائيلية ضد غزة انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وفي قلبها الاتفاقية الرابعة باعتبار إسرائيل سلطة احتلال. كما أن إسرائيل هي المسؤولة عما قامت به حماس في غزة، وربما أرادت دفعها إليه، بما فرضته من حصار شاركت فيه أوساط دولية وعربية، كلٌّ لأسبابه ودوافعه.

خلاصة القول في هذه النقطة هي أن غزة أرض محتلة، وأن إعلانها من جانب إسرائيل إقليماً معادياً لا يمكن أن يسوغ أعمال الإبادة المتعددة الأشكال، الحرمان والقهر، والحصار، والانتهاكات والاجتياحات والمذابح والاغتيالات، ولا بد من تسجيل هذا السلوك الإسرائيلي، وكان تقرير توتو أحدث الأدلة الدولية على ذلك حول التحقيق في مذابح بيت حانون.

ثانياً- وضع غزة بالنسبة إلى السلطة

يفترض أن حماس جزء من السلطة، ولكن استمرار الحصار والتصدي لعناصر حماس في السلطة واعتقال نصف المجلس التشريعي ورئاسته ونصف وزراء حماس، أعقبه أزمة بين حماس ورئيس السلطة، ومع ظروف أخرى انتهت باستيلاء حماس على غزة. لا شك أن هذا الوضع كان حصيلة تطورات بدأت بنجاح

حماس في الانتخابات فسعت إسرائيل إلى إثارة فتح، فإسرائيل تريد القضاء على حماس، وفتح لا ترتاح لهزيمتها ولا تطيق أن ترى عناصر أخرى تزاحمها السلطة حتى لو كانت في أرض محتلة، شأنها شأن الحكومات العربية المجاورة. فاتحاد المصلحة، رغم اختلافها، أظهر شكلاً من أشكال التحالف بين رئيس السلطة الذي أقال حكومة هنية وعين حكومة طوارئ تجاوزت أحكام الطوارئ في الدستور، فأصبح الصراع السياسي يتخذ أشكالاً وسلوكيات مختلفة، خاصة أن إسرائيل تراهن على الحرب الأهلية الفلسطينية. لا شك أن واشنطن وإسرائيل وبعض الدول العربية ينظرون إلى أي نجاح لحماس على أنه انتصار للمقاومة والمنهج الإسلامي الذي قهر إسرائيل في لبنان عام ٢٠٠٦، ولذلك فإن القضاء على تجربة حماس بدا قاسماً مشتركاً بين أطراف كثيرة، ربما يمانع بعضها في نجاحها في المقاومة، ولكن ليس في الحكم. فهل غزة إقليم متمرد على سلطة أبي مازن؟ وهل يعد ما حدث في غزة انقلاباً حقاً؟

من الناحية الشكلية يبدو ذلك صحيحاً، ولكن المؤكد أن سيطرة حماس جاءت في سياق مواجهة المؤامرة الواسعة عليها، فالإقليم متمرد حقاً على نهج أبي مازن تمرداً سياسياً ومنهجياً.

من الناحية القانونية، فإن إعلان غزة إقليماً متمرداً سوف يكون تصعيداً ونسفاً لمحاولات الحوار الوطني، وإعلاناً بالحرب على حماس، مما يؤكد عزوف الأطراف الأخرى عن الاعتراف بحماس كسلطة أمر واقع، ويريد أبو مازن بذلك أن يحقق أحد هدفين؛

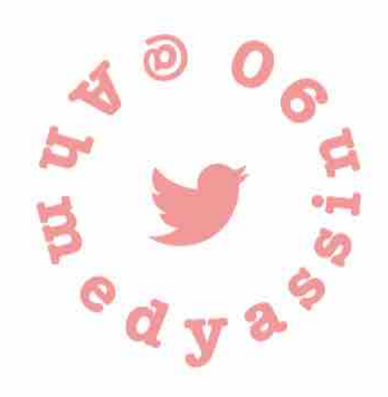
إما دفع حماس للاستيلاء على الضفة فتصبح هي قوة احتلال تجد فتح سبباً في الاستعانة بإسرائيل لمقاومتها، والهدف الآخر استقدام قوات دولية أو عربية هذه المرة لإعادة السلطة في الضفة والقطاع إلى السلطة الشرعية التي يعترف بها المجتمع الدولي.

ولا يخفى أن الهدف من كل هذه الإجراءات والحصار دفع حماس إلى التخلي عن دورها السياسي، أو حرق أوراقها بالاعتراف بما أسماه أبو مازن الشرعية الدولية، التي كانت تعني الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها، فأصبحت عند أبي مازن تعني الاعتراف بإسرائيل، لأنَّ إسرائيل لا يهمها اعتراف أبي مازن الحليف، وإنما يهمها إحراق أوراق حماس بهذا الاعتراف، وهي لا تقل عن فتنة خلق القرآن.

أعتقد أن كل هذه المناورات تهدف إلى صرف الأنظار عن الأولوية المطلقة، وهي التوافق الوطني ورفع الحصار، لأن استراتيجية أبي مازن وإسرائيل هي اقتلاع حماس من المعادلة، حتى يسهل إبرام اتفاق سلام دائم قبل أن يغادر أبو مازن مقعده، ولا أظن أن إسرائيل سوف تجد رئيساً للسلطة بهذه المواصفات المثالية.

الفصل الثاني

الهولوكوست الإسرائيلي في غزة


@Ahmedyassin90

(١)

الإبادة في غزة

ونموذج العدالة الإسرائيلية

أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في حكمها الصادر يوم **٢٩** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٨** أن قطاع غزة تحكمه جماعة إرهابية قاتلة، وتعمل بشكل متواصل على ضرب دولة إسرائيل ومواطنيها، وأنها بذلك تنتهك أحكام القانون الدولي كافة. وقالت المحكمة: إن إسرائيل يتعين عليها العمل ضد المنظمات الإرهابية وفق أحكام القانون الدولي، وعليها أن تمنع، في إطار هذا العمل، إلحاق الضرر المتعمد بالسكان المدنيين في غزة. وخلصت المحكمة في هذه القضية التي رفعتها منظمات حقوق الإنسان إلى أن موقف الحكومة بشأن وقف تزويد غزة بالطاقة والكهرباء عقوبة مناسبة لحماس، وأن هذا العمل لا يتناقض مع القانون الدولي الإنساني.

ومعنى ذلك أن المحكمة العليا تشجع الحكومة الإسرائيلية على خطط الإبادة في غزة، وأنها تجد أن الطابع الإرهابي لحماس مبرر لهذه الخطة. ولما كانت هذه الخطة تمثل عملاً متعمداً من أعمال الإبادة الجماعية لسكان غزة، أشد خطورة من جرائم الحرب، فإن

القضاء الإسرائيلي في أعلى درجاته لا يشعر بالقلق وهو يساند هذه الخطة. ولذلك فإن منظمات حقوق الإنسان، وكذلك حكومات العالم، مطالبة بأن تفتح ملف القضاء الإسرائيلي ودوره في تعزيز الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني. ومن المعلوم أن قضاء الدول هو المختص ببسط الرقابة القضائية على تصرفات الحكومات المخالفة للقانون الدولي، ولذلك فإن موقف القضاء الإسرائيلي هو الموقف الوحيد الفريد الذي يقدم سابقاً خطيراً في هذا الشأن. ولا نظن أن المنظمات التي رفعت الدعوى قد فوجئت بهذا الموقف، لأن سجل القضاء الإسرائيلي والمحكمة العليا على قمته هو أحد أذرع المشروع الصهيوني. ويضيق المقام عن تعداد الحالات التي انحرف فيها هذا القضاء عن المهمة النبيلة للسلطة القضائية، بحيث تم توظيفه في خدمة المشروع الصهيوني وتبرير الجرائم الإسرائيلية. وقد سجلت المحكمة العليا الإسرائيلية، منذ نشأتها وحتى اليوم، تاريخاً ينسجم مع الممارسات الإسرائيلية، ويقوم على أوهام قانونية سلم بها العالم. وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه المحكمة مشروعية إبادة غزة، فإنها تقرر أيضاً مشروعية الجدار العازل، وتذر الرماد في العيون عندما تظهر رحمةً وإنسانية مصطنعة في بعض الدعاوى، مثل تقرير يعطي التعويضات لمن نزعت ملكياتهم بسبب الجدار وغيرها. وهي المحكمة ذاتها التي أجازت التعذيب الوحشي للفلسطينيين لانتزاع الاعترافات القسرية منهم، وهو ما يتناقض مع أبسط المبادئ التي قررتها اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة الحاطة

بالكرامة الإنسانية التي انضمت إليها إسرائيل. بل زعمت هذه المحكمة أن إسرائيل هي ولي دم لكل اليهود في جميع العصور، ولم تكترث بإدانة مجلس الأمن لقيامها بخطف أودولف أخمن من الأرجنتين في أوائل الستينيات لمحاكمته على تهم ضد اليهود قبل قيام إسرائيل، وتم إعدامه باعتباره خارجاً عن دائرة البشر والإنسانية. والغريب أن هذه المحكمة ترى أن كل التصرفات ضد الفلسطينيين جائزة قانوناً بما في ذلك التعذيب حتى الموت ما داموا يتجرؤون على مناهضة إسرائيل. الأغرب أن دول العالم تقبل المحكمة العليا الإسرائيلية في اجتماعات المحاكم العليا في دول العالم، ولم يحرك أحد ساكناً حول سلوك المحكمة العليا الإسرائيلية. بل إن الإعلام العربي الذي تعاطف مع محنة الفلسطينيين في غزة لم يوجه الاهتمام إلى هذا الحكم الذي جاء صدمة كبرى لمنظمات حقوق الإنسان التي رفعت الدعوى، وأعلنت بعد الحكم عن أسفها لصدوره، وكانت تريد أن تستأنف الحكم لولا أن المحكمة العليا هي نهاية المطاف في السلم القضائي الإسرائيلي.

على الجانب الآخر طالب أحد أعضاء البرلمان الأوربي من إيطاليا بضم إسرائيل إلى البرلمان، وفي الوقت نفسه نشأت مشكلة كبيرة ضد أحد أعضاء البرلمان من حزب المحافظين البريطاني؛ لأنه كان ينتقد أحد رؤساء رجال البرلمان وأساليبه التي رأى أنها تشبه الأساليب النازية في الممارسات البرلمانية، وكبر على أنصار إسرائيل أن يستخدم مصطلح النازية في أي سياق، وبلغت العاصفة

حد اقتراح فصل النائب البريطاني، واتهمه بعض النواب بأنه لا يكترث لمشاعر ضحايا المحرقة. في السياق نفسه رفضت مجموعة من نواب البرلمان الأوربي السماح باستخدام إحدى قاعات البرلمان لعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الفلسطينيين. من ناحية ثالثة، أظهر تقرير لجنة فينوجراد استخفافاً كبيراً بزرع إسرائيل للقنابل العنقودية في لبنان، وأكد الجيش الإسرائيلي أنه زرع أكثر من مليون قنبلة بشكل متعمد في مناطق المدنيين، ورفض توجيه أي إجراء قانوني ضد الجنود الذين قاموا بهذه المهمة.

(٢)

كيف تبرر إسرائيل

جرائمها في غزة؟

قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية في باريس يوم الأول من كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩**: إن إسرائيل تقوم بعملية اجتثاث للإرهاب في غزة. من ناحية أخرى، وزعت إسرائيل مذكرة في مجلس الأمن تبرر فيها جرائمها في غزة، وتؤكد أن إسرائيل تمارس حقها في الدفاع الشرعي عن النفس تطبيقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. من ناحية ثالثة، قالت الحكومة الإسرائيلية: إن حملتها على غزة تعبر عن يأس إسرائيل من دفع حماس إلى الالتزام بالتهدئة التي استمرت ستة أشهر ونقضتها حماس، ولذلك فإن إسرائيل ترد على عدوان حماس غير المبرر. وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية بعد لقائها بالرئيس مبارك يوم الخميس **٢٠٠٨/١٢/٢٨** وخلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري: إن إسرائيل خططت واتخذت قراراً بتغيير معطيات الموقف في غزة، ثم عقب الوزير المصري بأن مصر حذرت حماس، ولكن حماس لم تستمع، فلا تلم إلا نفسها، في إشارة إلى أن ما تمارسه إسرائيل من جرائم في غزة يجد مبرره في عدم تجديد حماس للهدنة كما طلبت مصر.

كما نجد إشارة في بيانات بعض وزراء الخارجية العرب وتصريحاتهم إلى ذلك عقب اجتماع طارئ في القاهرة يوم الأربعاء **٢٠٠٨/١٢/٣١** بعد بدء حملة إسرائيل في غزة منذ السبت **٢٠٠٨/١٢/٢٧**. يهمنا في هذا المقام أن نقدم تكييفاً قانونياً واضحاً للحملة الإسرائيلية على غزة بسبب الخلط والتخليط الذي يحيط بهذا الجانب، ولكننا نناقش بهدوء - رغم مرارة ما يحدث في غزة- السببين اللذين قدمتهما إسرائيل لتبرير هذه الحملة؛ وهما الدفاع الشرعي عن النفس، وسحق الإرهاب الفلسطيني.

ولعل الملاحظ أن إسرائيل رغم تفوقها الكاسح عسكرياً، ومغامراتها العسكرية المستمرة كمنهج ثابت لها باعتبارها دولة وظيفية مهمتها الوحيدة الإضرار بسكان المنطقة، وقض مضاجعهم، وسلب حقوقهم في الأرض والكرامة والحياة، وإذلال دولها وقهر شعوبها الظامئة إلى رفع هذا العدوان الصهيوني، لا تمل من تقديم التبريرات القانونية المصطنعة، مع أنها هي نفسها كيان غير قانوني زرع في هذه المنطقة لأغراض سياسية. فإذا كان ذلك هو حال إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة التي بررت تصديها للمقاومة في العراق بنظرية الدفاع الشرعي مثلما بررت تدخلها بأعمال تخريبية في نيكاراجوا، فالأولى بالعالم العربي وإعلامه أن يفند الحجج الإسرائيلية التي تتوسل بالقانون الدولي لارتكاب مختلف الجرائم.

وفيما يتعلق بالدفاع الشرعي الذي تتذرع به إسرائيل لإحراق غزة، فإن المعلوم أن إسرائيل تثير هذا الدفع في كل المناسبات،

بحيث أفرغت مفهوم الدفاع الشرعي من معناه الحقيقي، مع أنه يجد أصوله في قوانين السماء، وفي طبيعة المجتمعات الإنسانية قبل أن توضع القوانين الوضعية، وهو المبدأ الوحيد السابق على القانون العرفي والمعاهدات المدونة، وهذا ما أشار إليه صدر المادة **٥١** من ميثاق الأمم المتحدة من أن حق الدفاع الشرعي حق طبيعي (innate)؛ أي لصيق بالإنسان منذ خلقه مثل الحق في الحرية. وقد وضعت هذه المادة ضوابط لممارسة هذا الحق، أهمها؛ أن يقع هجوم مسلح. وقد أضافت محكمة العدل الدولية إلى ذلك عندما رفضت الدفع الإسرائيلي الذي يبرر إقامة الجدار العازل بحق الدفاع الشرعي، في رأيها الاستشاري الصادر في التاسع من تموز/يوليو عام **٢٠٠٤**، بأن الهجوم المسلح يجب أن يصدر من دولة، وليس من وحدات لا ترقى إلى مستوى الدولة، أي إن أعمال حماس وحزب الله من هذه الزاوية- بصرف النظر عن كونها حركات مقاومة - لا توفر هذا الشرط لممارسة الدفاع الشرعي؛ كما يشترط أن يكون هذا الهجوم المسلح غير متوقع، وأنه يستحيل دفعه إلا بعمل يدخل في إطار شروط هذا المفهوم؛ كما يتعين أن يكون الهجوم حالاً؛ أي على وشك الوقوع، أو أن يكون قد وقع بالفعل.

وقالت إسرائيل في مذكرتها الموزعة على مجلس الأمن: إن صواريخ المقاومة الفلسطينية تمثل هجوماً مسلحاً فعلياً، والصحيح أن صواريخ المقاومة تعد رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة، كما تعد رداً على العدوان المستمر المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي ورفض الانسحاب، بل طلب المزيد من الأراضي تنفيذاً

للمشروع الصهيوني الاستيطاني، ولذلك، فإن الأصل هو الاحتلال كما أشار

بحق السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في كلمته يوم **٣١** كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠٨**، في افتتاح الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة.

من ناحية أخرى، يشترط لقيام الحق في الدفاع الشرعي أن يكون الرد على الهجوم المسلح بالقدر اللازم فقط لدفع هذا الهجوم، أي إن الممارسة الدولية وأحكام القانون الدولي والقضاء الدولي قد شددوا جميعاً على مبدأ التناسب بين الفعل؛ أي الهجوم المسلح، وبين رد الفعل؛ أي الدفاع الشرعي. في هذه النقطة من الواضح أن إسرائيل لديها مخطط أساسي في المشروع الصهيوني؛ وهو إبادة الفلسطينيين في كل فلسطين لإجبارهم على إخلاء الأرض حتى تقوم الدولة اليهودية الخالصة. ومن الواضح أيضاً أن مخطط إحراق غزة وإبادتها فيما يبدو قد اتخذ منذ أوائل **٢٠٠٥** ووضع لمساته الأخيرة شارون، وبدأ التنفيذ بانسحاب إسرائيل الميداني والمادي من قطاع غزة، ثم اتخاذ الخطوات التالية التي أدت إلى أحداث غزة وفق التصور الإسرائيلي، بل إن التصريحات الإسرائيلية تؤكد أن برنامج إبادة غزة كان جاهزاً ربما قبل بدء التهدئة، وهذا يدحض ما قيل من أن رفض الفصائل تجديد التهدئة هو الذي دفع إسرائيل إلى تنفيذ برنامج الإبادة. وهذا الإعداد المدبر نظرياً وعملياً لبرنامج الإبادة يهدر الركنين الأساسيين في مزاعم الدفاع الشرعي، وهما فجائية الهجوم المسلح، وتلقائية الرد. أما التناسب بين برنامج الإبادة وصواريخ المقاومة فمن الواضح أنه معدوم، حيث يلاحظ

الفرق بين عمل المقاومة الرمزي الذي يؤكد رسالة الإصرار على الحق في مواجهة الغاصب والقوة، وبين مشروع جاهز يرتكز على دولة تبحث دائماً عن أسباب القوة لتنفيذ هذا المشروع، ووظيفتها الأساسية - كما أشرنا - هي الحلول محلَّ الفلسطينيين في فلسطين.

من ناحية ثالثة، فإن برنامج الإبادة الشامل يجعل التذرُّع بالدفاع الشرعي نكتة سخيفة، ولكن إسرائيل لا تتورع عن التذرُّع بأي شيء مهما كان تافهاً. ومن المعلوم أن الحق في الدفاع الشرعي يتوقف منذ اللحظة التي يتولى فيها مجلس الأمن الموضوع؛ سواء بمجرد الانعقاد أو بصدور القرار، باعتباره الحكومة المركزية التي تختص بمعالجة الحالة. وقد ضمنت إسرائيل أن مجلس الأمن يستحيل أن يدين برنامج الإبادة الذي تمارسه.

ولعلنا نذكر السادة الباحثين في مجال حق الدفاع الشرعي بأن قيام إسرائيل بأعمال الإبادة في غزة، وتبريره بأنه تطبيق لحقها في الدفاع الشرعي، هو المحطة الثالثة في تطور مفهوم الدفاع الشرعي لدى إسرائيل، وهو تطوير يقع خارج دائرة الفقه الدولي المعتبر الذي يؤكد الضوابط التي أشرنا إليها، ويعتبر كل خروج عن هذه الضوابط عملاً من أعمال العدوان. ولاشك لدينا في أن برنامج الإبادة في غزة يعرض القيادة الإسرائيلية للمحاكمة الجنائية الدولية، وهذا له سياق آخر، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أن إسرائيل قد بررت عدوانها عام **١٩٦٧** بأنه تطبيق لحق الدفاع الشرعي (الوقائي)، ثم ابتدعت مصطلحاً جديداً لتبرير عدوانها عام **٢٠٠٨** بنظرية الدفاع الشرعي العقابي، وقد فصلنا ذلك في سياق آخر.

(٣)

نظرية رايس

والعبء الأخلاقي لإسرائيل في غزة

الدكتورة كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وهي أيضاً أستاذة جامعية أعجبت الرئيس بوش بفكرها، وهي من منظري اليمين الصهيوني، فضلاً عن أنها من أشد أنصاره، ولذلك يرشحها ماكين الجمهوري لتكون نائبة للرئيس في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام. ونظراً لأهمية موقعها واحتمال أن تظل ركناً أقوى من أركان الإدارة الجديدة، فإن الاهتمام بنظريتها في محرقة غزة يصبح أمراً واجباً وهاماً.

صرحت رايس بمناسبة محرقة غزة وخلال زيارتها الخاطفة لإسرائيل في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٨ بالكثير المثير، وأهم هذه التصريحات تلك التي دافعت فيها عما قامت وتقوم به إسرائيل في غزة، حيث أكدت أن المسؤول عن هذه المحرقة هو حماس والمدنيون الفلسطينيون. أما مسؤولية حماس فواضحة في أنها لا تزال تسيطر على غزة على سبيل الانقلاب على سلطة أبي مازن الذي يتفاوض مع إسرائيل، وأنها مسؤولة عن إطلاق الصواريخ من

غزة مما استفز إسرائيل ودفعها إلى القيام بالمحرقة. أما مسؤولية سكان غـزة فهي مسؤولية مضاعفة، ذلـك أنهـم لا يزالـون يقيمـون في غـزة ولم يخلعـوا سلطة حماس عنهم. كذلك فإن سكان غـزة بهـذا الـتصرف وإصرارهـم عـلى البقاء في غزة وعدم الفرار، وعدم عصيان سلطة حماس، والاسـتنجاد بسـلطة أبي مازن، والشكوى له من بطش الاحتلال الحماسي الانقلابي قد أضافوا خطأ آخر عرضهم للمحرقة عقاباً لهم على ذلك، بالإضافة إلى أنهم ظلوا في المكـان نفسه مع أن (الإرهابيين) يقيمون بين ظهرانيهم، مما اضطر إسرائيـل، وهـي تتعقب الإرهاب أن تقتل الأطفال والمدنيين، وهذا أمر مقبول وجـائز مـادام الهدف نبيلاً؛ وهو قتل الإرهابيين، وليس اسـتهداف المـدنيين، وإن مـن حـق إسرائيل أن تفعل ما تشاء وبـأيِّ ثمـن مـادام الهـدف نبـيلاً ومشروعـاً؛ وهـو المحافظة على نفسـها ووقايـة الشـعب اليهـودي مـن الشـعب الفلسـطيني (الإرهابي). هذا المنطق تردده إسرائيل دائماً، وتجاهر بأنهـا تمـارس الإرهـاب حتى تجبر الناس على ترك الأرض، كما كانت تفعل دائماً منذ دير ياسين حتى الآن. وهو المنطق نفسه، بـالطبع الـذي يـردده منـدوبها في الأمـم المتحـدة، ولكن رايس ابتدعت جديداً، عندما أبدت ألمهـا لأن المحرقـة التـي اضـطرت إسرائيل إلى ارتكابها قد سببت لإسرائيل "عبئاً أخلاقياً جسيماً" يطاردها، مـما اضطر أولمـرت إلى أن يـرفض بعصـبية مـا أسـماه "الـدروس الأخلاقيـة" مـن الآخرين.

وما دامت إسرائيـل (مشروعـاً أخلاقيـاً) أساسـاً، وتمثـل ضـمير البشريـة الحـي، فـإن مشـاهد الإبـادة التـي ألفتهـا إسرائيـل كـان يجـب أن

تدفعها منذ البداية إلى التخلي عن مشروعها الإجرامي. ومؤدّى نظرية رايس أنها تلعن القتيل؛ لأنه هو الذي استفز القاتل وأخرجه عن سلمه وهدوئه، وألجأه إلى الإجرام. وتعلم رايس علم اليقين أن صواريخ غزة قد أصابت أطفال سديروت وسكانها بهزة نفسية فقط، في حين مزقت صواريخ الطائرات جثث أطفال فلسطين، وأن الصواريخ هي رمز مقاومة الطغيان والظلم والإبادة، وأن الإبادة منهج وليست رداً على الصواريخ. لقد أضافت رايس نكتة جديدة سوداء إلى سجل إدارة بوش في تبرير المحرقة للفلسطينيين والحياة والترف والمجد للإسرائيليين، مما يجعل الشعور بالانتقام يطغى على الشعور بالرغبة في التعايش.

(٤)

هل سلم العالم بشرعية الإبادة

تحت ستار المفاوضات في فلسطين؟

هناك في المشهد الفلسطيني حقائق لا يجادل فيها أحد؛

الحقيقة الأولى هي أن استهداف الفلسطينيين عموماً، والناشطين في المقاومة خصوصاً، سياسة إسرائيلية ثابتة، وعامل ثابت في المشهد رغم تحرك عوامل أخرى للتغطية عليه، وذلك بهدف القضاء على مقاومة الاحتلال، ومن وراء ذلك ممارسة الإذلال والتنكيل والإبادة العمياء لعرق يتمسك بالأرض.

الحقيقة الثانية هي أن إسرائيل تؤكد أن قتل الفلسطينيين، كسياسة رسمية، أمر مشروع لأنهم عازمون على مقاومة إسرائيل، وأن قتلهم حتى دون قيامهم بعمليات ضد إسرائيل دفاع مشروع عن النفس يبرر كل إجراءات إسرائيل الإبادية. ولذلك تجاهر إسرائيل ومحكمتها العليا بهذه السياسة، ولا تجد الولايات المتحدة حرجاً في التصريح في كل مرة بأن لإسرائيل حق إبادة المقاومة حتى أن يكون العمل الإسرائيلي رداً على عملية محددة للمقاومة، يكفي أن يكون الإنسان فلسطينياً حتى يستباح دمه. كما لا تجد واشنطن

حرجاً في تزويد إسرائيل بكل أنواع الأسلحة؛ خاصة طائرات الأباتشي وصواريخها، وفي التسليم لإسرائيل بالعمل ضد أي هدف وفي أي وقت، حتى لو دمر الصاروخ أطفالاً ونساء لا علاقة لهم بالمقاومة، ما داموا يحملون أسماء فلسطينية وعلى أرض فلسطينية، وما دامت إسرائيل تجتهد بذلك في تسريع المشروع الصهيوني. وقد وصل الفجورالقانوني ببعض الفقه الصهيوني أن يؤصل لاستئصال الفلسطينيين في عمليات الطيران والصواريخ وابتداع ما أسموه (targeted Killings)؛ أو القتل المتعمد؛ وهو المرادف للاغتيال السياسي، ولكن الاغتيال السياسي لا علاقة له في الواقع بعمليات إسرائيل التي لا تترك مجالات للشك في أن هدفها هو الإبادة، لأن هدف الاغتيال إنهاء حياة المستهدف بأيّ طريق، أما الإبادة فتهدف إلى اقتلاع العرق من الحياة، وإلا كيف نفسر إطلاق صاروخ من طائرة أباتشي على الشيخ أحمد ياسين، الشيخ المقعد في كرسيه المتحرك عند خروجه لتوه من صلاة الفجر، مع أن اغتياله لا يكلف شيئاً.

الحقيقة الثالثة هي أنه إذا كان مفهوماً أن تستفيد إسرائيل من هيمنتها على القرار الأمريكي بحيث تقوم بأعمال الإبادة ضد الفلسطينيين بكل صورها؛ منها الإبادة العسكرية والحياتية والنفسية، وأن يمعن الفقه الصهيوني في تقديم المبررات القانونية لهذه الجرائم البشعة، فإن العالم العربي يبدو وكأنه سلم بحق إسرائيل في إبادة الفلسطينيين؛ فالحكومات العربية لا تعترض بعد كل مذبحة واجتياح للأراضي الفلسطينية، وسبب السكوت في الحقيقة يرجع

إلى الخوف من الولايات المتحدة من ناحية، كما أنـه نتيجـة لسـكوتها عـلى تفسير إسرائيل وواشنطن بأن ما تقوم به إسرائيل رداً عـلى عمليـة أو ابتـداء هو حق أصيل للدفاع عن نفسها. وأما الشارع العربي فقد سكت هـو الآخـر وكأنه ألف هذه المشاهد، وحتى المساجد التي كانت تـدعو للمجاهـدين في فلسطين وأفغانستان والشيشان، وتدعو بأن يشرد اللـه اليهود أعداء الدين، قد كممت أفواهها، وأصبحت خطب الجمعة يحدد موضـوعها بمـا لا علاقـة له بما يجري في فلسـطين، وكأنـه مـن المحظـورات الدينيـة، حتـى ظننـت أن هناك فتاوى تحل دم الفلسطينيين وتدعو بالنصر للإسرائيليين.

وقد اتخذ السكوت شكلاً جديداً بعد الشقاق السياسي والإقليمـي بـين فتح وحماس. فقد بنـى أبـو مـازن صـورته لـدى إسرائيـل بموقفـه المنـاهض للانتفاضـــة وللمقاومـــة عمومـــاً، وطالـــب بتحريـــر فلســـطين بالسياســـة والدبلوماسية، وليس بالعنف والإرهاب حسب قوله. وبعـد اسـتيلاء حـماس على غزة، وصـف حـماس بأنهـا منظمـة إرهابيـة انقلابيـة، حتـى بـدت كـلُّ التحركات الدولية والإسرائيلية، وآخرها مؤتمر أنـابوليس، انتصـاراً لموقـف أبي مـازن رمـز الشرعيـة، وأن تسـليمه ودعمـه ماليـاً أمـر مشروع للقضـاء عـلى حماس. كما بدت في ظل هذه الأجواء عمليات إسرائيل ضد المواطنين في غزة وكأنها مساهمة في قمع خصوم أبي مازن، وألح هذا المشهد على المـراقبين في ظل عدد من الإشارات.

أول هـــذه الإشـــارات أن أبـــا مـــازن لم يحـــرك ســـاكناً مـــع تســـاقط

شهداء حماس، وهذا طبيعي؛ لأنه كلما ازداد القتل في حماس، كانت أضعف وأقرب إلى الاستجابة لطلباته، أي إن إسرائيل تقدم له خدمة كبرى، ولا أريد أن أصل إلى ما لا يمكن دفعه من وجود تناغم، إن لم يكن تنسيقاً بين أبي مازن وإسرائيل.

الإشارة الثانية هي أنه إذا كان أبو مازن ليس حزيناً على إبادة جزء من شعبه على يد من يفترض أن يكون عدوه، فمن الطبيعي ألا يثير الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية كل هذه الاعتداءات الوحشية، وكأن أبا مازن ينتظر أن يكون لحكومة حماس وفد موازٍ في الجامعة والأمم المتحدة.

الإشارة الثالثة ما تردد من سعي أبي مازن ليعود حجاج حماس إلى غزة عبر إسرائيل لتصفيتهم.

والإشارة الرابعة هي تصدي داخلية أبي مازن بعد عملية الخليل التي قام بها مقاتلو حماس، وتصريحه بالتزام السلطة بمنع الإرهاب ضد إسرائيل، مما يكشف عن خطر حقيقي في الخلاف بين السلطة وحماس، وهو أن السلطة أصبحت حارساً لإسرائيل ضد عمليات المقاومة، وأنها صفت الجناح العسكري لفتح إيذاناً بتنفيذ هذه السياسة العملية الجديدة.

الحقيقة الرابعة هي أن تقارب أبي مازن من إسرائيل يخدم إسرائيل، ولا يقدم شيئاً لأبي مازن الذي عليه أن يسلم لإسرائيل بما تريد مقابل أن تحارب له حماس، وإمعاناً في ستر ذلك، فإن المفاوضات واللقاءات ستار يشير إلى المراقب بأن الأمور تسير،

وأن استمرار المفاوضات دليل أمل في الحل، فأصبحت المفاوضات وكأنها المكافأة التي يحصل أبو مازن عليها مقابل سكوته عن عمليات إسرائيل في غزة لمجرد أن القتلى من حماس أو أنصار حماس. وعندما يصل الأمر إلى أن الدم الفلسطيني حتى من صفوف فتح أمر مشروع عند إسرائيل، ولا تثريب عليه في العالم العربي أو هو ثمن يدفعه الفلسطينيون مقابل مفاوضات ترسم المستقبل المشرق، فإن علامة استفهام مخيفة لابد أن ترتسم على ما ينتظر القضية خلال أسابيع من مخاطر غير متصورة.

رغم كل ذلك فإنني أهيب بالفقه العربي والحكومات والشارع في العالم العربي أن يناهض سياسة الإبادة بالحظر والغارات والاجتياحات والاغتيالات والتضييق على حياة الفلسطينيين، ولا بد للزعماء العرب من قمة لبحث الأوضاع البشعة التي وصل إليها حال الفلسطينيين، في الوقت الذي تتواصل فيه خطط إسرائيل للتطبيع مع الدول العربية وبث الروح في العلاقات القائمة، وكأن إبادة إسرائيل للفلسطينيين أصبحت من المسلمات العربية.

(٥)

سياسة الإبادة الإسرائيلية

والخط الفاصل بين المقاومة والتسوية

لم يعد هناك أدنى شكٍّ للعالم كلِّه أن إسرائيل لا تريد سلاماً، وإنما هي تريد أن تثبت أن الإبادة العمياء، بقوتها الغاشمة والخرقاء وبموافقة أمريكية وفرجة عالمية، هي حق مشروع للقوى الباطشة في النظام الجديد. ذلك أن الهجوم على الشعب الفلسطيني في كل فلسطين ليل نهار بكل أنواع الأسلحة، وإبادة الجميع حتى المرضى والشيوخ والأطفال لا يمكن أن يحل عقدة شارون وكل ساسة إسرائيل. فقد كشفت الأحداث منذ آذار/مارس **٢٠٠٢** على الأقل، وما سطرته عدسات التلفاز تنفيذاً لقسم شارون بأن يجعل الموت أمام كل فلسطيني، حتى يتوسل هذا الشعب الرحمة منه، والقبول بكل ما يراه هذا السفاح الكبير، عن عدد من الحقائق الخطيرة التي لم يعد من الممكن إنكارها:

الحقيقة الأولى : أن هجوم دولة كاملة مدججة بكل الأسلحة وبرخصة مفتوحة من أقوى قوى النظام الدولي على شعب محاصر جائع أعزل، والإعلان مقدماً عن برنامج إبادته تحت سمع العالم

وبصره، لا يعد بطولة تحسب لهذا الجيش الجبان؛ لكنها مذبحة علنية للشعب الفلسطيني، ووصمة عار على جبين المجتمع العربي والدولي بأسره.

الحقيقة الثانية : أن هناك أدلة على التواطؤ على إبادة الشعب الفلسطيني، وأهمها إصدار محكمة العدل الدولية لحكم الطعن يجعل لعضو الحكومة الذي يرتكب جرائم حرب أن يحتمي بحصانة الدولة، أو أن يفلت من العقاب، في الوقت الذي تتجه فيه إرادة المجتمع الدولي إلى محاكمة حاسمة لسفاح الصرب ميلوسوفيتش، وبعد أن أكد القضاء البريطاني في العام الماضي في قضية بينوشيه أن حصانة رئيس الدولة لا تحول دون محاكمته عن جرائمه، وفي الوقت الذي يحث المجتمع الدولي الخطا نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي يؤكد نظامها الأساسي هذه القواعد التي جاهد المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية لتأكيدها.

ومؤدَّى هذا الموقف الغريب من جانب محكمة العدل الدولية أن القضاء البلجيكي قد أجل النظر في مدى اختصاصه في نظر الدعوى ضد السفاح شارون، وكأن ما يقوم به حتى الآن على ملأ من العالم كله ليس كافياً بعد صبرا وشاتيلا لتجريمه، ولا شك عندي في أن موقف محكمة العدل الدولية، وما ترتب عليه من موقف القضاء البلجيكي قد أغرى شارون بالمضي دون وجل في برنامج الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. ومع ذلك يجب أن تسجل جميع جرائم شارون في يوميات الانتفاضة، فإن عدالة السماء أمضى من عدالة الأرض.

الحقيقة الثالثة : إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تصر على إبادة الشعب الفلسطيني على النحو الذي تقشعر له الأبدان، وأن الرئيس بوش يتفهم حرص صديقه شارون على الدفاع عن شعبه، وإذا كانت واشنطن تبشر بهذا النوع من العدالة العرجاء، فإن هذا الموقف بالذات سوف ينال كثيراً من مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي والعالم. ومعنى ذلك أن تحرك الولايات المتحدة صوب ما تسميه السلام لن يكون إلا لمزيد من إفناء الشعب الفلسطيني، ووضعه في متحف التاريخ. كما أن هذا الموقف يجعل حملتها المزعومة لمكافحة الإرهاب لا تنطلي على أحد، ما دامت هي نفسها قد فقدت مصداقيتها الأخلاقية والسياسية، للقيام بأيٍّ دور أقل من ردع صديقها السفاح التاريخي.

الحقيقة الرابعة : تركت عمليات الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب البريء الأعزل سيِّئ الحظ شكاً عميقاً تجاه كل ما يصدر عن إسرائيل، التي أعلنت رسمياً أنها تسعى إلى سلام إسرائيلي (Pax Isrealiana) يعكس قوة إسرائيل وجبروتها بالمقارنة بقوة الشعب الفلسطيني. ومعنى ذلك أن إسرائيل لن توافق مطلقاً على ما كانت قد وافقت عليه من قبل، فجميع المعطيات الفلسطينية والعربية والأمريكية قد تغيرت لمصلحة إسرائيل. وأخشى أن الشعب الإسرائيلي الذي يساند حكومته كلما أوغلت في أعمال الإبادة سوف يجد صعوبات هائلة في التعايش مع الشعوب العربية التي تراقب مذهولة، وتستخلص لنفسها نوعية هذا الشعب، وما تمثله الدولة العبرية حقاً على المنطقة.

الحقيقة الخامسة : أصبح من العبث القول بأن المشكلة في شارون، ذلك أن حكومة الوحدة الوطنية تضم أقطاب عالم السياسة اليهود، والإجماع منعقد بينها على خط شارون الذي يعتقد هؤلاء أنه سوف يجلب الأمن الكامل للمواطن الإسرائيلي، وذلك وهم كبير، وشهادة باللامسؤولية واللامصداقية السياسية في إسرائيل. فضلاً عن مناورات بيريز الذي يلعب اللعبة بطريقته ليصب في خانة شارون، وقد نجح بالفعل في إيهام بعض الأوساط العربية أنه وقد زامل رابين ربما لايزال يعبر عن خط معقول، فلا فرق عندي بين صقور وحمائم، ولا عبرة عندي ببعض الاعتراضات الهزيلة داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ يبدو لي أن إسرائيل تحارب آخر معارك وجودها قبل أن تنتهي كظاهرة تاريخية. إنه لما يشرف تاريخ الفلسطينيين أن يدفنوا في أرض أجدادهم، في حين لا يشرف قتلى الإسرائيليين أنهم يموتون غرباء ضحية تضليل صهيوني كبير ضمن أكبر حملة إبادة في التاريخ ضد أصحاب الأرض.

الحقيقة السادسة : أصبح من الضروري إعادة تعريف المصطلحات وضبطها. فمن الظلم للشعب الفلسطيني أن نطلق على ما يحدث له (العنف المتبادل) أو (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي)، وإنما الصحيح أن ما حدث هو أعمال إبادة إسرائيلية منظمة ومبرمجة، تقهر بالموت والاغتيال والتمثيل بالجثث، وتدمير الإسعاف، وقتل الجرحى، إرادة الحياة لدى هذا الشعب الأبي المناضل. ولا أظن أن دولة في التاريخ مثل إسرائيل اتسمت بهذا السلوك البربري الوحشي، كما لا أظن أن شعباً رفض الاستسلام رغم كل شيء مثل الشعب الفلسطيني.

الحقيقة السابعة : قد تدَّعي إسرائيل أن دافع عمليات الإبادة التي

تقوم بها امتهاناً لكل قواعد القانون وقواعد الصراع، هو الهوان الـذي لاقتـه على أيدي المقاومة والعمليات الفدائية في قلب المدن الإسرائيليـة الرئيسـية، فكان الانتقام الجماعي الباطش الكثيف هو محاولة لإشفاء الغليل وإسـكاتاً لأي نبض فلسطيني. ومع أن في هذا القول إغفالاً كـاملاً لبـدهيات الموقـف، وهو أن الاحتلال وسياسـاته كـان يجـب أن ينتهـي حتـى دون تفـاوض مـع الشعب المحتل، وأن مقاومة هذا الاحتلال الذي أجهض كل محاولات إنهائـه سلمياً، هي حق مشروع للشعب المحتـل، وأنـه إلى أن يـزول الاحـتلال، فـإن سلوك سلطات الاحتلال تحكمه قواعد القانون الـدولي، فـإن تـرويج المنطـق الإسرائيلي والقبول الأمـريكي بـه سـوف يشـيع حالـة مـن الفـوضى، وإغفـال القانون، بل ربما يهدد ذلك بنشأة قانون الغـاب الـذي عانـت منـه البشريـة ردحاً طويلاً من الزمان.

ومن ناحية أخرى، فالمفهوم أن المقاومة أياً كان مسـتواها هــي مجـرد تعبير بكل صورها عن رفض الاحتلال، وقـد كانـت الرسـالة واضـحة طـوال الشــهور الأولى للانتفاضــة، وكـان يتعـين عـلى إسرائيـل أن تأخـذ ذلـك في الاعتبار، فلـيس معقـولاً أن هـدف الانتفاضـة هـو تحريـر فلسـطين، وإنمـا هـدفها أن تجعـل اسـتمرار الاحـتلال قـراراً محفوفـاً بالمخـاطر السياسـية والأمنية. وقد كان ذلك دائماً هو حال حركات التحرر الوطني عـبر التـاريخ، ولكن الفارق الرئيسي بين المقاومة الفلسـطينية والحركـات الأخـرى أن تلـك الأخيرة كانت تواجه شعوباً متحضرة دخلت في صناعة القرار، عندما وصـلت

حركات التحرير إلى درجة معينة من الصمود، فأرغمت حكوماتها على منح الاستقلال، والأمر بالغ الاختلاف في حالة المجتمع الإسرائيلي الذي يكتب بيده وسياساته وثيقة فنائه بمقياس التاريخ الذي لم يخطئ.

ومعنى ذلك أن تصدي جيش الاحتلال بكل الأسلحة للمقاومة الفلسطينية، ولكل الشعب الفلسطيني ليس في إطار صراع سياسي، وإنما هو جزء من برنامج لإبادة الشعب الفلسطيني صاحب الحق في كل الأرض.

ومعنى ذلك أيضاً أن التدخل بالتسوية السياسية كان يجب أن يتم في مراحل مبكرة، وألا يترك الميزان بيد إسرائيل، لأن تصرفات إسرائيل قد جعلت التسوية السياسية ولحظة إدخالها أمراً بالغ الدقة، ورسمت علامات استفهام كبيرة على جدوى كل المبادرات المقدمة، والتي تعتبر إسرائيل دولة عادية تفكر بمنطق السلام العادي، وتودُّ أن تعيش في منطقة زرعت هي بنفسها فيها كلَّ أشواك التعايش.

وأخيراً، إن السلام لا تصنعه معاهدات الحكومات قفزاً فوق تجارب الشعوب، ومن الخطر أن يفسر سكوت الشعوب العربية أمام نحر الشعب الفلسطيني والصمت المخيف الذي يلف المذبح على أنه إشارة تشجيع للمضي في سلام رسمي، بينما تقطر يد شارون بدماء الأبرياء والمجاهدين.

(٦)

إبادة غزة

والبحث عن بداية جديدة مع إسرائيل

أصبح واضحاً أن تجربة السلام مع إسرائيل قد أدت إلى استمرار نمو المشروع الصهيوني، وانحسار آمال العالم العربي في السلام، لأن العالم العربي قد انقسم إلى نظم وشعوب، فاستكانت النظم إلى مفاهيم ساعدت إسرائيل على النفاذ إلى عظام العالم العربي وعموده الفقري، فأصيب على المستوى الرسمي بالشلل التام، في حين تصاعدت حيوية الشعوب العربية غضباً ونقمة على تطبيقات المشروع الصهيوني وأعمال الإبادة التي يمارسها في غزة كما سبق أن مارسها في لبنان وفي فلسطين ومصر وسورية طوال الستين عاماً الماضية. وأظن أن مجزرة غزة مناسبة هامة للارتفاع فوق الحسابات السياسية العقيمة والتنظيرات الفلسفية المتهافتة لكي نراجع معاً فاتورة المكاسب والخسائر في الجانب العربي، حتى تستعيد الأمة العربية كرامتها وتساهم بدورها في صناعة العالم الجديد، الذي يطل علينا، وقد غابت عنه هذه الأمة، بعد أن طاردت إسرائيل هذه الأمة، ولم ترحم ضعفها وعجزها عن المواجهة حتى اللفظية

الجادة، لدرجة أن إسرائيل اتهمت بعض دولها بأنها متواطئة معها، مثلما اتهمت أمريكا هذا البعض من قبل بالمساهمة في احتلال العراق وتمزيقه، وهو أمر كشفت عنه الوثائق الإسرائيلية والأمريكية للتاريخ. ذكرتنا إسرائيل بحقيقة المشروع الصهيوني الذي خصص لاستئصال الوجود العربي كله، خاصة المصري، مما لايليق ببعض المصريين أن ينظروا تحت أقدامهم ويتجاهلوا النظرة الاستراتيجية الأبعد، خاصة أن هذا المشروع يقوم على الروية وبعد النظر والعمل الفوري لاهتبال أيّ فرصة.

آن الأوان إذن بعد حصيلة العلاقات العربية الإسرائيلية أن يقف الحكام والشعوب في خندق واحد، وأن يعيدوا النظر في التجربة المريرة لهذه العلاقات وأن يعودوا مرة أخرى إلى جذور الصراع الوجودي، وليس الحدودي، مع المشروع الصهيوني.

وتبدأ المراجعة بأن تحدد إسرائيل ماذا تريد في النهاية، مادامت تتمدد كلَّ يوم وتبيد أكبر عدد من الفلسطينيين. ونقترح أن يتم التحرك العربي الفوري في جبهتين.

الجبهة الأولى هي أن تدعو الدول العربية والدول الأخرى المناصرة لنفس الاتجاه إلى عقد مؤتمر دولي في أوربا لبحث ماذا قدمت إسرائيل للمنطقة وسلامتها، أو دمارها وخرابها وتدمير استقرارها ونموها وتطورها الديمقراطي، وإفساد نظمها وقادتها وإرهابهم.

والجبهة الثانية هي أن تقوم المجموعة العربية في الأمم المتحدة

بطلب لعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ويكون على جدول أعمالها **موضوعات خمسة** :

الموضوع الأول ، مراجعة مدى تنفيذ إسرائيل للتعهدات والضمانات التي قطعتها على نفسها أمام اللجنة السياسية الأولى عامي **٤٨-١٩٤٩**، وصدور قرار قبولها من الجمعية العامة عضواً في الأمم المتحدة رقم **٢٧٣** في **١١** أيار/مايو **١٩٤٩**. بناء على هذه التعهدات؛ وهي احترام قرار التقسيم **١٨١**، وقرار عودة اللاجئين **١٩٤**، وإصدار دستور لإسرائيل يحترم حقوق العرب داخل إسرائيل باعتبارهم أقلية لها كل حقوق الأقليات وأولها حق المواطنة، وبحث مدى التوافق بين مبدأ المواطنة المترتب على حقوق الجنسية، وبين ممارسات إسرائيل من واقع تقارير هيئات الأمم المتحدة الحقوقية والإنسانية، وإعلان إسرائيل دولة يهودية.

أما **الموضوع الثاني** ، فهو بحث مدى توافر شروط العضوية في إسرائيل على ضوء ممارساتها، وإغفال الحجج البالية التي ترددها وهي أنها تقاوم الإرهاب العربي، وهي المقاومة العربية للمشروع الصهيوني الذي يهدف إلى تفريغ فلسطين من سكانها، وتبديد أمل إقامة دولة لأصحاب الأرض بعد أن أنكر عليهم المغتصبون هذا الحق.

أما **الموضوع الثالث** ، فهو طلب رأي استشاري من المحكمة مستفيدة من رأيها بشأن الجدار العازل في تموز/يوليو **٢٠٠٤**، وذلك لبحث مدى انسحاب الطابع العنصري والممارسات

الإجرامية والتطهير العرقي في فلسطين مع استمرارها عضواً في الأمم المتحدة.

أما **الموضوع الرابع** ، فهو أن تطلب الجمعية العامة رأياً استشارياً في مدى انسحاب قرار التقسيم مع سلطات الجمعية وحق تقرير المصير للفلسطينيين.

الموضوع الخامس ، أن تبحث الجمعية العامة في موقف إسرائيل من قرارات الأمم المتحدة عموماً لتجديد مدى إمعان إسرائيل في امتهان هذه القرارات وفق المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى فإن جرائم الإسرائيليين لا يمكن تركها بلا عقاب، وقد ارتكبوا الكثير من أنواع الهولوكوست. وإذا كان واحد من هذه الجرائم قد ارتكب ضد اليهود، وكانت سبباً في محاكمات نورمبرج التي أعدمت عدداً من كبار الزعماء الألمان، فإن العرب بحاجة إلى نورمبرج أخرى لمعاقبة المجرمين الإسرائيليين، الذين تفوقوا مئات المرات على جلاديهم، وقد آن الأوان لمحاكمتهم على جرائمهم في فلسطين ولبنان ومصر وغيرها ممن ذاق مرارة هذه الجرائم. ولذلك يجب تشكيل لجان قانونية عربية لرفع دعاوى في كل مكان ضد هؤلاء، خاصة أن اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإبادة الجنس البشري، تعطي القضاء الوطني سلطة المحاكمة على هذه الجرائم، ولذلك لا تستطيع الحكومات العربية أو غيرها أن تدفع بأن الاختصاص القضائي ممتنع في مثل هذه الجرائم.

(٧)

إسرائيل والعالم العربي بعد غزة

لست بحاجة إلى التذكير بأن أحداث غزة كشفت عن حقائق يجب أن تكون محل اهتمام العالم العربي وتأمله وموقفه من إسرائيل. فالقوة التي استخدمت بشكل استعراضي في غزة، وحجم العَمْد والتركيز في أعمال الإبادة لكل شيء في غزة، وهو ما أسماه رئيس وزراء إسرائيل المنصرف أولمرت ووزير دفاعه باراك بأنه بطولة وشجاعة، هي نفسها قمة السقوط الأخلاقي لجيش يعد من أكبر جيوش العالم انفرد بفريسة مدنية، ووجد في إبادتها بطولة وشجاعة، وكان أولى به أن يتوارى خجلاً، لولا أنه جيش يلبس ثوب الدولة التي قامت أصلاً على جثث أصحاب الأرض، وأنه تخصص في إخلاء الأرض من سكانها وفق خطة المشروع الصهيوني. هذه الحقيقة لابد أن تدفع العالم العربي إلى عرض قضية هذا الكيان الشيطاني على العالم، وهو يدرك أن الغرب هو الذي ساهم في إنشائه ولا يزال مصراً على دعم جرائمه، ولذلك فإن مواقف دول الغرب الرئيسية ليست مستغربة في إطار هذه الحقيقة، وإن كانت تسبب صدمة كبرى للمشاعر الشعبية والإنسانية، ودفعت البعض، حتى من بين اليهود، إلى التبرؤ من سلوك إسرائيل. وقد

لاحظنا كيف أن إسرائيل تحاول أن تبرر جرائمها في غزة وكأن هناك أسباباً معقولة اضطرتها إلى ذلك، وكيف يحاول قادتها تأكيد المصداقية الأخلاقية للدولة العبرية وجيشها، وقد كشفت هذه الجرائم عن زيف الأخلاقيات المزعومة التي تكذبها تصرفات إسرائيل الوحشية. ولا بد أن يستخلص العالم العربي أن هذا الوحش الذي يملأ الأرض رعباً وتدميراً لا يريد سوى أن يفرض رؤيته وامتداد مشروعه تحت عنوان عملية السلام. لذلك لابد أن يراجع العالم العربي بصدق (الإنجازات السلمية الكبرى) التي تحققت من عملية السلام. ولكن هذه المراجعة سوف تصطدم بالمصالح الفردية لكل دولة عربية، إذ ترى مصر أنها أمنت بمعاهدتها مع إسرائيل شر إسرائيل ضدها، ولا ضير أن تحتمل بعض الشظايا من بطش إسرائيل بغزة بعد أن التزمت مصر بألا يخرج من أرضها ما يهدد أمن إسرائيل، حتى لو كانت غاصبة ومحتلة ما دامت إسرائيل لم ترتكب خطأ في حق مصر. هذه النظرة الضيقة للسلام بين مصر وإسرائيل هي التي تسيطر على عقلية النخبة السياسية الحاكمة في مصر، فتدفعها إلى التمسك بالمعاهدة، ويزداد تمسكها كلما رأت الشر والغضب ينبعث من عين إسرائيل، وترى هذه النخبة أن أيَّ حديث في المعاهدة سيغضب إسرائيل، في الوقت الذي يرون في المعاهدة مصلحة لمصر، بينما يرون أن المعاهدة قيد على إسرائيل ضد مصر، مع أنه ليس من الصعب أن تدرك هذه النخبة أن إسرائيل لا تحترم عهداً أو ديناً، بعد أن جعلت دينها هو القتل والإبادة. معنى ذلك أن موقف النخبة في مصر من إسرائيل هو تأجيل المواجهة معها، وهي التي ستقرر هذه المواجهة إذا رأت

ضرورة إسرائيلية لذلك، وترى النخبة البعد قدر الإمكان عن استفزاز إسرائيل، حتى لو بدا السلوك المصري ضرباً من الإقرار بسلوكها أو حتى التعاون معها، مما يعرضها للنقد وأحياناً التجريح، خاصة إذا امتدح قادة إسرائيل هذا التعاون، ولا تستطيع النخبة أن تجاهر بأن التناقض قائم بين ما تريده الشعوب وما تمليه المصلحة كما تراها النخبة. وإذا كانت مصر قد أبرمت اتفاقية السلام مع إسرائيل لتنهي الصراع بين الطرفين، فإن الصراع لا يزال قائماً بين إسرائيل والعالم العربي. ولذلك فإن مطالبة مصر بإنهاء المعاهدة أو حتى قطع العلاقات بدءاً بقرارات قمة الدوحة قد يسبب لمصر حرجاً، لكن التجاوب معه - حتى إذا كانت مصر مقتنعة بخطر إسرائيل - يجعلها تخشى أن تتهم بأنها انضمت إلى المعسكر الراديكالي الذي تتزعمه إيران ولو نظرياً، فتحل اللعنة عليها، وتستحق لذلك العقاب من إسرائيل وغيرها بتهمة عدم احترام التزاماتها الدولية. معنى ذلك أن مصر هي حجر الزاوية، ولا بد أن يكون هناك مصارحة واتفاق حتى لا يتفرق العالم العربي. ونقطة البداية هي أن أيَّ موقف مصري غير متعاون مع إسرائيل سوف تفسره إسرائيل وواشنطن على أنه عدائي، مهما حاولت مصر أن تؤكد العكس، كما ترى النخبة أن مصر بوضعها الراهن لا تستطيع أن تتخذ مواقف أساسية في الصراع، علماً بأن اصطلاح الوضع الراهن غامض، ولكنه غني بكل الإيحاءات والتفسيرات.

هكذا يتبين لماذا تختلف الدول العربية حتى على المواقف من المبادرة العربية، علماً بأن سحبها من الزاوية العربية لا يعني بالضرورة إعلان حرب على إسرائيل.

إن الضراوة الإسرائيلية في غزة درس لكلٍّ من تدفعه مشاعره الإنسانية والعربية إلى التجرؤ على البطش الإسرائيلي، كما أنه درس للشعوب بأن السلام مع هذا الكيان الخطير تسليم بمخططه بمسارح الإبادة المستمرة، حسبما عبر عن ذلك بدقة الرئيس السوري خلال قمة الدوحة.

فالخوف من إسرائيل قد يدفع الحكومات إلى مزيد من الانكماش، كما يدفع الشعوب إلى مزيد من المطالبة بالمواجهة والانتقام، وما دام القرار بيد الحكومات، أخشى أن تضيع دماء الأبرياء، وأن تضاف إلى مذابح إسرائيل المألوفة ضد الشعوب العربية. نحن بحاجة إلى فرج من هذا المشهد الذي اكتفيت بوصفه دون أن أجد فيه ما يقنع بالاستمرار فيه، أمام سرطان يتوعد العرب كلهم، ولكن للأسف، سوف تزداد مصر تمسكاً بالمعاهدة مادام المشهد العربي بعد غزة تمزق الصفوف العربية بشكل واضح خشية أن تنفرد إسرائيل بمصر في مواجهة عسكرية، بعد أن جربت إسرائيل أن الانفراد بأي طرف عربي ممكن في هذه الظروف الإقليمية والدولية.

(٨)

إنقاذ غزة والصهيونية

في القانون الجنائي المصري

طالعتنا الصحف بخبر إلقاء القبض على مدير الإغاثة باتحاد الأطباء العرب بتهمة محاولة إنقاذ غزة من الحصار وآثاره. هذا الحادث، وإن كان لا يزال في عهدة النيابة العامة، إلا أنه يستدعي التأمل والتحليل. فقد كان القانون الجنائي المصري يعاقب على أيٍّ فعل يتعلق بالصهيونية والصهاينة، على أساس أن الصهيونية هي المشروع السياسي لليهود في فلسطين والعالم العربي، وحيث كان الصراع محتدماً ومطلقاً بين مصر وإسرائيل ما دام الصراع على الوجود، تحول الصراع بعد **١٩٦٧** ليكون صراعاً على الحدود، ولذلك بدأ الحديث عن تسوية مع إسرائيل، وليس عن زوال إسرائيل. ومع أن الصراع يتضح كل يوم أنه على الوجود، وأن إسرائيل ترفض أن تلتزم بتحديد حدود معينة، فإن مصر التي اعترفت بإسرائيل عام **١٩٧٩** تشهد الآن إسرائيل الجديدة التي تغير فيها أمران جوهريان:

الأمر الأول ، هو أنها تتجه إلى أن تكون دولة يهودية خالصة،

بما يعنيه ذلك من طرد العرب من داخل إسرائيل والحصول على المزيد من الأراضي خارج الخط الأخضر بالجدار العازل والاستيطان، ويلحق بهذا التطور أن إسرائيل تصر على مشروعها في فلسطين الذي يتطلب تأمين المنطقة كلها من أيّ ظهور لمراكز قوى استعداداً للمرحلة الجديدة التي سوف تكون الأراضي المصرية قطعاً جزءاً منها. والمشكلة في مصر أننا نعيش دون رؤية في أي مجال، ونكاد نتدحرج مع الأيام دون تخطيط.

أما **الأمر الثاني** ، فهو أن واشنطن قد نقلت الصهيونية من مرحلة التجريم العنصري إلى مرحلة القداسة، كما تمادت إسرائيل في الحديث عن أن الصهيونية هي حركة التحرر الوطنية اليهودية، والطريف أنها لا تعترف بوجود حركة تحرر وطني فلسطينية إلا بقدر ما تنظر إلى مقاومة التوسع والاحتلال على أنه جريمة إرهابية، خاصة بعد أن وصف أبو مازن حماس بأنها منظمة إرهابية، فخلع عنها شرعية الحصانة والحماية وقدسية المقاومة؛ لأنه لا يعترف أصلاً بقيمة المقاومة، ويؤمن بسياسة التدحرج السلمي أمام المشروع الصهيوني الذي لاقِبَلَ له بوقفه.

في ظل هذا التطور يبدو أن كل ما هو صهيوني انقلب في مصر من كونه جريمة إلى كونه حقاً وبطولة، كما انتقل الفكر الرسمي من النظر إلى إسرائيل في إطار مشروعها الصهيوني إلى النظر إليها على أنها دولة بحاجة إلى الأمن، بما في ذلك تأمين التوسع، كما أنها بحاجة إلى مقومات القوة التي تساهم مصر بجدية في دعمها. هكذا

أصبحت حماس التي تقاوم إسرائيل- الحليفة لمصر - عدواً لمصر، ولا يهـم في هذا المقام تعداد الأسباب، ولكـن تلـك هـي الخلاصـة السياسـية، فأصـبحت الصهيونية محل احترام واعتزاز من جانب الفيلق الصـهيوني المصري الـذي لم يعـد يشـعر بالخجـل مـن دعمـه لإسرائيـل بكـل السـبل، في حـين أصـبحت المقاومة العربية في كل مكان تثير استياء مصر الرسمية وحنقها؛ لأن المقاومة تعني التصدِّي لإسرائيل في فلسطين ولبنان، كما تعني التصـدِّي لواشـنطن في العراق.

وعندما فرضت إسرائيل الحصار على غزة بررته بأنـه يهـدف إلى إسـقاط حماس، وقالت: إنه هدف تشترك فيه مصر والسـلطة ولا تمـانع فيـه الجامعـة العربية، وبالفعل، ومع أن مصر تستطيع أن تفتح معبر رفح لتخفيف الحصار، إلا أنها لا تفعل حتى يظل الحصار محكماً وحتى يؤتي أثره. بل إن الجديد هو إعلان حماس عدواً، وأي تعاطف معهـا أو مـع ضـحايا الحصـار في غـزة يعتـبر جريمـة جديـدة في القـانون المصري. ولهـذا السـبب فـنصرة الصـهيوني عمـل مرغوب، بينما محاولة إنقاذ غزة تعني إفـلات حـماس مـن مـؤامرة السـقوط، وهي جريمة يعاقب عليها إلى أن يصـدر قـانون يجـرم حـماس وأنشـطتها كـما يجرم أي محاولة لكسر الحصار، مع أن ذلـك يتنـاقض مـع تأكيـد الحكومـة في مجلس الشعب حول غـزة وحصـارها، ولم تكـن الحكومـة تعـترض إلا عـلى أن يقوم المصريون بتسليم مواد الإغاثة بأنفسهم في غزة، وهي تتكفل بذلك نيابة عـنهم. إننـي لا أزال أرجـو أن تكـون جريمـة إنقـاذ غـزة خيـال صـحفي، وأن

مصر لا تـزال تعـد حصـار غـزة هـو جريمـة إبـادة، وأن المسـارعة إلى كسره تتجاوز كلّ الحسابات السياسية والبشرية، وأن يـتم ذلـك بمعرفـة الحكومـة نفسها.

(٩)

الإجراءات الإسرائيلية في غزة

في نظر القانون الدولي

اتخذت إسرائيل لنفسها سياسة ثابتة؛ وهي القضاء على المقاومة عن طريق القتل والاغتيال وهدم المنازل والاعتقال الإداري والتعذيب الذي ينتهي بالإعاقة الكاملة أو الوفاة، وذلك في إطار البرنامج الإسرائيلي للقضاء على كلِّ العناصر الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، خلال عدة عقود قادمة، حيث تقوم بتجميع الشباب والفتية في سجونها وتكسير عظامهم وتشويههم.

من ناحية أخرى، قررت إسرائيل فرض نظام الإبادة الشاملة على سكان غزة. ويشمل هذا النظام منع مقومات الحياة وقطع الكهرباء والغاز ومصادر الوقود والإمدادات الغذائية والطبية والمعونات بحجج مختلفة، ولكي تحقق هدفاً أعلنته؛ وهو إضعاف حركة حماس في غزة حتى يمكن التوصل إلى تسوية مع أبي مازن. أدت هذه الإجراءات إلى انفجار إقليم غزة واندفاع أكثر من نصف مليون فلسطيني في حركة تلقائية إلى الأراضي المصرية، بعد تفجير علامات الحدود بين غزة ومصر، ويحتمل أن يتكرر هذا الموقف كلما اشتد الإغلاق والإبادة في غزة.

من ناحية ثالثة، إن الحظر الدولي قد فرض على فلسطين انتقاماً من الشعب الفلسطيني لاختياره حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير **٢٠٠٦**. وقد أدت الضغوط التي تولدت عن هذا الحظر إلى تشقق الصفوف الفلسطينية، حيث قفزت إسرائيل إلى هذا الشق وحولته إلى أخدود واسع ترتب عليه اندلاع حرب أهلية بين فتح وحماس. ووسط هذه الاتهامات المتبادلة تمكنت حماس من السيطرة الكاملة على غزة في **٢٠٠٧/٦/١٤**. هذا هو المشهد الذي حاولت إسرائيل فيه أن تبرر تصرفاتها، والذي يثير عدداً كبيراً من القضايا القانونية التي نعالجها فيما يأتي.

القضية الأولى: الانسحاب الأحادي من غزة والوضع القانوني للقطاع

بصرف النظر عن دلالة الانسحاب الإسرائيلي لدى أطراف كثيرة، وهل هو انسحاب في إطار التصور الإسرائيلي، أم أنه تسليم إسرائيلي باستحالة بقاء مستعمراتها في غزة. ونحن نرى في هذه النقطة أن إسرائيل هي الفاعل الأساسي واللاعب الوحيد في القضية، وأنها انسحبت من غزة حتى تركز على الضفة الغربية والقدس، وحتى تقلل خسائر وجود مستوطناتها في غزة، وحتى تتفرغ عسكرياً لإخضاع غزة.

أفكان انسحاب إسرائيل من غزة استجابة لاتفاق أوسلو، أم أنه انسحاب وهمي ما دامت تستطيع السيطرة على غزة دون وجود عسكري؟

الحق أن إسرائيل لا تحترم اتفاق أوسلو أو غيره، وأن هذا الاتفاق قد حقق لها بعض أهدافها، وأشاع أمام العالم وجود عملية سلام تمكنت إسرائيل في ظلها من أن تجني كل الثمار، خاصة في فلسطين والمنطقة العربية، وأن يتقدم مشروعها الصهيوني في ظل التراجع العربي، ولذلك لا يمكن أن يكون انسحابها من غزة تنفيذاً لاتفاق أوسلو، ولكنه يبدو أنه جزء من استراتيجيتها، وليس للفلسطينيين دخل بها، بل نرى - على العكس - أن انسحابها من طرف واحد دون أن تتشاور مع الجانب الفلسطيني يعد انتهاكاً لاتفاق أوسلو، ويهدف إلى تشجيع حماس على الاستيلاء على غزة حتى يخدم ذلك استراتيجيتها. ولا يجوز أن نتصور أن غزة بعد انسحاب إسرائيل قد أصبحت أراضيَ أجنبيةً عن إسرائيل، متحررةً من بطشها، فلا تزال إسرائيل تسيطر عليها سيطرةً مطلقة. والمعلوم أن معيار الاحتلال لا يشترط الوجود العسكري، وإنما معيار السيطرة وهو المعيار الذي اعتمدته اتفاقات جنيف لعام **١٩٤٩** ، وقد تذرعت إسرائيل بانسحابها من غزة حتى تعلن أنها أصبحت غير مسؤولة عن القطاع.

ولما كان الانسحاب كما رأينا لا ينهي الاحتلال، كما أن هذا الانسحاب قد تم في إطار مخطط إسرائيلي معين، فلا يمكن لإسرائيل أن تستند إلى أي أساس قانوني لتبرير هذا الانسحاب؛ فليس في سجل إسرائيل ما يبرر الاعتقاد بأن إسرائيل تحترم القانون الدولي، أو أنها أرادت أن تنهي الاحتلال غير المشروع، كما أنه ليس مألوفاً في السلوك الإسرائيلي أن تحترم إسرائيل المعاهدات

الدولية، ومن بينها اتفاق أوسلو، حتى يقال: إنها انسحبت وفق أحكام هذا الاتفاق، والأرجح - كما سبق القول - أن هذا الانسحاب دون الاتفاق مع السلطة الفلسطينية كان يهدف إلى فتح باب الفتنة بين فتح وحماس، حيث فسرته حماس على أنه من ثمار المقاومة، بينما انتقدت فتح هذا الانسحاب على أساس عدم شعور إسرائيل بالمسؤولية، وفي ضوء ما تعلمه إسرائيل من أن أبا مازن لا يحبذ المقاومة ولا يعترف بأن الانسحاب من آثارها، بل على العكس، اعتبر أبو مازن أن الانسحاب عمل غيرُ ودّي موجّهٌ ضده، وفي مصلحة حماس. ولذلك يعتقد أبو مازن أن سيطرة حماس على غزة هو تخطيط إسرائيلي، مع أن إسرائيل تدفعه دفعاً نحو استعادة سيطرته على غزة، وهي تقصد إشعال الحرب الأهلية بين فتح وحماس. والخلاصة في هذه النقطة أن غزة لا تزال أراضيَ محتلةً، ولكنها لا تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية.

في هذا السياق يمكن مناقشة الاتهام الذي يتمسك به أبو مازن، وهو أن غزة إقليم منفصل ومتمرد تسيطر عليه حكومة انقلابية، وأنه يجب إنهاء الانقلاب وتسليم غزة إلى السلطة الوطنية. ولا يخفى أن العالم كله، بما في ذلك العالم العربي، ينظر إلى غزة النظرة نفسها. ولكن؛ هل تعني سيطرة حماس على غزة أن حماس حلت محل إسرائيل، في الوقت الذي كان يجب أن تحل السلطة الفلسطينية محل إسرائيل؟

من الناحية القانونية، يصعب القول: إن غزة إقليم متمرد وانشق على السلطة المركزية في رام الله بانقلاب عسكري، لأن حماس- الطرف

الآخر في المعادلة- ترى أن سيطرتها على غزة لم تكن مقصودة أو مخططاً لها، وإنما هي نتيجة تلقائية للصراع مع فتح، وخطوة لتأمين غزة ضد مؤامرات فتح وأجهزتها الأمنية، وقد فصلت حماس موقفها في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحركة في منتصف **٢٠٠٧**، بعد استيلائها على غزة في **٢٠٠٧/٦/١٤** بعدة أسابيع. أما من الناحية الواقعية، فإن سيطرة حماس على غزة قد أدت إلى ثلاث نتائج خطيرة، وكأن حماس قد ابتلعت الطعم الذي قدم لها.

النتيجة الأولى : انفصال غزة عن الضفة انفصالاً مادياً وسياسياً، مما سهل على الطرفين إحكام السيطرة على الإقليم الذي يخضع له، واضطهاد أنصار الطرف الآخر، مما دفع الفرقاء إلى حرب أهلية حقيقية.

النتيجة الثانية : هي أن إسرائيل وجدت الفرصة سانحة حتى تعمق الشقاق بين أبي مازن وحماس، وبين غزة والضفة، وبلغت إسرائيل في طموحها حد محاولة ربط أبي مازن بها على أساس أنه الرئيس الشرعي، وأنه الطرف الفلسطيني المعترف به إسرائيلياً وأمريكياً، وهو المؤهل للتفاوض مع إسرائيل، بصرف النظر عما تثمر عنه هذه المفاوضات، وهي في الواقع النتيجة التي تريدها إسرائيل في ضوء انعدام الأوراق في يد أبي مازن، بل إن إسرائيل تنظر إلى أبي مازن على أنه طرف مستفيد من التحالف معها

لاسترداد سلطته على غزة، وفي الوقت نفسه تتمكن إسرائيل من القضاء على حماس بالاستعانة بأبي مازن، بحيث يحقق كل منهما مصلحته في هذه المعادلة.

ورغم الانفصال بين غزة والضفة، وهي مسألة فلسطينية داخلية، فإن الثابت أن كليهما أراضٍ محتلة، وأنه تقع على إسرائيل التزامات السلطة المحتلة.

القضية الثانية: المنطق الإسرائيلي لإبادة غزة

أعلنت إسرائيل أن غزة بعد سيطرة حماس عليها قد أصبحت كياناً معادياً، حيث تعتقد أن انسحاب إسرائيل الوهمي من غزة قد ترك فراغاً قفزت إليه، وهي المنظمة الإرهابية في نظر إسرائيل. وقد رتبت إسرائيل على ذلك أنه يجوز استخدام الوسائل كافة في غزة للقضاء على حماس ما دامت منظمة إرهابية، وما دامت حماس تطلق صواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ويبدو أن إسرائيل قد نقلت النظرية الأمريكية في عهد بوش، القائلة بأن الهدف الإرهابي لا يتمتع بحماية القانون الدولي، وإنما يتعين القضاء عليه وإبادته، فلا يحق له أن يسمع منه أو يعرض على محاكمة عادلة، فيجوز قتله لمجرد هذا التصنيف المبدئي. هذه النظرية تطبقها الولايات المتحدة في سيناريو مكافحة الإرهاب الذي اتخذته واشنطن غطاءً لجرائمها في مختلف مناطق العالم. ومن الواضح أن الإجراءات الإسرائيلية في غزة الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني، أو تخلّي من يتبقى منه على قيد الحياة عن الولاء لحماس، أو تسليط أعمال الإبادة عليه

لتحقيق أحد الهدفين أو كليهما، وهما إما أن يلفظ الجسد حماس، الروح الشريرة، أو أن يفنى بعد أن تلبسته حماس، فلم تترك مسافة يكون له فيها خيار، هو الذي يبرر في نظر إسرائيل الإبادة لغزة.

ومن المعلوم أن الإجراءات تشمل إغلاق جميع منافذ الحياة ومقاومتها، واستغلال الحالة البائسة التي تخلقها هذه الإجراءات لتصيُّد المقاومة، وتكثيف الاجتياحات والغارات الجوية، حتى تسرع في عملية الإبادة.

وقد أدت هذه الإجراءات الإسرائيلية، التي أكملت آثار الحظر الشامل على غزة مأساة أهالي غزة، فلم يكن أمامهم إلا الموت في غزة، أو احتمال الموت على الحدود المصرية الفلسطينية، فاقتحموا خط الحدود طلباً للبقاء، وهو ما أدى إلى تلك التداعيات في الموقف المصري والتسامح معهم، وإعلان الرئيس مبارك أن هذا الإجراء متعمد حتمته النتيجة المؤلمة لإجراءات إسرائيل في غزة، ومعنى ذلك أن الإجراء المصري قد أفسد خطة إسرائيل في إبادة غزة وفي حربها ضد حماس. من ناحية أخرى، فإن إسرائيل بررت إجراءاتها في غزة في مواجهة الانتقادات الدولية الكثيرة بالتبرير التقليدي نفسه؛ وهو أنه عمل من أعمال الدفاع الشرعي عن النفس، ومعنى ذلك أن إسرائيل قد تخلت عن تبريرها لإبادة غزة، بأنها كيان إرهابي، وأنه يحق عليها كل صور الإبادة التي تخرج عن دائرة الحقوق والالتزامات التي ينظمها القانون الدولي.

والغريب أن واشنطن قد تمسكت بالحجة نفسها وأيدت أعمال

الإبادة الإسرائيلية في غزة عدة مرات، وخاصة عندما ناقش مجلس الأمن يومي**٢٤و٢٥** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٨** هذه المشكلة بطلب من المجموعة العربية في الأمم المتحدة، ولما وجدت واشنطن إجماعاً دولياً على رفض الحجة الإسرائيلية والإصرار على إدانتها ومطالبتها برفع الحصار عن غزة، أوقفت صدور القرار باستخدام الفيتو.

ودون دخول في تفاصيل نظرية الدفاع الشرعي الإسرائيلي، التي بررت بها كل أعمال العدوان التي قامت بها بدءاً بالمذابح ضد الفلسطينيين وعدوانها على الدول العربية طوال العقود السابقة، فإن طابع الإبادة الذي اتسمت به الأعمال الإسرائيلية في غزة يجعل الحديث عن الدفاع الشرعي أمراً غير وارد، لأن إسرائيل بذلك تخلط بين الجدل حول الدفاع الشرعي، وهو من قضايا القانون الدولي العام، وبين القانون الدولي الإنساني الذي تنتهكه الإجراءات الإسرائيلية، بل إن مبادئ القانون الدولي الإنساني قد وضعت لحماية طوائف معينة من الانتهاكات الخطيرة التي تشكل جرائم حرب، في حين لم تنظم هذه القواعد جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وحتى لو سلمنا جدلاً على مستوى القانون الدولي بأن إسرائيل تمارس الحق في الدفاع الشرعي، وأن صواريخ القسام هي الهجوم المسلح الذي اشترطته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يرد على الحجة الإسرائيلية ثلاثة تحفظات هامة:

التحفظ الأول ، أنه لا يجوز تطبيق مفهوم الدفاع الشرعي بين

سلطة محتلة غاصبة استيطانية وبين حركة تحرر ضد هذا الاحتلال، فكل ما تستخدمه حركة التحرر من وسائل يكتسب المشروعية؛ لأن مقاومة الاستعمار والاحتلال هي نفسها ممارسة لحق الدفاع الشرعي، ولم نسمع في تاريخ العلاقات الدولية أن السلطة المحتلة تمارس الدفاع الشرعي ضد المقاومة، لأنها ببساطة هي السلطة التي يتعين زوالها أو إزالتها عن طريق المقاومة.

التحفظ الثاني ، أن أعمال الإبادة الإسرائيلية لا تقاس مطلقاً بصواريخ القسام ، وليس صحيحاً قطعاً أن أعمال الإبادة هي رد على هذه الصواريخ، لأن إسرائيل تمارسها قبل أن تعرف المقاومة هذه الصواريخ. أي إن عنصر التناسب بين الفعل ورد الفعل مفقود، حتى لو سلمنا بأن صواريخ القسام هي الفعل، وأن أعمال الإبادة هي رد الفعل.

التحفظ الثالث ، أنه إذا كان لإسرائيل الحق في الدفاع، وفق المزاعم الإسرائيلية، فلا يجوز لها أن تخلط الدفاع بالانتفاع ، وإذا كان حق الدفاع الشرعي مشروعاً في القانون الدولي بضوابطه المعروفة، فإن حق الإبادة لا يجد له سنداً إلا في قانون الغاب.

ويترتب على هذا التكييف أن المجتمع الدولي كلّه يتحمل المسؤولية القانونية عن خطة الإبادة الإسرائيلية، ويكون الإجراء المصري عملاً ينوب عن المجتمع الدولي كلّه، وهو إفساد جزء، على الأقل، من خطة الإبادة، ولكن يبقى الجزء الأهم؛ وهو قطع المياه والكهرباء والطاقة واستمرار العدوان. أي إن مصر أسهمت

في حل جزء واحد من متطلبات العيش في غزة على سبيل البيع والشراء، ولكن مطلوب أن تتدفق المعونات إلى أبناء غزة الذين أغلقت إسرائيل منافذ كسب العيش بالنسبة إليهم، وجعلت عمل وكالات الإغاثة مستحيلاً. وخلاصة القول في هذه النقطة أن مصر تستحق الإشادة وليس النقد، كما تستحق المساندة في مواجهة تداعيات الأحداث، وهو ما أكده قرار وزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم **٢٧** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٨**.

القضية الثالثة: هل خالفت مصر التزاماً قانونياً تجاه إسرائيل؟

عندما فتحت مصر حدودها أو انفتحت هذه الحدود بسبب اشتداد الضغط على أهل غزة من جانب إسرائيل، وسكت المجتمع الدولي على ذلك، اتهم البعض مثل الأمين العام للجامعة العربية إسرائيل بأنها ترتكب جرائم حرب ضد غزة، ولنا على هذا الوصف وعلى موقف مصر ملاحظات:

الملاحظة الأولى : هي أن نوعية الأفعال التي تمارسها إسرائيل من الناحية المادية ونيتها المعلنة المرتبطة بهذه الأفعال تقطع بأن إسرائيل تمارس جريمة الإبادة الجماعية، وهي جريمة أشد خطورة من جرائم الحرب، وهي الجرائم المرتبطة بمجالات الحرب وفي ساحاته وتنسب إلى المتحاربين حتى خارج ساحات القتال بشرط استمرار حالة الحرب الفعلية. ولذلك فإن الوصف القانوني لأعمال إسرائيل ليس جرائم حرب، وإنما إبادة عرق يملك الأرض، وتعمل إسرائيل على إبادته بمعنى أكثر خطورة مما قصدت إليه اتفاقية الأمم

المتحدة الخاصة بإبادة الجيش **١٩٤٨**. صحيح أن الاتفاقية أبرمت في ظروف غلب عليها الجهد اليهودي حتى تنتقم للمتورطين في المحرقة اليهودية، إلا أن ما تقوم به إسرائيل في غزة أشد قسوة من الهولوكوست اليهودي؛ لأنه يتم ضد كل سكان غزة دون تمييز، كما أنه يتم بأساليب مبتكرة لتجفيف منابع الحياة، ثم تكملها بالغارات الجوية لنقل محل الغاز الذي اختنق منه اليهود في ألمانيا. ولكن الفارق بين الهولوكوست اليهودي والهولوكوست الفلسطيني فارق في النوع، ذلك أن الهولوكوست الفلسطيني تمارسه إسرائيل الغاصبة ضد أصحاب الأرض، لكي تحل محلهم، في حين مارست الحكومة الألمانية الهولوكوست ضد مواطنين ألمان من اليهود ديانة، وهي جريمة كانت حتى ذلك الوقت تخضع للقوانين الوطنية في الدول.

أما **الملاحظة الثانية** فهي أن التمييز بين المدني وغير المدني في غزة أمر يثير الشك في أن التمييز يفرض مهاجمة رجال المقاومة، وهذا أمر مرفوض، لأن المقاومة حق مشروع، والقانون الدولي يحمي المقاومة بقدر ما يجرح الاحتلال والعدوان.

أما **الملاحظة الثالثة** : فتتعلق بموقف مصر. فلا يمكن لمصر عملياً أن تركز على إغلاق حدودها وتتجاهل الإبادة التي تدفع الفلسطينيين إلى اقتحام هذه الحدود، وإلا تكون قد مكنت إسرائيل من ارتكاب هذه الجريمة. وإذا فتحت مصر حدودها فإن إسرائيل تعتبر هذا العمل مناقضاً لاتفاقية السلام، وهذا غير صحيح؛ لأن

المحظور في اتفاقيات السلام هو أن تستخدم مصر بشكل متعمد أراضيها من جانب منظمات أخرى للإضرار بإسرائيل؛ أي بصراحة ألا تسمح مصر بأعمال مقاومة من داخل أراضيها ضد إسرائيل، ونرى أن إسرائيل عليها التزام مقابل؛ وهو ألا تمارس أعمالاً تؤدي إلى دفع الفلسطينيين إلى النقطة التي لا تستطيع مصر تجاهلها. بل على العكس من ذلك، فإن تعمد مصر فتح حدودها لإنقاذ الفلسطينيين يستوي تماماً مع ما طالبت به إسرائيل من مساندة الدول لضحايا الهولوكوست الذين لا تزال إسرائيل تبتز العالم باسمهم.

وقد أشرنا إلى أن مصر يقع عليها التزام قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وهو أن تنقذ ضحايا إسرائيل باعتبارها دولة طرفاً في هذه الاتفاقية، كما تنوب - كما ذكرنا - عن المجتمع الدولي في ذلك، وهذا يتطلب اعترافاً دولياً.

(١٠)

هل أصبح إنقاذ غزة

تحدياً للحكومة المصرية حقاً؟!

الحملة الشعبية التي توجهت بالغذاء والدواء للوصول إلى المحاصرين في غزة لها دلالات عديدة أوضحها منظمو الحملة. فهي أولاً حملة شعبية، وليست حكوميةً، حتى لا يكون في صفتها الرسمية حرج في ضوء موقف مصر ووضعها غير المقبولين، وهي شعبية عامة تمثل كل قطاعات الشعب المصري وقواه السياسية، ولا تقتصر على فصيل سياسي معين. والحملة من ناحية ثالثة تهدف إلى تأكيد حقيقة لا مناص من تأكيدها دون ملل أو كلال؛ وهي أن غزة تتعرض لخطة إبادة خانقة وأن منافذ تخفيفها تقع في إسرائيل ومصر، وأنه إذا كانت إسرائيل تسعى لإبادة غزة، فإن هذه الحقيقة تدركها مصر جيداً. وكان يتعين على مصر أن تقوم بجهد خاص لدى إسرائيل لرفع الحظر، ولكن كان ذلك مستحيلاً؛ بسبب تركيز إسرائيل على هذه الخطة للتخلص من حماس وإبادة جزء من الشعب الأكثر عداء لها، وهي مسقط رأس عرفات رأس المقاومة التاريخية، وبسبب آخر؛ وهو أن مصر قد تحولت من طرف مساند

للجانب الفلسطيني ضد إسرائيل إلى طرف محايد بين الطرفين، ثم تحولت مصر أخيراً وبعد الانقسام بين فتح وحماس وظهور خطة الإبادة الإسرائيلية بشكل جدّي، ولدوافع أخرى تتعلق بموقف مصر من حماس والإخوان المسلمين في مصر، تحولت قليلاً صوب الموقف الإسرائيلي بالقدر الذي يتفادى احتكاكاً بإسرائيل أو قطيعة مع الفلسطينيين. أما المهمة الثانية لمصر بعد العجز عن رفع الحصار عن طريق الضغط على إسرائيل، فهي مناهضة هذه الجريمة المستمرة ضد أهالي غزة التي تمارس في سياق سياسي، وهو الصراع بين فتح وحماس، ولا نظن أن فتح وصل بها العداء إلى حد ترك إسرائيل تقضي على إخوانهم في غزة. ونحن نستطيع أن نرى بوضوح أنه لا يمكن عملياً الفصل بين إنقاذ غزة وتخفيف الضغط على حماس، ولكن المطلوب الانتقال إلى الجانب الإيجابي؛ وهو جمع الفرقاء، وتوحيد الكلمة، ومناهضة الحصار، ووضع القضية في سياقها السياسي التاريخي؛ وهو أنها قضية شعب اغتصبت حقوقه وتُمارسُ عليه أشد أشكال الإبادة جرماً وضراوة. وإذا كانت مصر ترفض فعلاً خطة الإبادة، فيجب أن تعبر عن ذلك بكل الطرائق، وأن تدفع عن نفسها أنها متهمة بالتوافق مع أبي مازن وإسرائيل. ومن صور رفض خطة الإبادة البيانات والاحتجاجات، وفتح معبر رفح لتخفيف آثار الحصار، خاصة أن مصر تدرك جيداً أنه لا يجوز السكوت على جريمة الحصار والإبادة مهما كان الإطار السياسي الذي تعالج فيه هذه الكارثة.

الحملة الشعبية إذن لها دلالات ورسائل عديدة؛ أهمها أن الشعب المصري كله يرفض الحصار، وأنه يرفض الموقف الذي لا يساعد على تحدي هذا الحصار، ولكني لا أريد لهذه الحملة الكريمة أن تكتفي بتسجيل هذا الموقف. أما دلالات منع الحملة من استكمال مهمتها فإنها تستدعي كيف تفكر الحكومة في مصر.

لا أظن أن الحكومة يسعدها أن يؤدي الحصار إلى خنق أهالي غزة، لكن مصر في الوقت نفسه، ربما تخشى أن تتهم من جانب إسرائيل بأنها تسعى شخصياً إلى إفشال هذه الجريمة، وأظن أنه شرف لمصر من الناحيتين الأخلاقية والتاريخية أن يوجه إليها هذا الاتهام. وإذا سلمنا بأن الحكومة لا ترضى عن الحصار لكنها لا تستطيع المجازفة بكسره حتى لو كان هذا الموقف يشكل إسهاماً في جريمة الإبادة، فكان الأولى أن تترك مصر المصريين يعبرون عن مشاعرهم ويؤدون عن مصر الرسمية فرض العين الذي تخلت عنه. فهل فكرت مصر جيداً في أن منع وصول الناس وتواصلهم مع غزة أشعر الجميع بغصة تعلوها أصوات الاعتذار للضحايا بسبب عجز الشعب عن إنقاذ إخوانهم؟ ولو تصورنا أن أهالي غزة -لا سمح الله- كانوا يهوداً، فماذا عسى مصر والعالم كله أن يفعل لو تعرضوا للحصار كما تعرض الفلسطينيون؟! وإذا كان منع الحملة يعني أن مصر عملياً ليست مستعدة أو راغبة في إفشال خطة الإبادة، يقابل ذلك إصرار شعبي على كسر الفاصل النفسي مع المحاصرين، فكيف يمكن حل هذا الصراع؟! حكم يصر على منع أية محاولة لكسر الحصار، وشعب ينزف أسى ويتمنى نظاماً يعبر عن مشاعره،

لا نظاماً يقيم حساباته السياسية المهزومة على جثث ضحايا الحصار!

الحل عندي هو الإصرار بالتعاون مع أحرار العالم لعل اللـه يهـدي إلى سواء السبيل، وليس على اللـه بعزيز. إن أقسى ما نشعر به في مصر أن نرى إخواننا في غزة يتساقطون وتزدهـر خطـة الإبـادة الإسرائيليـة، فينقـل ذلـك المعركة إلى الداخل المصري، بكل سلبياته وتداعياته.

(١١)

عندما تكون إبادة غزة

قرباناً للسلام والمصالحة

هناك اتجاهان في العالم العربي والخارج في قراءة ما حدث في غزة.

الاتجاه الأول العربي والعالمي يرى ضرورة القفز على ما حدث في غزة، أو أن إحراق غزة كان حادثاً جللاً يدل على وحشية إسرائيل، وهو درس يفيد أن عدم وجود السلام هو الذي أدى إلى إحراق غزة. ولذلك فإن مشهد غزة قد استنفد طاقة الشر عند إسرائيل، بحيث أصبحت مستعدة بعد ذلك للسلام، وكأن الشهية الإسرائيلية إلى السلام كانت بحاجة إلى هذه المحرقة حتى تشفي غليلها من هذا العرق الذي يطاردها في منامها والمقاومة التي تؤرق أحلامها، وتذكرها دائماً بالحقيقة؛ وهي أن صاحب الحق لا يزال حياً مهما سحقته بكل أنواع الأسلحة. هذا الفريق يخشى أن يؤدي هذا الهاجس إلى سلام مبتور، ولذلك فإن هذا الفريق العربي والدولي يريد أن ينهي المقاومة التي تسببت في نظره في إحراق غزة، وأن يحاول أن يقدم في عملية السلام الجديدة ضمانات

تطمئن بها إسرائيل إلى أن السلام الجديد سوف تزدهر فيه حدائق المشروع الصهيوني على جثث الفلسطينيين، مادام المشروع يهدف أساساً إلى إخلاء الأرض من سكانها. يرى هذا الفريق أيضاً أن المحرقة كانت درساً لكل من تساوره أحلام الشعور بأنه ند لإسرائيل، ولذلك يجب أن تعكس عملية السلام الجديدة هذا الميزان المختل بين الطرف المسحوق والطرف المنتصر.

على الجانب الآخر، هناك فريق عربي ودولي مناقض، يرى أن إحراق غزة كان أكبر دليل على أن إسرائيل لم تخلق للسلام، وأن هذه القوة الباطشة قد أقلقت العالم كله، وأشعرت المجتمع الدولي أن هذا الكائن الغريب المتوحش قد انتهك القيم العليا لهذا المجتمع، فأخرج هذا الكيان نفسه من دائرة البشرية الإنسانية. ولهذا السبب فإنه لايمكن تصور الجمع بين الماء والنار، فالسلام ماء ونسيم وخضرة ورخاء، وأما النار فهي أداة الإحراق والإبادة. وبعبارة أخرى، فإنه لا يمكن أن يجتمع الجن والإنسان، فالجن حارق والإنسان محروق. وهذه هي الحجة التي ساقها إبليس في المحاججة الكبرى التي أدارها الله سبحانه وتعالى مع الملائكة عندما أمرهم بأن يسجدوا لآدم، فتذرع إبليس بأنه من نار وأن آدم من طين، أما الملائكة الآخرون فهم من نور، ونادراً ما تبعث النار نوراً، ونادراً ما يلتقي النور مع النار. هذا هو حال إسرائيل مع العرب في هذه الفرضية الجديدة. يرى هذا الفريق أنه لا بد من تطهير الجسد الناري الصهيوني الذي لا يقبل تطهيراً، لأن الجسد كلٌّ لا يتجزأ، ولذلك لا يمكن إقامة السلام معه، ولابد من زجره

وهجره وعزله حتى يثبت أنه من طبيعة البشر، وأنه يمكن التعايش معه، وفي هذه الحالة يمكن تصور قيام إسرائيل. من الواضح أيضاً أن الخلاف بين الفريقين قد تحول إلى صراع، فالفريق الذي يرى أن إحراق غزة هو قربان للسلام مع إسرائيل والمصالحة بين الفلسطينيين قد فوجئ بأن إحراق غزة قد أدى إلى المزيد من الشقاق والابتعاد بين طرفي المعادلة الفلسطينية، خاصة أن كل طرف قد اتهم الآخر بأنه السبب فيما حدث: اتهمت حماس أبا مازن بالتآمر مع إسرائيل للعودة إلى غزة على دبابة إسرائيلية، مثلما اتهم أبو مازن حماس بأنها عجزت عن إدارة الخلاف مع إسرائيل مما عرض شعب غزة لهذه الأهوال، مما يثبت أن القيادة الحكيمة التي لا تثير مشاكل مع إسرائيل هي التي تجنب الشعب الفلسطيني في غزة الأهوال، كما قال أبو مازن: إن انقلاب حماس على السلطة وضعها في دائرة اللاشرعية، فسهل على إسرائيل أن تقوم بإحراق القطاع. معنى ذلك أن السلام والمصالحة هما هدف الفريقين، ولكن المشكلة في الأسس التي يقوم عليها السلام والمنطلقات التي ينطلق منها.

فمن ناحية أخرى، يرى الفريق الموالي لإسرائيل أن محرقة غزة درس لعدم جدوى المقاومة، بل الخطر الذي تجلبه على الشعب في ظل تفوق إسرائيل الكاسح وقدرتها على الإضرار بالشعب الفلسطيني، ولذلك فإن السلام الجديد يجب أن يقوم صراحة على وقف المقاومة وإنهاء سيطرتها على غزة، والتفاهم مع صوت واحد هو رئيس السلطة، وهو وكيل الدم بالنسبة إلى كل الفلسطينيين،

وأن المقاومة عقبة في سبيل بسط سيطرته الكاملة على شعبه في الضفة والقطاع. يترتب على ذلك محاصرة المقاومة وقطع صلتها بكل الأطراف التي تساندها، ومنع تزويدها بأي سلاح بما في ذلك تهريب السلاح لها عبر الأنفاق على الحدود بين مصر وغزة. ونظراً لعدم ثقة إسرائيل بمصر، فقد اتفقت إسرائيل مع الولايات المتحدة على تأمين هذه الحدود بمعايير إسرائيلية وأمريكية، بما يقتضيه ذلك من جلب مراقبين أو قوات على الحدود، وهو ما رفضته مصر من زاوية الحدود المصرية. أما أبو مازن فيصر على جلب قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني في أغلب الأحوال من المقاومة، وليس من إسرائيل، والدليل على ذلك أن إسرائيل تؤيد اقتراح أبي مازن، بعد أن كانت ترفض دائماً هذا الاقتراح عندما كان هدفه الأول هو حماية الشعب الفلسطيني من إسرائيل.

على الجانب الآخر، ترى المقاومة أن إحراق غزة دليل على بربرية إسرائيل، وشاهد على تآمر السلطة مع إسرائيل وبعض الدول العربية، وسقوط العالم العربي، ودعم بعض الدول الكبرى لإسرائيل. أما صمود المقاومة ضد إسرائيل فثمنه أن يقوم السلام على أساس إسقاط خيار المفاوضات، والتركيز على جدوى المقاومة التي لا يقهر إسرائيل سواها، خاصة أمام المشروع الذي يتقدم بالاستيطان كل يوم، والذي تضاعف فيه الوحدات الاستيطانية منذ مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي تعهدت فيه إسرائيل بوقف الاستيطان، إلى عشرات المرات، مما يدل دلالة عملية على أن تعهدات إسرائيل وواشنطن من قبيل

تخدير الجانب العربي والفلسطيني. ترى المقاومة أيضاً أن إحراق غـزة تماماً كما أحرقت لبنان كان هدفه الضغط على الجسد الفلسطيني واللبنـاني، لـكي تخرج الروح الشريرة وهي حماس في فلسطين وحزب اللــه في لبنـان، لكـن إذا خرجت هذه الـروح الطـاهرة فلـن يبقـى سـوى الجسـد أسـيراً للـبطش الصهيوني.

تلك هي المعادلة في المواجهة بين الفريقين، فمن ترجح كفته، المقاومـة أساس السلام، أم السلام الإسرائيلي هو مكونات هذا السلام المطلوب؟.

(١٢)

الاجتياح الإسرائيلي لغزة

في ضوء القانون الدولي العام

المشـهد في غـزة يسـمح بتعـدد التفسـيرات، حيـث سـاد التفسـير الإسرائيلي في غياب التفسير العربي. وكان اللافـت للنظـر أن سـويسرا هـي وحـدها التـي أدانـت السـلوك الإسرائـيلي عـلى أسـاس أنـه يتنـاقض مـع اتفاقيات جنيف الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، وعلى الأخص الاتفاقيـة الرابعـة التـي تـوفر الحمايـة للسـكان المـدنيين تحـت الاحـتلال الحـربي. والمشهد في غزة - باختصار - الـذي بـدأ يـوم **٢٠٠٦/٦/٢٨** هـو أن عمليـة عسكرية قامـت بهـا المقاومـة الفلسـطينية ضـد أحـد المواقـع العسـكرية الإسرائيلية، قتل فيها عـدد مـن الجنـود الإسرائيليـين، وتـم اختطـاف أحـد الجنود أحياء. اتخذت إسرائيل من هذه العمليـة ذريعـة للإعـلان عـن أن القضـية تـنحصر في عمليـة إرهابيـة قـام بهـا (الإرهـابيون الفلسـطينيون) واختطفـوا فيهـا جنـدياً إسرائيليـاً (بريئـاً)، يقـوم بواجبـه وفـق تعلـيمات الحكومة الإسرائيلية. صورت إسرائيل الحادث على أنه عمل إرهـابي لا يجـوز التفاوض بشأنه أو التوصل إلى تسوية حوله، وإنما قررت إسرائيـل أن قواتهـا

وكل المجتمع الدولي يقفون صفاً واحداً ضد الإرهاب، وتقوم بعمليات واسعة يتم فيها تدمير المنشآت الحكومية، ومنازل السكان، وقتل واعتقال (العناصر الإرهابية)، وذلك حتى يرغم الخاطفون على تسليم الجندي المخطوف دون مقابل، وهو إطلاق سراح معتقلين من النساء والأطفال في السجون الإسرائيلية. ساندت الولايات المتحدة هذه النظرية الإسرائيلية، ووسعت دائرة الاتهام لكي تشمل أيضاً القيادات السياسية لحماس في سورية وفي فلسطين، وكذلك اتهام سورية ومطالبتها بتسليم خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، والذي تعتبره إسرائيل والولايات المتحدة رأس الإرهاب. كذلك باركت واشنطن اعتقال إسرائيل لعدد كبير من وزراء الحكومة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي، وقدمتهم بالفعل إلى المحاكمة بتهم القيام بعمليات إرهابية. ولا تزال إسرائيل تصر على أن الحملة العسكرية الشاملة على غزة وسكانها سوف تؤدي إلى تحرير الجندي المخطوف، دون أن تضطر إسرائيل إلى إدخال سابقة الخطف كوسيلة من وسائل الصراع، علماً بأن هذه الوسيلة استخدمت بالفعل بنجاح من جانب حزب الله في لبنان.

من ناحية ثانية، فإن إسرائيل سجلت أن معظم الدول العربية تعتقد أن قضية غزة هي فقط قضية الجندي المخطوف، وأشارت بعض التعليقات الإسرائيلية إلى أن معظم الدول العربية لا تمانع في أن يكون هدف العملية العسكرية الكبيرة في غزة هو إسقاط حكومة حماس، ولكن خطف وزراء حماس يحرج الحكومات العربية.

لا شك أن تحديد طبيعة المشكلة هـو الـذي يحـدد القضـايا القانونيـة التي تثيرها هذه المشكلة. فإذا كانـت إسرائيـل تصر عـلى أن نقطـة البدايـة والنهاية هي خطف الجندي الإسرائيلي في عملية إرهابية، لذلك فإن أيَّ فعل في سبيل استرداده يكتسب المشروعية من الطابع الإجرامي للخطف، وكذلك نبل الهدف الـذي يحـرك كـل هـذه الإجـراءات، وهـو تحريـر الجنـدي مـن خاطفيه. ويبدو أن سويسرا لا تمـانع في قبـول هـذا الوصـف القـانوني الـذي يجرم الخطف ولكنها تدين التصرفات الإسرائيلية لأسباب عديدة: أولها عـدم التناسب بين الفعل الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي. وبالطبع فإن سـويسرا ليست معنية بما نرى مـن أن الخطـف هـو الذريعـة وأن الهـدف الحقيقـي متعدد الطبقات وينتهي في المدى المنظور إلى إسقاط حكومة حماس.

أما السبب الثـاني في الموقـف السـويسري فهـو أن العمليـة الإسرائيليـة تعتبر عقوبة جماعية دون تمييـز، وهـذا لا يفـترض مشروعيـة الخطـف مـن عدمه، لأن اتفاقية جنيف الرابعـة تمنـع دولـة الاحـتلال مـن إنـزال العقـاب الجماعي وترويع السكان المدنيين.

كذلك تعتقد سويسرا أن خطـف الـوزراء وأعضـاء المجلـس التشريعـي يؤدي إلى تعطيل أعمال الحكومة مما يدين الاحـتلال المسـؤول عـن انتظـام حياة الفلسطينيين ومرافقهم وتوفير الأمن لهم، وخاصة الكهرباء والماء التـي قطعتها إسرائيل عنهم، وتتكفل الغارات الجويـة بـترويعهم وبـث الرعـب في قلوبهم، بل قتلهم.

ولكننا نرى أن مهاجمة المقاومة الفلسطينية لموقع عسكري إسرائيلي أمر مشروع في إطار الصراع بين المقاومة والاحتلال، وأن خطف الجندي الإسرائيلي حتى لأغراض المقايضة مع المعتقلين الفلسطينيين أمر مشروع أيضاً، ولكن يعتبر الجندي أسيراً في يد المقاومة الفلسطينية، ويتمتع بوضع الأسير وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة. أما قيام إسرائيل بخطف الوزراء وأعضاء البرلمان فهي مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة واتفاق أوسلو ولاتفاقيتي نيويورك لعامي **٧٣ و٧٩**، وهما تقدمان حماية قانونية دولية للشخصيات المحمية دولياً، ومن بينهم المسؤولون الفلسطينيون. بل إن تقديم هؤلاء المسؤولين إلى المحاكمة أمام محكمة إسرائيلية هو إمعان في تجاهل قواعد القانون الدولي.

ولا يجوز مقايضة الأسير الإسرائيلي بالمسؤولين الفلسطينيين، وذلك بسبب اختلاف الطبيعة القانونية لخطف الجندي ولاعتقال المسؤولين الفلسطينيين، الخطف مشروع للجندي المقاتل، لكن خطف السياسيين وتعويق عمل الحكومة غير مشروع.

كذلك فإن أعمال القتل والاغتيال وتدمير المنازل والمنشآت تعتبر كلها جرائم حرب تلحق بالمسؤولين الإسرائيليين كما تلحق بالمسؤولين الأمريكيين الذين يؤيدون هذه الجرائم.

وقد يرد البعض بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يعتبرون المقاومة الفلسطينية إرهاباً، كما يعتبرون المنظمات الفلسطينية إرهابية، وقد تم وضعها على القائمة السوداء، مما يعني تجريم

المنظمات وأعمالها مما يسمح لإسرائيل بقتلهم بموجب قوائم المطلوبين. وبالفعل تقوم إسرائيل بتنفيذ أحكام الإعدام في قيادات المقاومة، تطبيقاً للنظرية الأمريكية التي تقر قتل الإرهابي قبل التحقق من هويته والتيقن من أعماله. ولم نسمع إدانة واحدة من الجانب الأوربي والأمريكي. وهذا الموقف الداعم للجرائم الإسرائيلية يؤدي إلى إدانة الزعماء الأوربيين والأمريكيين، ويتطلب من العالم العربي موقفاً واضحاً مسانداً للمقاومة المشروعة.

والخلاصة، أن الحملة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تتناقض مع التزامات إسرائيل في اتفاقية جنيف الرابعة، وفي قواعد القانون الدولي باعتبارها سلطة محتلة، وذلك في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الذي تحدته إسرائيل والولايات المتحدة صراحة. ولذلك فإن إدانة التصرفات الإسرائيلية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، تصلح أيضاً في تحديد الوصف القانوني لعمليات اجتياح غزة من جانب إسرائيل، مهما حاولت أن ترغم العالم على تصور الموقف على أنه قضية الجندي المخطوف في عملية إرهابية. ولو قدر لمحكمة العدل الدولية أن تعقب على اجتياح غزة من جانب إسرائيل لأعادت التأكيد على عدد من فقرات الرأي الاستشاري، ولأمرت إسرائيل بالكف عن مهاجمة الفلسطينيين، والكف عن تعويق حكومة حماس والإطلاق الفوري للوزراء والنواب المعتقلين، ولأمرت إسرائيل بالدخول في مفاوضات جدية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للصراع في فلسطين.

(١٣)

المنطقة العازلة في غزة:

فصل جديد في المشروع الصهيوني

لا بد أن تحذر من القراءة المجتزأة للمشهد في غزة؛ لأن إسرائيل تريد أن تصرف العالم عن حقيقة ما يحدث، إذ تؤكد أن القضية هي الجندي المخطوف "غدراً وإرهاباً" ويجب أن يعود سالماً حتى لو ظلت إسرائيل بأكملها في حالة تعبئة عامة، ولو قضت على كل الشعب الفلسطيني، لأن إسرائيل لا تفرط في أبنائها أحياءً وأمواتاً، كما أنها لا تتهاون في مكافحة هذا (الإرهاب الفلسطيني).

هذه القراءة المبتسرة للصورة توقع في شرك التضليل والخداع، ولذلك فإن إسرائيل قبلت قيام مصر بدور في تحرير الجندي، وهي تعلم أن نجاح مصر في ذلك، وإن كان خدمة كبرى لها، وربما تم بشروط إسرائيل، فإن هذا النجاح في تحرير الجندي من قبضة آسريه سوف يعني الكثير لدور مصر، وهي لا تريد ذلك، كما يعني انكشاف بقية المخطط الإسرائيلي، والحقيقة الواضحة التي تحاول إسرائيل أن تطمسها هي أن هناك مخططاً يرتبط بخطة أولمرت التي

تستند إلى إرهاق الشعب الفلسطيني ومطاردته حتى يفر من أرضه، ويضطر من بقي منه إلى القبول بخطته والتوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلي. ومعلوم أن الخطة ترتكز على الأرض عن طريق التوسع في الاستيطان والضم من خلال الترتيبات الإقليمية وبناء الجدار في كل الاتجاهات، حتى تصبح حدود إسرائيل في التسوية قصيرةً الأجل انتظاراً لتحقيق التطابق بين حدود إسرائيل طريقاً ثالثاً للضم بعد الاستيطان والجدار؛ وهو إنشاء منطقة عازلة في شمال غزة تكون جزءاً من إسرائيل في مرحلة لاحقة. هذه الخطة والاستيطان والجدار تتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمخالفة المطلقة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحدد صلاحيات السلطة المحتلة، ولقرار مجلس الأمن **٢٤٢** الذي يؤكد أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام **١٩٦٧**هي جميعاً أراض محتلة دون أن ينفي صفة الاحتلال عمّا تم قبل عام **١٩٦٧**، ونقصد بذلك أجزاء من الأراضي المصرية والقدس الغربية وبعض الأراضي الفلسطينية الأخرى خارج خط التقسيم؛ لأن إسرائيل يوم **٤** حزيران/يونيو **١٩٦٧** كانت تحتل **٧٨%** من الأراضي الفلسطينية بزيادة عن قرار التقسيم قدرها **٢١,٥%** أي ربع فلسطين التاريخية.

كذلك تنشئ إسرائيل المنطقة العازلة ضمن سياسة الضم، وهي تعلم أن ذلك يتحدى مباشرة قرار محكمة العدل الدولية التي تعرضت بالتفصيل لكل هذه التصرفات الإسرائيلية ورفضت المحكمة رفضاً قاطعاً كل الحجج الإسرائيلية لتبرير هذه التصرفات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني في حياته وأرضه. معنى ذلك

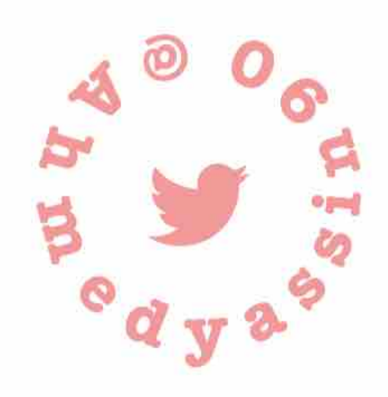
أنه لا عبرة بما تبرر به إسرائيل إقامة المنطقة العازلة على أنها من إجراءات الدفاع الشرعي؛ لأن الذي يحتاج إلى الحماية والدفاع عن النفس هو الشعب المحتل الضعيف، وليس الدولة المحتلة المغتصبة الحائزة على أكبر ترسانات الأسلحة في المنطقة.

ولكل هذه السياسة لا يجوز الاكتفاء بمجرد إدانة إنشاء المنطقة العازلة؛ لأن إنشاء المنطقة الباطل بذاته سوف يؤدي إلى ضم المنطقة وإنشاء منطقة جديدة رغم تأكيد إسرائيل، التي قامت أصلاً على الخداع والكذب، أنها انسحبت من غزة، ولن تعود إليها، ورغم أن غاراتها وجرائمها في غزة زادت عن معدل جرائمها خلال الاحتلال، لأن إسرائيل سحبت مستوطنيها وجيشها الذين كانوا هدفاً للمقاومة، فأصبحت أكثر انطلاقاً دون ضابط فلسطيني أو إقليمي أو عالمي.

لقد سبق لإسرائيل أن أنشأت منطقة عازلة جنوب لبنان بطول الحدود اللبنانية الإسرائيلية عام **١٩٧٨** بحجة صد المقاومة الفلسطينية، ثم أنشأت جيشاً للجنوب مرتبطاً بها. ومع أن هذه المنطقة الأمنية كانت انتهاكاً واضحاً لسيادة الأراضي اللبنانية أدانها مجلس الأمن بقراره رقم **٤٢٥**، إلا أن إسرائيل لم تكن تنوي ضم المنطقة الأمنية، ثم اضطرت إسرائيل إلى النزوح من الجنوب كلياً في أيار/مايو **٢٠٠٠** تحت ضربات المقاومة الإسلامية لحزب الله في لبنان.

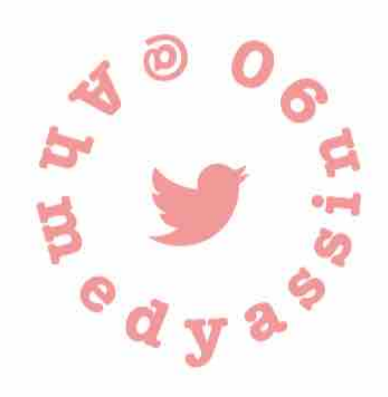
فإذا اكتفى العالم العربي وحتى مجلس الأمن، وهو أمر مستبعد

بالطبع، بإدانة إنشاء هذه المنطقة فإن إسرائيل التي تعمل على أساس خطة طويلة الأجل، سوف تمضي في تنفيذ خطتها، ويكون ذلك فصلاً جديداً من فصول الاستيلاء على فلسطين.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

جولدستون


@Ahmedyassin90

(١)

تقرير جولدستون والحاجة

إلى دبلوماسية عربية حازمة

في الخامس عشر من أيلـول/سـبتمبر **٢٠٠٩** صـدر تقريـر لجنـة تـقصي الحقائق التي رأسها القاضي جولدستون عضو المحكمة الدستورية السابق في جنـوب إفريقيـا، والمـدعي العـام السـابق لمحكمتـي يوغوسـلافيا السـابقة ورواندا، والشخصية العالمية اليهودية المعروفة بحياديتها ونزاهتها.

ضمت لجنة تقصي الحقائق ثلاثـة أعضـاء مـن المتخصصين في القـانون الـدولي وحقـوق الإنسـان والتحقيقـات الجنائيـة، مـن بريطانيـا وباكسـتان وإيرلندا، وقامت اللجنة بعملها في غزة وجنيف، لعدة أشهر، بعد أن رفضت إسرائيل دخولها إليها أو التعاون معها. صدر التقرير في **٥٧٤** صفحة مسـجلاً ملاحظات أعضاء اللجنة على عـدد هائـل مـن الصـور والوثـائق والمعاينـات واللقاءات الشخصية والميدانيـة. هـذه اللجنـة شـكلها رئـيس مجلـس الأمـم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي لجنة خبراء مستقلة بناء على توصـية الممثـل الخاص للمجلس لشؤون الأراضي الفلسطينية اليهودي ريتشارد فولـك؛ وهـو

من أعـلام القـانون الـدولي في الولايـات المتحـدة بعـد أن سـجل الملاحظـات نفسها في تقريره السابق، وكانت إسرائيل قد أعاقـت مهمتـه أيضـاً وأبعدتـه قبل أن يبدأ.

سجل تقرير جولدستون أن إسرائيل تعمـدت وخططـت لمحرقـة غـزة، وأن أعمالهـا في القطـاع ترقـى إلى مسـتوى جـرائم الحـرب، وبعضـها يمكـن اعتباره جرائم ضد الإنسانية. وسجل التقرير بالتفصيل ما قامت به إسرائيـل من الناحية الجنائية. ولاحظ التقرير أن كل ما أدلت به المصـادر الإسرائيليـة حول المحرقة لاعلاقة له بالحقيقة.

وقد رفـض التقريـر مـزاعم إسرائيـل وتبريراتهـا بتـدمير المسـاجد عـلى رؤوس المصلين بحجة أنها تستخدم لأغراض عسكرية. ورفض التقرير مـزاعم إسرائيل بأن حماس استخدمت المدنيين دروعاً بشريةً، بل أثبـت التقريـر أن إسرائيـل هـي التـي اسـتخدمت الـدروع البشريـة. وقـد لاحـظ التقريـر أن إسرائيل قد فرضت على قطـاع غـزة حصـاراً خانقـاً قبـل عـدوانها، وأن هـذا الحصار لا يزال قائماً ولايسمح بإعـادة الإعـمار. وسـجل التقريـر أن إسرائيـل تتبع السياسة المتعمدة لإنزال العقوبات الجماعية على سكان غزة، كما أنهـا تعمدت تدمير مخازن الأغذية ومشروعات المياه والصرف الصحي والمصـانع، مما أعاق الحياة الإنسانية وعرقل تنقل السكان وسبل عيشهم، كـما عطلـت أحكام القانون وأباحت امتهان العدالة. وسجل التقرير بشكل خـاص الدقـة المتناهية في التخطيط ضد غزة حيـث لم يقـع خطـأ واحـد في التنفيـذ، وهـو توافر ركن القصد الجنائي بلامنازع.

واللافت للنظر في هذا التقرير أنه لم يكتفِ، كالعادة، بتسجيل جرائم إسرائيل، لكنه أوصى مجلس الأمن بإحالة المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في فرض عقوبات على إسرائيل بموجب المادة **١٣** من نظام روما بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية على غرار ما فعله مع السودان، والنظر في فرض عقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هكذا أجمعت التقارير الرسمية والأهلية، بما فيها تقرير اللجنة التي شكلتها الجامعة العربية برئاسة الممثل الخاص السابق لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهو البروفيسور ديوجارد من جنوب إفريقيا أيضاً.

ونأمل أن يتحرك العالم العربي بحزم ضد جرائم إسرائيل الثابتة وإصرارها على ارتكاب المزيد، كما أرجو أن تهتم وزارات الخارجية في الدول العربية بدراسة هذا التقرير والتوصل إلى دبلوماسية جنائية عربية وهي أهم أوراق الضغط ضد بربرية إسرائيل.

(٢)

تقرير مجلس حقوق

الإنسان الدولي ضد إسرائيل

في الثالث والعشرين من آذار/مارس قدم البروفيسور ريتشارد فولك أستاذ القانون الدولي المعروف تقريراً إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفته مقرر هذا المجلس لشؤون الأراضي الفلسطينية عن أحداث غزة في الفترة من **٢٧** كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠٨** حتى **١٩** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩**، أكد فيه أن أفعال إسرائيل في غزة يمكن أن تشكل جرائم حرب خطيرة، وأن حرمان سكان غزة من الفرار من الموت بإغلاق المعابر في وجوههم يعتبر جريمة ضد الإنسانية، وأكد أن ما قامت به إسرائيل عدوان على غزة. وقال فولك في تقريره: إن الهجوم العسكري الإسرائيلي على المناطق شديدة الازدحام بالسكان جريمة حرب لا جدال فيها، وأكد أن اتفاقات جنيف تشدد على التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين المحيطين بها، وأشار إلى أن الهجوم الإسرائيلي الهائل شكل غير إنساني من الحرب التي تقتل وتشوه وتتسبب في أضرار ذهنية. طالب فولك بتشكيل مجموعة

مستقلة من الخبراء للتحقيق في جرائم محتملة ارتكبتها القوات الإسرائيلية وحماس، وأن يشمل التحقيق استهداف إسرائيل للمدارس والمساجد وعربات الإسعاف واستخدام أسلحة بينها الفسفور الأبيض. وأكد فولك أن حصار إسرائيل للقطاع من جميع الجهات، وهو يضم مليوناً ونصف المليون يعتبر انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، ويشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما أن العدوان على قطاع غزة بشكل غير مبرر قانوناً يشكل جريمة ضد السلام، وهو مبدأ استقر منذ محاكمات نورمبرج لمجرمي النازية، وتمنى فولك أن يشكل مجلس الأمن محكمة جنائية خاصة لتحديد المسؤولين في هذه الجرائم.

ومما يذكر أن البروفيسور ريتشارد فولك يهودي الديانة، ولكنّه رجل منصف ويلتزم بصحيح القانون، وكانت له دراسات في تأكيد قواعد القانون الدولي في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أبعدته إسرائيل بعد السماح له بالوصول إليها في مهمة رسمية في الأراضي الفلسطينية قبل اجتياح غزة بأيام. كذلك يذكر أن تقرير فولك يتطابق تماماً مع تقرير هيومان رايتس ووتش، وتقرير منظمة العفو الدولية حول هذه الأحداث، وكذلك ممثلو الأونوروا في غزة ولجان التحقيق الأهلية التي تفقدت مسرح العمليات، وقد استندت إليها منظمات حقوقية كبيرة لرفع الدعاوى ضد إسرائيل أمام محاكم بعض الدول الأوربية التي تقبل الاختصاص العالمي، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية. ويلاحظ أنه رغم القيمة القانونية الكبيرة لهذا التقرير إلا أنه يعتبر دليلاً على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة،

ولكن التقرير بذاته يمكن أن يستخدم كأوراق قانونية أمام القضاء الـوطني والدولي. كذلك يلاحظ أن فولك اقترح إنشاء محكمة جنائية خاصـة بجـرائم غزة عن طريق مجلس الأمن وهذا مستحيل بسبب الفيتو، كـما أن فولـك لم يشدد على تقديم المتهمـين الإسرائيليـين إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة مـن خلال المدعي العام، وأظن أن إغفاله لهذه النقطة ترجع إلى إدراكـه لحـدود مسؤوليته، وعدم وجود علاقة بين الأمم المتحدة وهذه المحكمة.

وأخيراً، فمن نافلـة القـول أن شـعور إسرائيـل بالأمـان مـن أي عقـاب، وحمايتها بكل جرائمها سوف يشجع إسرائيل على المزيد منها، ولكن الأخطـر هو أن إسرائيل فقدت وجهها البريء الذي أبهرت الغرب بـه، وهـذا التقريـر يعد أقوى دليل على ذلك.

(٣)

الجدل حول تقرير جولدستون

وقيمته القانونية

أثار موقف مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم **٢٠٠٩/١٠/٢** بتأجيل النظر في تقرير جولدستون ضجة كبرى، فقد تابع العالم الجهود المكثفة للجنة تقصي الحقائق المستقلة التي يرأسها القاضي جولدستون المتمرس في التحقيقات الجنائية، والمكلف بتقصي الحقائق في محرقة غزة. وعندما صدر تقرير اللجنة في أواسط أيلول/سبتمبر في أكثر من خمس مئة صفحة متضمناً إدانة واضحة للمسؤولين الإسرائيليين عن المحرقة، ومطالباً بعرض التقرير على مجلس الأمن حتى يحول الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، وينظر في فرض عقوبات على إسرائيل، استعاد العالم العربي الأمل في بصيص العدالة الدولية. ولذلك فإن قرار مجلس حقوق الإنسان بتأجيل النظر في التقرير حتى الدورة القادمة في آذار/مارس **٢٠١٠** أحدث صدمة للجميع، بما فيه العالم العربي ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية التي أعدت تقارير انتهت إلى النتائج نفسها. والراجح أن السلطة الفلسطينية تعرضت

لضغوط شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة حتى تطالب من خلال المشاورات مع العرب والمسلمين، ومن خلال المندوب الباكستاني بالتأجيل، رغم ما تردد من أن **٣٣** صوتاً من إجمالي **٤٧** صوتاً كانت تكفي لاعتماد التقرير.

ولا شك أن عدم النظر في التقرير قد أصاب جولدستون ولجنته بصدمة شديدة، ودل على أن إسرائيل نجحت في إحباط هذا العمل الذي قام به جولدستون اليهودي صديق إسرائيل والذي كان قد اعتذر عن هذا العمل خشية الميل إلى إسرائيل.

ما هو مصير التقرير ومصير اللجنة ودلالة موقف مجلس حقوق الإنسان بالنسبة إلى مستقبل الجهود الرامية إلى التعقب القضائي الإسرائيلي للمتهمين بارتكاب جرائم في محرقة غزة؟

الأصل أن جولدستون تلقى التكليف بمهمته من مجلس حقوق الإنسان بقرار صدر بنفس الأغلبية التي كانت كفيلة باعتماد تقريره إذا عرض على المجلس، وأن المجلس أصدر قرار التكليف بناء على تقرير ممثله الخاص في الأراضي الفلسطينية البروفسور ريتشارد فولك اليهودي أيضاً المتمتع بالنزاهة والحيدة الذي أوصى بتشكيل لجنة مستقلة، وهي لجنة جولدستون لتقصي الحقائق في محرقة غزة. ويفترض أن يقدم تقرير اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان ثم تنتهي مهمة اللجنة وينتهي تشكيلها. وما دامت لجنة تقصي الحقائق تتسم بالطابع الفني والمستقل، فإن إقرار المجلس لتقريرها عملية إدارية لايتعلق مطلقاً بما ورد في التقرير. وكان يفترض بعد أن ينظر

المجلس في التقرير أن يتخذ قراراً بالخطوة التالية، وهي بحث تنفيذ توصيات التقرير بإحالته إلى مجلس الأمن لاتخاذ ما أوصى التقرير من إجراءات ضد إسرائيل كدولة، وضد المتهمين كأفراد بإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن الواضح أن وقوف التقرير عند حد العرض على المجلس دون اتخاذ قرار فيه لا يقدح في القيمة القانونية والفنية للتقرير. من ناحية أخرى، فإن رئيس اللجنة لا يملك سلطة تجاوز مجلس حقوق الإنسان، وعرض التقرير على مجلس الأمن أو أن يحيل بنفسه التقرير إلى المحكمة الجنائية. كما لا يملك مجلس حقوق الإنسان أن يحرك الدعوى الجنائية بناء على هذا التقرير إن أقره أمام المحكمة الجنائية الدولية، لأن المادة **١٣** من نظام المحكمة حددت طرائق تحريك الدعوى الثلاث بشكل حصري. من الواضح أيضاً أنه حتى لو أقر مجلس حقوق الإنسان هذا التقرير وأحاله إلى مجلس الأمن، فإن ذلك لا يعني أن مجلس الأمن يمكن أن يحيل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الفيتو الغربي، مالم يكن الفيتو الخماسي؛ لأن هذا الموضوع، رغم خطورته، يقع سياسياً في المنطقة الرخوة في الأولويات الروسية والصينية التي يمكن المساومة عليها مع الدول الغربية الثلاث في مجلس الأمن بقطع النظر عن فداحة الجرائم أو القيمة الأخلاقية والثقة في العدالة الدولية أو حقوق الضحايا بسبب المحرقة.

لكن تقرير جولدستون لن يفقد صلاحيته للإقرار من جانب

مجلس حقوق الإنسان في أية مناسبة لاحقة، فلا يسقط التقرير بتقادم المدة، كما سيظل وثيقة قانونية هامة، تُقدمُ دليلاً من جانب الأفراد والمنظمات والسلطة الفلسطينية وأسر الضحايا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضمن اختصاصه في المادة (١٥) من نظام روما، كما يمكن تقديمه دائماً وفي كل وقت، دليلاً مستقلاً إلى القضاء الوطني في أيٍّ دولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس، كما يجوز الاحتجاج بهذا التقرير لطلب التعويض المدني عن الأضرار وعن الأعيان الثقافية التي تتهم بحمايتها المنظمات المختصة العالمية والعربية والإسلامية.

يترتب على ذلك أن قيمة التقرير لا ترتبط بإقراره من مجلس حقوق الإنسان، وإنما يتمتع التقرير بحجية مطلقة في مواجهة الكافة خاصة الأمم المتحدة. وما دام العائق الإداري هو وحده الذي حال دون استمرار دورته الطبيعية فإنه صار لزاماً على الأمين العام للأمم المتحدة أو الجمعية العامة أن يحيل أيٌّ منهما أو كلاهما هذا التقرير إلى مجلس الأمن، وأن يحيلاه معاً دليلاً وشكوى إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لأنه لا يجوز أن تستخدم واشنطن وإسرائيل الضغوط لتعويق العدالة بحجة إتاحة الفرصة للسلام، حتى لوكان حقيقياً، فإن زجر إسرائيل وعدم إفلاتها من العقاب يرسي الثقة في العدالة الدولية ويجنبها الاتهام بأنها عدالة الأقوياء ضد الضعفاء، والمنتصرين ضد الضحايا. صحيح أن نتانياهو، في مجال نقده المرير للتقرير، اتهمه بأنه نصر القاتل على

الضحية، لكن الأخطر أن يؤيد إغفال التقرير في مجلس حقوق الإنسان زعمه فيدفع إسرائيل إلى المزيد من الجرائم، كما سيدفع الضحية المظلوم إلى النيل من إسرائيل بكل الطرق.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحزم في هذا الاختبار يضع إسرائيل بين خيارين: إما الالتزام بالقانون أو العقاب.

وأخيراً، فإن السؤال الملحّ يظل دائماً هو مدى سلطة حكومة رام الله في منع مجلس حقوق الإنسان من التصويت على تقرير اللجنة التي سبق أن شكلها المجلس نفسه، خاصة أن المجلس يستطيع أن يتخذ قرارات ضد أيّ حكومة لا تلتزم بمعايير حقوق الإنسان فهل كان يمكن لطلب السلطة الفلسطينية أن يغير موقف المجلس لولا الهيمنة الأمريكية والصهيونية؟.

(٤)

معركة التقرير مرة أخرى؟

يبدو أن الاهتمام بتقرير جولدستون قد دخل تاريخ الصراع المزدوج في القضية الفلسطينية؛ الصراع الداخلي الفلسطيني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد أعلن يوم ٢٠٠٩/١٠/١٣ أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أيد طلب رئيس السلطة الفلسطينية إعادة عرض التقرير مرة أخرى على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان طلب السلطة إرجاء عرض التقرير يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي قد أحدث ارتياحاً في إسرائيل وعاصفة بين الفلسطينيين تفاعلت في فلسطين والشتات، وصار التأجيل فصلاً جديداً في الخلاف بين حماس والسلطة، انتهى إلى طلب حماس تأجيل التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة المقرر له يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، بسبب ما أسمته حماس "المناخ المسموم" الذي شكله قرار تأجيل عرض التقرير، فجدد تأجيل المصالحة الحملة بين الطرفين المتنافسين.

ومعلوم أن طلب رئيس السلطة إعادة عرض التقرير وإرجاء ذلك إلى آذار/مارس ٢٠١٠ قد تمَّ تحت هذا الضغط الهائل الذي وقع عليه حتى من داخل فتح والمستقلين، ولكن طلب حماس تأجيل

اتفاق المصالحة أحدث شقاقاً جديداً داخل فتح، أي إن إرجاء عرض التقرير على مجلس حقوق الإنسان ألحق بالقضية في شقيها الدولي والداخلي أفدح الأضرار. وقد رأى البعض أن اتفاق المصالحة لاعلاقة له بآثار تأجيل التقرير، بينما رأى البعض الآخر أن المصالحة تؤدي إلى دفع التقرير إلى تصعيد هام ضد إسرائيل بصوت فلسطيني واحد.

هذه التطورات تطرح ثلاثة أسئلة في سياق متابعة هذا الموضوع الخطير.

السؤال الأول: هل يعد طلب إعادة عرض التقرير مناورةً من رئيس السلطة أم إدراكاً بفداحة قرار التأجيل والرغبة في تصحيحه؟

السؤال الثاني : هل ضمن رئيس السلطة أن إعادة عرض التقرير سوف تؤدي إلى اعتماده بكل ما في التقرير من توصيات قاسية بمعايير إسرائيل، أم أنه بذلك نقل المعركة بينه وبين نتانياهو إلى رحاب المجلس، بحيث أكد نتانياهو أنه سيعمل على إحباط التقرير في المجلس، وفي هذه الحالة يكون عباس قد أدى دوره وصحح موقفه، وأن يدلل على صحة رأيه الأول بأنه خشي أن يحبط التقرير فطلب إرجاءه، وأن طلب إعادة عرض التقرير يرفع عنه كل هذا العنت الذي أحدثه قراره الأول.

السؤال الثالث : هل يكفي مجرد طلب عباس بفتح الطريق إلى المصالحة، بصرف النظر عن مصير التقرير في أجهزة الأمم المتحدة، أم أن على عباس التعاونَ مع حماس لتصعيد التقرير إلى ماوراء مجلس حقوق الإنسان إذا ما أحبط فيه؟

لقد انتقلت المعركة نظرياً من طرفيها الفلسطينيين إلى عباس/نتانياهو، وهو ما يفسد إطار المفاوضات التي تريد واشنطن إجراءها فوراً بينهما، وهل ينفذ نتانياهو تهديده ضد عباس الذي قيل: إنه هدَّده بدور له في محرقة غزة، إذا تم اعتماد التقرير في المجلس، أم أن دور عباس يقف عند حد طلب إعادة عرض التقرير وعلى إسرائيل أن تتكفل بالباقي؟

الضرر قد وقع: إذا أعيق التقرير في المجلس اعتبر مؤشراً جديداً على تواطؤ عباس مع نتانياهو على دماء الفلسطينيين، وإذا اعتمد التقرير فإن نتانياهو سوف ينفذ تهديده ضد عباس، وبذلك أصبحت المعركة ضد الطرفين الإسرائيلي والسلطة، وليس بين هذين الطرفين.

(٥)

التداعيات الخطيرة للمسار القانوني

لتقرير جولدستون

سيظل يوم الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر **٢٠٠٩** تاريخاً فاصلاً في سجل الصراع العربي الإسرائيلي، ففي هذا اليوم خاض العالم الثالث معركة قاسية في مواجهة الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان، حتى يسير تقرير جولدستون لطريقه الطبيعي صوب إقرار العدالة في فلسطين ضد إسرائيل، وقد بذلت الدول الثلاث بالتعاون مع دول أوربية أخرى قصارى جهدها لمنع المجلس من اعتماد التقرير، وتشعبت هذه الجهود المضادة للتقرير إلى شعب متعددة؛ تراوحت بين الهجوم على التقرير والهجوم على صاحب التقرير والهجوم على حماس، وبين الضغط على الدول بشكل مباشر، فضلاً عن التهديدات التي وجهت إلى جولدستون وابنته، مما يظهر مدى تأثر إسرائيل بمخاطر هذا التقرير على أساس أنه يقرر أول مساءلة جنائية للقيادة الإسرائيلية بعد أن دللتها واشنطن طويلاً وقدمت لها الحماية من أي لوم أو نقد. بل إن التقرير وجلسة المناقشة قد أصابت إسرائيل بالذعر لأسباب أربعة؛

السبب الأول : أن التقرير يكشف عن حقائق لم تفلح إسرائيل في إنكارها، فلجأت إلى تبريرها بنفس المبررات السقيمة التي ملَّ المجتمع الدولي من سماعها.

والسبب الثاني : أن محاكمة إسرائيل وقيادتها كانت دائماً المحك الأساسي لاختبار مصداقية العدالة الدولية، حتى ظن الناس أن إسرائيل فوق مستوى الحساب.

وأما **السبب الثالث** فهو شعور إسرائيل بأن قدرة الولايات المتحدة على حمايتها قد تراجعت، وأن المجتمع الدولي يستطيع أن يعمل ضد الرغبات الأمريكية، وهذا مؤشر خطير عند إسرائيل التي اعتمدت دوماً على قدرة القطب الدولي على ستر جرائمها وقدرة جيشها على ارتكاب كل الجرائم بزعم أنه الجيش الذي لا يقهر، خاصة أنه توالت انتكاساته وظهرت الكثير من أزماته.

السبب الرابع : هو شعور إسرائيل بالقلق من اكتشاف العالم لحقيقتها الإجرامية وظهورها أمامه بصورتها الحقيقية، فلم يعد إعلامها أو دبلوماسيتها قادرين على تسويق الصورة القديمة.

والمعلوم أن هذه الحالة النفسية التي فوجئت بها إسرائيل قد ظهرت عقب محرقة غزة وبداية الحملة الدولية ضد إسرائيل والتي قادتها منظمات أوربية بل إن جولدستون يهودي متعاطف مع إسرائيل، كما أن ممثل لجنة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية البروفيسور ريتشارد فولك هو أيضاً يهودي مما أدّى إلى شقاق بين إسرائيل وبين عدد من أبرز الرموز اليهودية في العالم، مما يهدد

زعمها بأنها تمثل يهود العالم جميعاً، كما أن اتساع الحملة ضدّها يـؤدي إلى سقوط الخطوط الحمراء التي حصنت بها سياساتها ومحرقة اليهود في ألمانيا بين محاولات البحث والتنقيب. وفي هذا المقال كنا قد اقترحنا تشكيل لجنـة دولية للتحقيق في محرقة اليهود في ألمانيا حتى ينال كلٌّ حقه عـلى الأقـل في السجلات التاريخية.

أما المسار القانوني لتقرير جولدستون بعد انطلاقه من مجلـس حقـوق الإنسان فهو يستحق التنبيه، ولكننا قبل ذلك يجـب أن نشـير إلى أن أعضـاء المجلس لم يكترثوا بالمبررات البالية التي ساقها المندوب الإسرائيلي والأمريكي، بـل أحزننـا أن تسـتميت واشـنطن في عهـد أوبامـا في حمايـة المجـرمين الإسرائيليين مـن العقـاب، وكـان حرياً بأوباما وقـد نـال جـائزة نوبـل قبـل الجلسة بأسبوع أن يعمل على تأكيد أن إقرار العدالـة الجنائيـة هـو وحـده الطريق إلى السلام العادل، وأن السـكوت عـلى جـرائم إسرائيـل لا يمكـن أن يكون مقايضة على مبادرة السلام الأمريكية التي أثبتت عجزها أمام تـوحّش إسرائيل، لذلك لم يكترث أحد في مجلس حقوق الإنسان بالدفوع التي أبداها المنـدوبان الإسرائـيلي والأمـريكي، والتـي تركـز عـلى أن تعقـب المجـرمين الإسرائيليين سوف يعيق عملية السلام المزعومة.

وقد أوصى التقرير بـأن يحـال إلى مجلـس الأمـن، وأن تعطـى كلٌّ من إسرائيل وحماس مهلـة لمـدة سـتة أشـهر لـكي يحقـق كـل طرف فيما ورد في التقرير، ثم يقـوم المجلـس بالبحـث في أمـرين؛ أولهما النظر في فرض عقوبات على إسرائيل. وثانيهما، إحالة ملـف

المحرقة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد كان لافتاً للنظر في هذا السياق تصريحات رئيس وزراء إسرائيل الذي أصر على تبرير الجرائم، وتعهد بالعمل على حماية المجرمين الكبار في القيادة السياسية والعسكرية من الملاحقة الجنائية، فكيف يُحال التقرير إلى قضاء أمرت قيادة الدولة فيه بشن هذه العمليات، وكرمت القائمين بهذا العمل الإجرامي، وأيديهم ملطخة بالدماء على أنهم أبطال شجعان يتحلون بأعلى قدر من الأخلاق؟ وإذا كانت تلك هي الأخلاق الصهيونية، فماذا نتوقع من قضاء دولة قامت أصلاً على إبادة الفلسطينيين واغتصاب أراضيهم بزعم أنها أراضي الأجداد؟ لكل ذلك فإنني أرجو أن يدفع بتقرير جولدستون مباشرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يجد ما يستحق من العناية، بحيث تستطيع الجمعية أن تحيل التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية بحيث يتمكن المدعي العام من ممارسة سلطة التحقيق في جرائم إسرائيل بموجب صلاحياته في المادة ١٥ من نظام روما. كما تستطيع الجمعية العامة أن تنظر في فرض عقوبات على إسرائيل، وفي هذه الحالة فإن المناخ السياسي العام المناهض لإسرائيل سوف يدفع إلى منح قرارات الجمعية العامة درجة أعلى من الإلزام بسبب الوظيفة الأخلاقية التي تقوم بها الجمعية في هذه الحالة. ومن الواضح أن هذه الإجراءات إذا اتخذت ضد إسرائيل فإنها سوف تحدث أثراً نفسياً عنيفاً على القيادة الإسرائيلية، وتنقل رسالة واضحة إلى زعماء إسرائيل بأن المجرم حتى لوكان إسرائيلياً لن يفلت من العقاب، وأن إسرائيل لم تعد تستطيع أن تتخفى وراء

صورة الحمل الوديع ضحية الوحشية العربية التي تدعيها، وهذا المناخ هـو أكبر خدمة يقدمها المجتمع الدولي للسلام في فلسطين، بعد أن أدى التـدليل الأمريكي لإسرائيل إلى حالة العربدة التي تقوم بها، والاستعلاء عـلى أيِّ سـلام مع العرب، ولم يعد بوسعها أن تستمتع بقتل الفلسطينيين دون معقب.

(٦)

لماذا لم يقتنع مجلس حقوق الإنسان بالمبررات الإسرائيلية؟

خلال مناقشة تقرير جولدستون في مجلس حقوق الإنسان يوم **١٥** تشرين الأول/أكتوبر **٢٠٠٩**، تحدث المندوب الإسرائيلي وسانده المندوب الأمريكي منتقدين التقرير؛ لأنه لم يتضمن مبررات إسرائيل لإحراق غزة، ولكن اللافت أن المندوبين لم يلتفتوا إلى هذه التبريرات. ونعتقد أن هذا الموقف له عدة أسباب:

السبب الأول أن وحشية إسرائيل في غزة وفظاعة الجرائم التي ارتكبتها؛ وهي الدولة الأقوى في المنطقة جعلت العالم كلَّه يشعر بغطرسة القوة الإسرائيلية، خاصة أنها كرمت أبطال هذه الجرائم وامتدحت شجاعتهم، فأدرك العالم المتحضر أنه لا توجد أي تفرقة بين إسرائيل الدولة وبين سلوك العصابة؛ فالعصابات هي التي تستخدم القوة دون ضابط لتحقيق أهدافها، ولا تحدها قيود قانونية أو أخلاقية أو إنسانية، وإنها تمعن في الإجرام على الضحية فتمثل بها وتستمتع بأنَّاتها، وقد رأى العالم كله أن ما قامت به إسرائيل في محرقة غزة أكبر من أن يحتمله الضمير العادي، ولذلك لا تقبل فيه أيّ مبرر أو إيضاح أو تفسير.

و**السبب الثاني** أن العالم الغربي بالذات الذي تأمل موقف إسرائيل في غزة قد أدرك الفارق الكبير بين هذا السلوك الإجرامي وبين الصورة الرومانسية التي تقدمها إسرائيل للعالم ولذلك يجامل إسرائيل سياسياً، ولكنه ينكر عملَها أخلاقياً، وليس مقتنعاً من الناحية القانونية.

أما **السبب الثالث** فهو أن إسرائيل قد أصبحت ظاهرة مخيفة في سلوكها، كما أصبحت تمثل حرجاً كبيراً للمساندين لها، وقد رأينا كيف أن المندوب الأمريكي في مجلس حقوق الإنسان كان يدافع عن إسرائيل بشكل بارد، وكأنه غير مقتنعٍ بما يقول. فهل واشنطن مقتنعة حقاً بأن إسرائيل التي تساندها على الإجرام تدافع حقاً عن نفسها ضد عدوان حماس الذي لا يمكن صده إلا بهذا القدر الهائل من الوحشية؟! وهل صحيح أن واشنطن لا تدرك أن أسلحتها قد استخدمتها إسرائيل في هذه الأعمال الإجرامية، وأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى محاكمة القيادة الأمريكية، خاصة عن الجرائم التي ارتكبتها في العراق وأفغانستان، إذا تشكلت لجنة مماثلة للتحقيق، فضلاً عن فضائح الجيش الأمريكي الذي لا يقل انحداراً عن الجيش الإسرائيلي في معسكرات الاعتقال في أبو غريب وغيرها؟

السبب الرابع أن استماتة أمريكا وفرنسا في الدفاع عن إسرائيل لها دوافع كثيرة؛ ولكن أهم هذه الدوافع هو سجل الجرائم الفرنسية في الجزائر والتي ترفض الاعتذار والتعويض عنها، كما فعلت إيطاليا مع ليبيا، مع الفارق بين الاستعمار الفرنسي والإيطالي في

مدة الاستعمار، وفي قدر الإضرار وعدد الضحايا. فما المبررات الإسرائيلية لمحرقة غزة التي كررها مندوبها في لجنة حقوق الإنسان؟

المبرر الأول هو أن إسرائيل تمارس حق الدفاع الشرعي؛ وهذا المبرر لا يحتاج إلى المزيد من الجهد لضحده؛ لأن مبدأ التناسق بين الفعل الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي معدوم حتى إذا افترضنا أن الجانب الفلسطيني هو الذي بدأ العدوان وتتجاهل إسرائيل أن العالم كله يعرف أن سبب المأساة في فلسطين هو دوام الاحتلال الإحلالي الاستيطاني.

المبرر الثاني الانشغال بتقرير جولدستون سوف يسمم الأجواء التي يجب تهيئتها لاستئناف (عملية السلام)؛ هي الاسم الكودي لعملية الاحتيال الدولي على الفلسطينيين وتخدير العالم العربي حتى تتمكن إسرائيل من التهام البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية. ولذلك فإن إسرائيل تتمتع بقدر هائل، تحسد عليه، من الاستخفاف بالعالم كله، ولهذا فإن هذه الأكاذيب الإسرائيلية لم تعد تنطلي على أحد، واستمع إليها مجلس حقوق الإنسان بلا اكتراث، ولكن المجلس ربما أبدى دهشة كبيرة لما ورد في بيان المندوب الأمريكي من أن التقرير يجب أن يحال إلى السلطات الإسرائيلية للتحقيق فيما ورد فيه؛ لأن إسرائيل - كما يقول - دولة ديمقراطية، ولديها قضاء مستقل، وسبب دهشة المجلس هو أن يصدر هذا البيان من المندوب الأمريكي الذي يفترض فيه أنه يعلم أن الدولة

الإسرائيلية نفسها هي التي قامت بالعدوان وأن أجهزة الدولة جميعاً في خدمة الهدف الإسرائيلي، وهو إبادة الشعب الفلسطيني، كما اندهش أعضاء المجلس من استخفاف المندوب الأمريكي بأفهام الأعضاء بحيث بدا المندوب الأمريكي بأنه الوحيد الذي يفهم الحقيقة.

(٧)

هل ارتكبت حماس حقاً

جرائم حرب في إسرائيل؟

في الثالث والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٠٩ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن نتائج بعثة التحقيق، التي قامت باستعراض الموقف في غزة، والاستماع إلى الشهادات والاطلاع على أحوال الأوضاع في قطاع غزة بعد المحرقة الإسرائيلية، وقد أدانت المنظمة كلاً من إسرائيل وحماس واتهمتهما بارتكاب جرائم حرب. ومع أن المنظمة ركزت في تقريرها على جرائم إسرائيل بالتفصيل، وطالبت الولايات المتحدة بمنع تصدير السلاح إليها حتى يتم استخدام هذا السلاح في أغراض لا تنافي القانون الدولي، تلك خطوة بالغة الجرأة من جانب هذه المنظمة، إلا أن إدانتها لحماس أيضاً، وإن كانت مبسطة، وتقوم على أساس إطلاق حماس لصواريخ بشكل عشوائي ضد المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل، أمر مفهوم حتى يبدو التقرير متوازناً، فإن هذا التقرير رغم ذلك رفضته كل من إسرائيل وحماس لأسباب متعاكسة. فقد رفضته إسرائيل في الحقيقة لأنه كان جريئاً أكثر مما يجب في هذا الملف

الحساس الذي تتوجس منه إسرائيل، وفي وقت تتصاعد موجات الهجوم القانوني على إسرائيل بسبب هذه المحرقة وترفع ضدها الدعاوى الدولية من كل صوب، واستندت إسرائيل في رفضها لهذا التقرير إلى أنه قد جانب الصواب مع عدم الدقة، ودافعت إسرائيل عن موقفها وأكدت أنها استخدمت الأسلحة غير المحظورة دولياً بشكل يتفق مع القانون الدولي. أما حماس فقد اعتبرت التقرير مجحفاً بحقِّ الطرف الضعيف الضحية، وأن هذا التقرير سَوَّى بين الضحية والجلاد، وبين القوة العسكرية الإسرائيلية الخارقة وبين الصواريخ البدائية التي دافعت بها حماس عن شعبها، وهي نفسها الصواريخ (العبثية) حسب تعبير أبي مازن.

والحق أن هذا التقرير وأمثاله يقدم خدمة كبرى في مجال توثيق الجرائم الإسرائيلية، ويتمتع بقيمة ثبوتية عالية أمام القضاء الدولي والوطني، كما أنه يعد لفتة سياسية يجب عدم إغفالها، ولكن اللافت للنظر الذي يستحق التحليل القانوني الدقيق هو الأساس القانوني لإدانة حماس، وكذلك إسرائيل. فقد أدانت المنظمة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وهذا لا يكفي؛ لأن إسرائيل ارتكبت أيضاً الجرائم الأخرى ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، ولكن المنظمة ربما كانت بحاجة إلى درجة من التعمق القانوني، وأنها اختارت أسهل أنواع الجرائم؛ وهي جرائم الحرب التي لا يَشترِطُ فيها توافر هذا الوصف لها الدافع الجنائي أو الإجرامي. ورأت المنظمة أن أساس إدانة إسرائيل هو أنها استخدمت (القوة المفرطة)، وأنها استخدمت الفوسفور الأبيض المحرم دولياً.

أما سبب إدانة حماس في نظر المنظمة فهو أنها استخدمت الصواريخ، حتى لو كان أثرها ضعيفاً ضد المدنيين وبشكل عشوائي، أي إنه يتعين على حماس أن تختار أهدافاً عسكرية، وأن تبتعد عن العشوائية في إطلاق الصواريخ حتى تصيب أهدافها العسكرية بدقة دون المدنيين، وهذا في نظرنا ترف لا يحتمل الموقف مناقشته، لأن ما قامت به حماس هو حركة يائسة من مدافع مقهور إزاء قوة غاشمة استحلت كل شيء وانطلقت من كل القيود والضوابط، فضلاً عن أن الأصل في الأشياء ليس هو الصواريخ، وإنما هو الاحتلال الدائم الإحلالي الاستيطاني، والتصريحات المؤكدة للرغبة في الإبادة، ثم استخدام أعلى درجات النيران والتدمير في اتجاه أكبر للنية في إحراق غزة بشراً وحجراً. ولا شك أن التقرير من الناحية الفنية يفترض أن حماس جيش يقابل جيش إسرائيل، وأنه كان عليها أن تلتزم بأعراف الحرب، وهذا يقودنا إلى مربط الفرس هاهنا؛ وهو منهج القراءة القانونية من جانب المنظمات الدولية للوضع في غزة. ذلك أن اتفاقيات جنيف لا يمكن أن تنطبق انطباقاً أعمى على هذا الوضع، وبصفة خاصة في خمسة مواضع:

أولها أن الاحتلال الأبدي لا يمكن أن يتمتع بميزة الضرورة العسكرية الواردة في هذه الاتفاقيات.

والموضع الثاني هو أنه لا يجوز تطبيق معيار التمييز بين المدني وغير المدني؛ لأنهم كلهم مدنيون، وحتى المقاومة يجب أن تتمتع

بحماية قانونية من حيث إنها تدفع العدوان ولا تبتدر هذا العدوان، وحتى تلك الصواريخ الرمزية التي تعبر عن الرفض وبقاء النبض حياً في الجسد الفلسطيني إنما تذكر بضرورة زوال الاحتلال.

أما **الموضع الثالث** فهو أن اتفاقيات جنيف تحظر بعض أنواع الأسلحة بصفاتها وقوتها التدميرية وليس بأسمائها، ولذلك فإن كل الأسلحة التي استخدمت في غزة محظورة، لأنها تستخدم ضد المدنيين والأهداف المدنية بشكل متعمد، والأمثلة على ذلك لا تحصى، مما سجلته العدسات والبعثات الدولية، ومنها مقرّات الأمم المتحدة التي ضربت عدة مرات.

أما **الموضع الرابع** فهو أن اتفاقيات جنيف تعنى بضبط سلوك المتحاربين في جيوش، ومن ثم تشدد العقوبة على (الانتهاكات الخطيرة) للالتزامات التي تقع على الجيوش، وهي أساساً عدم احترام الحماية القانونية الواجبة للفئات المحمية، وقد كانت جميع الفئات في غزة محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، بدءاً بمباني الحكومة ومقرات الشرطة، حيث جرت المذبحة بفوج من شباب البوليس لحظة تخرجه، لأن إسرائيل لا تعتبر حماس جيشاً، وإنما تعتبرها منظمة إرهابية، وحتى لو كانت جيشاً فإن أعمال إسرائيل ضد الشرطة محظور في القانون الدولي، فضلاً عن استهداف المستشفيات وأطقم الخدمات الطبية ومخازن الإعاشة والأدوية والممرضين والجرحى والمشيعين والأطفال والنساء، وضرب المدنيين بطائرات F16 ، التي تستخدم ضد الجيوش الكبيرة،

واختراق أجسادهم بصواريخ الطائرات، فضلاً عن استخدام المدنيين كدروع بشرية ضد المقاومة.

أما **الموطن الخامس** فهو اتهام حماس بأنها استخدمت الأماكن المحمية كالمساجد والمستشفيات ملاذاً لمقاتليها، وتخزين أسلحتها وذخيرتها، واستخدام المدنيين دروعاً بشرية ضد القوات الإسرائيلية.

والحق أن القراءة النمطية لاتفاقيات جنيف يمكن أن تدين حماس، ولكن القراءة البصيرة والمستنيرة، بما يتفق مع الوضع في غزة، تعطي حماس الحق الكامل في استخدام الوسائل كافة، ما دامت تدافع بذلك ضد عدوان غاشم، ولكي يفلت مقاتلوها، وهم عدة هذا الشعب، من مخططات إسرائيل، فيجوز لحماس، كما للمقاومة العراقية، أن تختبئ في المساجد والمستشفيات، وأن تستخدم المدنيين دروعاً بشرية؛ لأنها والمدنيين محميون في القانون الدولي.

لكل هذه الأسباب نرحب بتقرير منظمة العفو الدولية، ولكننا نلفت النظر إلى ضرورة القراءة المختلفة لأحكام القانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين شعب آمن وبين قوة عسكرية غاصبة معتدية.

(٨)

الوضع القانوني

لجريمة إبادة غزة

السؤال المطروح الآن بشدة هو: هل يفلت الجناة الإسرائيليون في جريمة إبادة غزة من العقاب؟

قد يبدو هذا السؤال مستفزاً في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بعملية منظمة لمسح غزة من الخريطة، ولكن الصراع مستمر، ولهذا فإن هذا السؤال يدخل في إطار النظرة المستقبلية والواجبة تجاه العمليات الإجرامية، حتى إذا شعروا بأن المجرم في إسرائيل لن يفلت من العقاب، فإنه سوف يتردد مرات في ارتكاب جرائمه، مع علمنا بأن الإبادة هي السبيل المعتمد في المشروع الصهيوني لتفريغ الأرض من سكانها.

والواقع أن إسرائيل ترتكب كل أنواع الجرائم التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ففيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية من الناحية القانونية، تعرف المادة السادسة من نظام المحكمة الجنائية الدولية أعمال الإبادة الجماعية بأنها تشمل القتل وإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم، وفرض أحوال معيشية

يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي للسكان. من ناحية أخرى أشارت المادة السابعة من نظام روما، المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، إلى عدد من الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل أيضاً؛ وهي القتل العمد والإبادة، والأفعال اللاإنسانية. أما جرائم الحرب في المادة الثامنة فقد ارتكبت إسرائيل منها عدداً هائلاً، وهي القتل العمد والتسبب عمداً في المعاناة الشديدة، وتدمير الممتلكات، والهجوم على المدنيين وعلى الأعيان المدنية وعلى الموظفين والأعيان المستخدمة في خدمة الشعب، والعمد في إلحاق الأضرار المفرطة، والهجوم على أماكن عزلاء، والقتل الأعمى بهدف إبادة العرق الفلسطيني، والهجوم على الأعيان المحمية كالمساجد وميناء الصيادين والمستشفيات، وضرب سيارات الإسعاف والإجهاز على المرضى في المستشفيات، وقتلهم في سيارات الإسعاف، ومنع الأدوية والمعدات الطبية، وقتل أطقم الخدمات الطبية وإسقاط الأمان عن الجميع عمداً ضمن خطة معلنة، وإفزاع السكان بإخطارهم بإخلاء منازلهم والهرب إلى الأماكن العامة، وملاقاتهم وقتلهم، ومعاودة ضرب المكان عدة مرات لإنزال أكبر قدر من الخسائر البشرية، واستخدام الأسلحة المحظورة والرصاص المحظور والتجويع كأحد أساليب الحرب لأكثر من عام قبل بدء أعمال الإبادة. إن إسرائيل وضعت خطة دقيقة لمحو أي مظهر من مظاهر الحياة في الحجر والبشر، وبدلاً من إغراق غزة في البحر كما تمنى بيريز ذات يوم، فإنه صب الجحيم على سكانها من البحر والجو، ويستعد للانقضاض عليها من البر حتى لا تقوم لغزة قائمة.

هذه الجرائم المركبة التي يرتكبها الإسرائيليون في غزة تشكل جرائم النظام العام التي يجوز المعاقبة عليها أمام جميع المحاكم الوطنية، وأمام المحكمة الجنائية الدولية إذا تم تحريك الدعوى من جانب المدعي العام. فالجرائم موثقة وتكييفها القانوني واضح والفاعل معروف والمحاكم مختصة، ولذلك يجب على المنظمات الحقوقية والقانونية الدولية والعربية أن تلاحق المجرمين بلاهوادة، حتى يعرفوا أنهم ليسوا فوق القانون الدولي، حتى يمكن أن نزرع لدى الشعوب الثقة في العدالة الدولية بدلاً من الانتقام وشريعة الغاب.

هذا التوصيف القانوني لا يقبل أيَّ تبرير سياسي من جانب إسرائيل، خاصة أنها وزعت في مجلس الأمن مذكرة تبرر فيها هذه الجرائم بأنها دفاع شرعي عن النفس ضد الصواريخ الفلسطينية، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التكييف فاسد في ضوء العلاقة القانونية بين غزة وإسرائيل التي تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة، مما لا يتسع المقام لتفصيله ولكنه يتطلب دفاعاً عربياً موثقاً.

(٩)

أبعاد المواجهة الدبلوماسية والجنائية

لإسرائيل بسبب محرقة غزة

تعتبر أحداث غزة تتويجاً لمخطط أعد المشهد لهذه الأحداث، ولذلك يجب أن نميز في تاريخ إسرائيل في فلسطين والمنطقة بين حوادث إحراق غزة وما بعدها، وهو ما يؤدي إلى تحليل الظروف السابقة على أعمال الإبادة في غزة، ثم التركيز على معالجة جرائم إسرائيل في غزة بشكل قانوني محدد، على ضوء الأفعال الإسرائيلية ومصادر التكييف القانوني لهذه الأفعال، ثم الساحات القضائية المفتوحة لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين، بصرف النظر عن أثر هذه الأحداث على أي سلام محتمل أو موهوم مع إسرائيل.

ونظراً لخطورة مدلولات إحراق غزة في سياق الصراع العربي الإسرائيلي فإن المواجهة الشاملة العربية والإسلامية لإسرائيل أصبحت أمراً محتوماً، ونقتصر ههنا على بيان نوعين من المواجهة؛ هما المواجهة الدبلوماسية في المنظمات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة. والمواجهة الجنائية لإسرائيل في الساحات القضائية المختلفة؛ لعل هذه المواجهة في المجالين تجبر إسرائيل على

مراجعة سياساتها العدوانية والوحشية، وتشعرها بأن الذي يتصدى لها هو المجتمع الدولي كله، الذي خدعته عقوداً، ومثّلت له دور الحمل الوديع الذي تحيط به الذئاب العربية. والغريب أنه رغم محرقة غزة فإن شمعون بيريز يردد في مقالة في الواشنطن بوست يوم **٢٠٠٩/٢/١٠** النغمة نفسها.

أولاً- تهيئة غزة لأعمال الإبادة

خلال الفترة من **٢٧** كانون الأول/ديسمبر حتى يوم الثامن عشر من كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩** شنت إسرائيل حملة عسكرية أسمتها عملية الرصاص المسكوب على غزة. وكانت المعلومات عن هذه الحملة قد تسربت رسمياً من إسرائيل في الوقت الذي أقدمت فيه إسرائيل على اتفاق مع حماس على هدنة لمدة ستة أشهر تمتنع فيها حماس عن إطلاق الصواريخ من غزة صوب المدن والتجمعات السكانية الإسرائيلية، مقابل توقف التوغل الإسرائيلي والهجمات المتفرقة على غزة، ورفع الحصار عن غزة وفتح جميع المعابر؛ بما في ذلك معبر رفح، وهو التزام على مصر التي رتبت اتفاق التهدئة. معلوم أن إسرائيل، وهي تعد للحملة على غزة أعلنت غزة إقليماً معادياً، كما أعربت التصريحات الإسرائيلية عن عزمها على اقتلاع حماس من غزة، في الوقت الذي تصاعدت فيه تصريحات مصرية بأن مصر لا تطيق بقاء إمارة إسلامية على حدودها، وأن يستمر تكريس الانفصال بين غزة ورام الله، والتقت تصريحات إسرائيل ومصر وأبي مازن عند الحرص على توحيد الأراضي الفلسطينية تحت السلطة الفلسطينية.

خلال التهدئة لم تلتزم إسرائيل بما كان يجب أن تفعله، وازداد الحصار وقاومت إسرائيل ومصر محاولات كسره في الوقت الذي تعلن فيه مصر عزمها على عدم تجويع الشعب الفلسطيني، وظلت المعابر مغلقة وأخفقت محاولات فتحها، استمرت الاعتداءات الإسرائيلية وصارت التهدئة التزاماً على المقاومة وحدها. وعندما انتهى أمد التهدئة صباح التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر، كانت إسرائيل قد أعلنت الحملة العسكرية، ودربت قواتها على عملية الرصاص المسكوب، وتحركت دبلوماسياً مع أطراف دولية كثيرة للتمهيد لهذه العملية، وهي تنتظر نهاية التهدئة من طرف الفصائل، لأن إسرائيل لم تنفذ شيئاً من متطلبات التهدئة، حتى إعلان العمل بخطة اجتياح غزة. خلال الأيام السِّتَّة التالية على إنهاء الهدنة انطلقت تصريحات وزير الخارجية المصري تطالب الفصائل بتجديد التهدئة حتى لا تضع نفسها أمام الطوفان، وهو يعلم أن إسرائيل لا تلتزم بها، وفي الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ظهرت ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في القاهرة، وهي تعلن بعد لقائها بالرئيس مبارك ووزير الخارجية الذي لم يحضر هذا اللقاء السري أن إسرائيل سوف تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة في غزة، وهو ما فهم على أنه عملية عسكرية كبرى لاقتلاع حكم حماس من غزة.

بدأت العملية بشكل كاسح وشامل من الجو والبحر يوم **٢٧** كانون الأول/ديسمبر، ثم لحقت العملية البرية بعد أسبوع، استخدمت خلال هذه العملية كميات هائلة من المتفجرات

والصواريخ وقنابل الفوسفور، وشاركت المدفعية مع القصف من البوارج البحرية، وتم تدمير جميع المباني الرسمية للحكومة ومبنى المجلس التشريعي، ولوحظ أن التدمير والقتل قد شابه الرغبة الأكيدة في الدمار والقتل، وخلفت العملية إحراق غزة وهدم منازلها ومزارعها وموانئ الصيد والشواطئ. في هذه الأثناء فتح معبر رفح للأطباء والمواد الطبية والإسعاف والأدوية، في الوقت الذي عانى فيه سكان غزة أمام هذه النيران الهائلة القتل والجرح والرعب والضياع، وذلك عقب أكثر من ثلاثة أعوام من الحصار والإغلاق التام. أما المآسي التي عانتها غزة؛ فقد تحدثت عنها المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة التي نالها من الدمار المتعدد والمتعمد الكثير، حتى خلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لإسرائيل يرجوها تفادي مقرات الأمم المتحدة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠.

خلال العملية التي استمرت أكثر من ثلاثة أسابيع وقف العالم كله يساند إسرائيل ويؤكد حقها في الدفاع عن النفس، بصرف النظر عن إحراق غزة وصرخات السكان وفظائع القصف الإسرائيلي، وأعلن عدد من زعماء أوربا وأبرزهم رئيس وزراء بريطانيا جوردون براون وميركل المستشارة الألمانية حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وتواترت تقارير عن حصول إسرائيل خلال العملية على ذخائر وأسلحة يتم تجربتها لأول مرة على أجساد السكان من ١٦ دولة أوربية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي عطلت مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا صدور أي قرار من مجلس الأمن حتى يتيح

الفرصة كاملة أمام إسرائيل لقتل المزيد من السكان وإلحاق المزيد من الدمار في العملية.

على الجانب الآخر بدت مصر وكأنها تسعى إلى عرقلة أية محاولة عربية لعقد قمة تناقش وضع غزة، واتخذت موقفاً معادياً من قطر التي استضافت قمة لديها، حضرت فيها المقاومة قبل ثلاثة أيام من قمة الكويت الاقتصادية. وهكذا أثبتت أحداث غزة اطمئنان إسرائيل إلى الدعم الأمريكي المطلق العسكري والسياسي، كما ضمنت من خلال واشنطن سكوت العواصم العربية رغم غليان الشوارع العربية التي تحدت الحظر الحكومي على التظاهر، كما ضمنت أن السلطة الوطنية ومصر تدينان حماس وليس إسرائيل، وتؤثران بذلك في الخطاب السياسي والإعلامي العربي، ولكن موقفهما كان معزولاً.

يهمنا في هذه الدراسة أيضاً التركيز على البدائل المختلفة لمعاقبة المجرمين الإسرائيليين، وهذا الطريق أقل تكلفة من الناحية السياسية، ولذلك أوصت به قمة الكويت، كما أن هذا الطريق يمكن أن يشكل رادعاً لإسرائيل في المستقبل، وهي تدرك جيداً أن الحماية الأمريكية تمتد أيضاً إلى الوسائل القانونية والقضائية، كما تدرك أن الإبادة هي الأسلوب التقليدي لإزاحة الفلسطينيين للحلول محلهم أو قمعهم، غير أن الإعلام هذه المرة أربك الحسابات الإسرائيلية رغم حظرها للإعلام في غزة. وأخيراً فإن هذا الطريق يمكن أن يكون أحد وسائل تحقيق الحوار الوطني

الفلسطيني، من حيث إن الضحايا فلسطينيون بقطع النظر عن التقارير السلبية عن نوايا السلطة ومواقفها السرية من عملية غزة.

ثانياً- منطلقات مواجهة إسرائيل

الحق أن إسرائيل في غزة تقف وجهاً لوجه ضد المجتمع الدولي والضمير الإنساني، وهذا هو السبب في أن عشرات المنظمات الأهلية الأوربية لم تحتمل فظاعة ما حدث في غزة، فانطلقت حملتها القضائية ضد إسرائيل في كل الاتجاهات. هذه المرة الجرائم فادحة والعمد مسجل والأحداث موثقة وحالة غزة خير شاهد ودليل لا يقبل العكس أو الإهدار، لما نال من القيمة الأخلاقية لجيش ودولة تزعم أنها عضو في أسرة الأمم المتمدينة، اللهم إلا إذا كان هذا هو السلوك المتحضر بالمعايير الحديثة.

المواجهة القانونية لإسرائيل تتضمن مواجهة الدولة الصهيونية في المنظمات الدولية، والجزء الثاني تعقب المجرمين الإسرائيليين كأفراد أمام القضاء الدولي والوطني. هذه المواجهة تنطلق من أربعة أسس:

الأساس الأول، هو أن إسرائيل تلاعبت بقضية السلام لتقدم مشروعها الصهيوني، وأنها لم تتوقف عن ارتكاب المجازر في فلسطين ولبنان.

الأساس الثاني، أن سلوك إسرائيل في غزة يخرجها تماماً من عداد السلوك الإنساني، مما يضع علامة استفهام حول أهليتها للبقاء كدولة عضو في عموم المجتمع الدولي ومنظماته الدولية.

أمـا الأسـاس الثالـث، فـإن المنـتصر في الحـرب العالميـة الثانيـة، التـي استحدثت مبادئ نورمبرج واتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس البشري، وهي التي صاغت معاهدات جنيف الأربع لعام **١٩٤٩**، وذلك كله في غضون ثلاث سنوات، رافقها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانـت لمحرقـة اليهـود في ألمانيا اليد الطولى في إقرارها وانطلاقها كأسـاسٍ تـاريخي للقـانون الجنـائي الدولي. الفارق بين هولوكوست ألمانيا وهولوكوست غزة هو أن ضحايا الأول هم الذين ارتكبوا الثاني، في الأول انتصر المنتصرون للضحايا، في الثاني لا يـزال الضحايا هم الطرف الضعيف. ولكن المنظمات الإنسـانية تصر عـلى تحقيـق دولي مستقل في جرائم إسرائيل معتمدة على ثلاث طوائف من الأدلة؛ وهـي عينـات الـذخائر المسـتخدمة، خاصـة الفوسـفور الأبـيض، وثانيهـا نوعيـات الإصـابات، وثالثهـا تقـارير الأطبـاء المعـالجين للإصـابات خاصـة أن إسرائيـل تعمدت أيضاً قصف مقار الأمم المتحدة.

أما الأساس الرابع، فهو أن إسرائيل لا تزال دولة محتلة لغزة، ولا معنـى لإعلان غزة من جانب إسرائيـل بأنهـا إقلـيم معـادٍ، وأن غـرض الإعـلان هـو اعتقاد إسرائيل بأن ذلك يخولها الحق في مهاجمتها في كل وقـت، خاصـة أن السلطة الفلسطينية تحدثت عن غزة كإقليم منشق أو متمـرد يقـود انقلابـاً عسكرياً على السلطة الشرعية كما تقول السلطة ومصر.

ثالثاً- المواجهة الدبلوماسية لإسرائيل في المنظمات الدولية

المواجهة الفعالة لإسرائيل يجب أن تكون في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن العمل مع دول عدم الانحياز على طرد إسرائيل من الوكالات المتخصصة ومقاطعتها في المؤتمرات الدولية، وعزلها تماماً في الإطار الدولي خاصة في المنظمات الدولية غير الحكومية.

أ- في الجمعية العامة: ضرورة عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، وذلك للنظر في القضايا الخمس الآتية:

- مراجعة موقف إسرائيل من ميثاق الأمم المتحدة، ومجمل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالات المتخصصة، وبشكل خاص تقارير اللجان الخاصة بحقوق الإنسان؛ ومنها اللجنة ومجلس الأمم لحقوق الإنسان، وتقارير المبعوثين الخاصين للأمين العام ولحقوق الإنسان في المنطقة.
- عقد مؤتمر دولي لمراجعة مدى جدية إسرائيل في قبول السلام لوضع حد نهائي للمشروع الصهيوني.
- تشكيل محكمة جنائية خاصة بفلسطين تحال إليها الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني منذ عام **١٩٤٨** حتى الآن، ورفض إسرائيل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل، وهذا الرفض يشكل جريمة مستمرة.

- مراجعة مدى التزام إسرائيل بشروط قبول الجمعية العامة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وخاصة مدى التوافق بين سلوكها النازي الإجرامي وشرط الدولة المحبة للسلام، وطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول هذه النقطة. فقد قبلت الجمعية العامة إسرائيل بموجب القرار **٢٧٣** في **١٩٤٩/٥/١١** بشروط ثلاثة؛ هي احترام قرار التقسيم **١٨١**، وقرار الجمعية العامة بشأن حق العودة للاجئين من داخل إسرائيل، وأخيراً إصدار دستور يضمن حقوق الأقليات غير اليهودية. ولذلك فإن عدم تنفيذ هذه الشروط يبطل عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، فضلاً عن أن إمعانها في انتهاك القرارات والميثاق يعرضها لعقوبة الطرد بموجب المادة السادسة من الميثاق. كل هذه الإجراءات تجعل إسرائيل دولة منبوذة، لعل ذلك يدفع إلى تقويم سلوكها رغم المساندة الأمريكية لإسرائيل وسلوكها الإجرامي. وكان الوفد العراقي في الأمم المتحدة قد طلب عام **١٩٤٧** إحالة قرار التقسيم إلى محكمة العدل الدولية، كما أن الوفد السوري طالب في سبعينيات القرن الماضي بطرد إسرائيل من المنظمة الدولية.

ب - **المؤتمر العام للجنة الدولية للصليب الأحمر**: تطلب الدول العربية ودول العالم الثالث انعقاد المؤتمر العام للجنة للنظر في انتهاكات إسرائيل الخطيرة لأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، وبيان التزامات الدول الأطراف تجاه العمل ضد إسرائيل.

ج - **عقد اجتماع لمنظمة الصحة العالمية**، وذلك للنظر فيما ارتكبته إسرائيل من تهديد لصحة الشعب الفلسطيني، من خلال الحصار ومنع الدواء وتدمير المستشفيات وإحراق المرضى، وغيرها من صور الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال محرقة غزة وقبلها.

د - **اجتماع المؤتمر العام لليونسكو**؛ للنظر في جرائم إسرائيل ضد الأعيان المدنية والثقافية ودور العبادة والأماكن الأثرية والمدارس، وتعطيل العملية التعليمية وإشاعة ثقافة البؤس وانقطاع الرجاء في أي سلام حقيقي.

هـ - **دعوة الأمين العام**؛ لرفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بسبب تدميرها لمقر الأونروا، وتدمير مخازنها وتعطيل مهمتها عمداً، وامتهان المنظمة الدولية وأمينها العام عندما قصفت المقر الرئيسي للأونروا خلال زيارة الأمين العام لإسرائيل، رغم اعتذارها عن ضرب المدرسة التابعة للأونروا قبلها بساعات، وذلك كشكل من أشكال الإبادة واحتقار المجتمع الدولي.

ونضيف إلى ذلك المسعى العربي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام إسرائيل اليورانيوم المنضب في غزة.

وما دامت قمة الكويت قد التزمت بالعمل لتعقب إسرائيل والمجرمين فيها، يتعين على الجامعة العربية أن تعمل حثيثاً في هذا الاتجاه. ويجب أن ينسق اتحاد المحامين العرب مع الأمانة العامة للجامعة العربية في هذا الشأن، ولكن لم يظهر حتى الآن ما يدل على المضي في هذا السبيل.

رابعاً- المواجهة الجنائية لإسرائيل

لا شك أن الضمان والحماية اللذين تقدمهما واشنطن لإسرائيل من أهم دوافع السلوك الإجرامي الإسرائيلي في فلسطين، فضلاً عن اطمئنان إسرائيل إلى أنها تعمل في بيئة إقليمية مريحة، لن يتصدى أحد لوقفها، فضمنت الحال والمآل.

ولكن الجرائم البشعة التي ارتكبتها في غزة، وتوثيق هذه الجرائم وتهافت التفسيرات والذرائع الإسرائيلية دفع منظمات دولية متعددة إلى ملاحقة المجرمين الإسرائيليين، ولذلك يجب على الدول التي تنوي الانضام إلى هذه الملاحقة أن تطلب من إسرائيل أسماء القادة والجنود في الميدان، وهذا الاحتمال هو الذي دفع الجيش إلى التكتم على كل الأسماء، كما دفع أولمرت إلى أن يعلن في الحملة الانتخابية لحزب كاديما يوم **٢٠٠٩/١/٢٥** أن الدولة سوف تحمي كلَّ من يتعرض للملاحقة الجنائية بشأن أحداث غزة، وهذا الموقف يجب أن يضاف إلى أسباب فقدان إسرائيل لصفة الدولة وتحولها إلى عصابة لا يجوز أن تبقى عضواً في أسرة الأمم المتحضرة. وسوف نقدم ببعض التفصيل التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية والبدائل القضائية للملاحقة.

غير أننا يجب أن نلاحظ أنه لابد من وقفة حاسمة لتحديد موقف إسرائيل بعد سجلها الإجرامي لستة عقود، ويستحيل أن يستمر هذا الإجرام على هذا النحو، بل إنها لا تزال تلقى الدعم والمساندة

والتشجيع من واشنطن والدول العربية، وهو ما يحتاج أيضاً إلى معالجة.

ولنذكر أن جميع محاكمات الحرب العالمية الثانية التي أرست مبادئ القانون الجنائي الدولي الحديث كانت ترتكز في معظمها على مأساة اليهود والهولوكوست في ألمانيا. وقد دار الزمن دورته الكاملة حتى يعاقب اليهود الأبرياء بالطريقة نفسها التي عوقب بها جلادوهم. وقد تم العقاب بعدة طرائق،

أولها معاقبة ميدانية للمتورطين من كبار القادة السياسيين والعسكريين،

وثانيها بتعقب الأسماء التي تورطت كثيراً أو قليلاً في إراقة دم اليهود،

وثالثها توظيف هذه الجرائم للسيطرة السياسية على قرار ألمانيا والحصول على تعويضات مستمرة، فضلاً عن زرع الشعور بالذنب لدى الشعب الألماني. فهل يفلح العالم العربي في ممارسة الطرائق الثلاث نفسها، وهل يأتي يوم يشعر فيه اليهود بعقدة الذنب بسبب إحراق غزة؟

(١) إسرائيل والمحكمة الجنائية الدولية

المعلوم أن القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل هي التي اتخذت قرار الهجوم على غزة وأعلنته ونفذته، وحاولت تحديد أهداف الهجوم بتطوير هذا الهجوم واستمراره، حتى إذا ما أوقفت

القتل بعد **٢٣** يوماً من الهجوم الضاري على غزة احتفل أولمرت وليفني وباراك بهذا (النصر المبين) على المدنيين الفلسطينيين وبدمار غزة، التي تمنّى شيمون بيريز يوماً أن يصحو وقد ابتلعها البحر. وأشاد بيريز بشجاعة الجنود وتفانيهم في القتل، كما أشاد باراك وزير الدفاع بالأخلاق القوية للجيش الإسرائيلي. وبصرف النظر عن سرور إسرائيل بأنها سددت لحماس ضربة قاصمة، وأن العملية قد حققت أهدافها بل تجاوزت أهدافها، فإن الثابت أن إسرائيل قد تلقت مساندة رسمية من واشنطن وبعض الدول الأوربية الكبرى، بل وصل زعماء هذه الدول إلى إسرائيل مروراً بشرم الشيخ، فيما قالت الصحف الحكومية المصرية: إنه مؤتمر للبحث في تثبيت وقف إطلاق النار. كان واضحاً أيضاً أن إسرائيل تورطت بشكل لا رجعة فيه في أعمال لا جدال في أنها من جرائم النظام العام الدولي، وأن إسرائيل ابتدعت طوائف أخرى من الجرائم ليست مألوفة في سجل هذا النوع من الجرائم. لقد تعمدت إسرائيل قصف المنازل عدة مرات وتسويتها بالأرض بمن فيها من الأحياء؛ بحجة أن بها مقاتلين، أو بعبارة أدق أعضاء من حماس، وأنها بذلك تساهم في القضاء على الإرهاب. تذرعت إسرائيل أيضاً بأنها تمارس حقَّها في الدفاع عن النفس، ولكن حجم الدمار والإبادة في غزة لا يترك لهذا الدفع مكاناً، كما تذرعت إسرائيل برغبتها في تحقيق أهداف سياسية مثل القضاء على حماس أو تأديب حماس، بل إن المحللين فسروا هذا الهجوم في إطار الانتخابات الإسرائيلية، حيث درج المواطن الإسرائيلي على التصويت للأكثر

قسوة في التعامل مع الفلسطينيين، وقد تساوى باراك وليفني في هذا المضمار، ورغم ذلك مُني باراك بهزيمة فادحة (**١٣** مقعداً). غير أن فداحة ما حدث دفع المجتمع الدولي بجميع شرائحه إلى الذهول ومحاولة معرفة أبعاد الكارثة، خاصة بعد أن تكشفت أبعاد المأساة من خلال شهادات وروايات الضحايا وممثلي المنظمات الإنسانية ومراسلي الإعلام الدولي والأطباء من مختلف الجنسيات، ونوعيات الجروح ونوعيات الأسلحة التي استخدمت في هذا الهجوم، مما جعل المجتمع الدولي أسرع من المجتمع العربي للدفاع عن قيم هذا المجتمع بعد أن تكشفت إسرائيل وانكشف وجهها الحقيقي، بعد أن كانت تقدم نفسها دائماً على أنها ضحية "الإرهاب الفلسطيني". لقد وجد العالم نفسه أمام نموذج إجرام تتضاءل أمامه مأساة الهولوكوست حتى بكل المبالغات التي قدمت بها في الروايات اليهودية.

يقابل هذا القلق العالمي الذي دفع منظماته إلى ملاحقة المجرمين الإسرائيليين حركة حكومية عربية ودولية لاحتواء الموقف وتجاهله تماماً، وهو ما بدا في تصريحات أوباما التي ركز فيها على أمن إسرائيل وإرهاب حماس ومعاناة الأبرياء الفلسطينيين، دون أن يشير بكلمة واحدة إلى الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في حق هؤلاء الأبرياء.

في هذا المناخ المتحفز ضد إسرائيل سارعت جمعيات وأفراد إلى رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولكن المدعي العام

للمحكمة الذي كرس نفسه لملاحقة الرئيس البشير قطع بأن المحكمة لا تختص بملاحقة إسرائيل؛ لأنها ليست طرفاً في نظام المحكمة، وأنه، لكي يتم تحريك الدعوى ضد إسرائيل، يتعين أن يتم ذلك بمعرفة مجلس الأمن، وهو أمر مستحيل. ما مدى دقة هذا الموقف، وهل أوصدت تماماً أبواب المحكمة أمام إسرائيل؟

الواقع أننا يجب أن نوضح عدداً من القضايا في هذا الصدد.

القضية الأولى ، هي مدى اختصاص المحكمة من حيث نوعية الجرائم. لا شك أن الأعمال الإسرائيلية تتوزع بين الجرائم الكبرى الأربع الواردة في نظام روما، وكلها ثابتة ومنسوبة للقيادة وجنود الجيش الإسرائيلي الرسمي، كما أنها موثقة، وكذلك تفاصيل العمليات الجوية والبحرية والبرية ونوعيات الأسلحة، وكلها أمور تلتزم إسرائيل بتقديم تفاصيل عنها بقطع النظر عن عجز مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن إدانة الهجوم الإسرائيلي بشكل محدد يصلح أداةً للإثبات في المحاكمة عن هذه الجرائم. ولكن تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومساعده للشؤون الإنسانية ومدير عام منظمة الأونروا وغيرهم ممن أدلوا بتصريحات في هذه الكارثة تصلح ضمن أدلة الإدانة.

من ناحية الاختصاص الموضوعي، لاشك أن أعمال إسرائيل في غزة تقع في عداد الجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها. وقد عددت المادة السادسة من نظام روما نماذج للأعمال التي تشكل جرائم إبادة جماعية مثل قتل أعضاء الجماعة؛ أي

الفلسطينيين، والتسبب في الضرر الجسيم البدني والعقلي لأعضاء هذه الجماعة، وتعمد فرض شروط على هذه الجماعة من شأنها أن تؤدي إلى الفناء المادي كلياً أو جزئياً، وهو ما يتحقق في الحصار والإغلاق والقضاء على مخازن الغذاء والدواء والأراضي الزراعية، وتحويل الحياة بالعدوان إلى جحيم دائم. من أعمال الإبادة أيضاً فرض إجراءات تهدف إلى وقف توالد هذه الجماعة، وهو ما يتحقق باستخدام أنواع الأسلحة التي تدمر البيئة وتلحق الأضرار الوراثية لأجيال قادمة، وقتل الأطفال أمام ذويهم، وكذلك حرمان الأطفال من أسرهم. وتورد المادة السابعة نماذج الجرائم ضد الإنسانية؛ وهي القتل المتعمد العشوائي الهادف إلى الإزالة، وجريمة اقتلاع النوع الفلسطيني من الحياة واسترقاق الفلسطينيين وذلك بإذلالهم وخطفهم وقتلهم بعد تعذيبهم، وحرمان السكان من مساكنهم، واضطرارهم خلال الشتاء القارس إلى الشارع الذي تهاجمه إسرائيل بقصد القتل.

أما جرائم الحرب التي عالجتها المادة الثامنة من نظام روما فقد ارتكبتها إسرائيل جميعاً وبطريقة منهجية وشاملة؛ وهي القتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك الاختبارات البشرية البيولوجية التي مارستها إسرائيل في غزة، وتعمد إحداث أكبر قدر من المعاناة، أو الأضرار الفادحة بالصحة، التدمير المكثف وسلب الممتلكات بشكل عشوائي، وأخذ الرهائن، والهجمات العمدية الموجهة ضد السكان المدنيين ممن لا علاقة لهم بأية أعمال قتالية، والهجوم المتعمد على الأهداف المدنية

وضد الأشخاص والمنشآت والعربـات الطبيـة والعاملـة في مجـال الخـدمات الإنسـانية، كـذلك الهجـوم الهـادف إلى إزهـاق الأرواح وإحـداث الجـروح، والقصـف الجـوي للمـدن والقـرى والتجمعـات السـكنية المكشـوفة، وقتـل المحـاربين والمـدنيين الـذين اسـتهدفهم العـدوان، وغيرهـا مـما نصـت عليـه بالتفصيل المادة الثامنة.

أما الاختصاص المكاني فهو إقليم دولة طرف أو دولة غـير طـرف تتفـق مع المحكمة، ولكن غزة ليست دولـة طرفاً في نظـام رومـا، بـل هـي إقلـيم محتل، فهل تتبع إسرائيل، وتخرج من ثم من اختصاص المحكمة المكـاني، مـا دامت إسرائيل ليست طرفاً؟

الواقـع أن فلسـطين تحـت الاحـتلال الإسرائـيلي تختلـف عـن أحكـام الاحتلال في أي مكان آخـر، ذلـك أن إسرائيـل لم تحتـل الأراضي الفلسـطينية احتلالاً مؤقتاً كما يفترض في أي احـتلال، ولكـن الاحـتلال الإسرائـيلي احـتلال إحلالي، يهدف إلى الاستحواذ على الأرض وطرد السكان، وهذا مـا يـفسر كـل هذا العنـف ضـد السـكان لإجبـارهم عـلى الرحيـل في الأرض أو مـن عليهـا. كذلك ترتب على هذا الطابع الاستيطاني للاحتلال الإسرائيلي أن طـال بشـكل ظاهر ولا أمل في إنهائه بالطبع، ولذلك فإن كل مـا يتعلـق بحقـوق المحتـل والضرورات العسكرية لاترد في شأن هذا الاحتلال، بـل يعطـي ذلـك الوضـع للسكان الحق في مقاومة هذا الاحتلال المستديم أو الطويل.

يترتب على ما تقدم أنه وإن لم تملك فلسـطين صـفة الدولـة في المجال الدولي، إلا أنه يمكـن أن يكـون للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة

اختصاص على ما يقع من جانب إسرائيل من جرائم ضد سكانها، والقول بغير ذلك سيكون إغفالاً لحالة فلسطين الخاصة وتخلياً عن مسؤولية المجتمع الدولي عن ملاحقة المجرمين الإسرائيليين الذين كان يتعين عليهم كمحتلين دائمين مراعاة الأحوال العادية والإنسانية للسكان بدلاً من الانقضاض عليهم وتعريضهم لكل أنواع المخاطر. وقد بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية يوم **٢٠٠٩/١/٢٧** إلى إخطار المحكمة الجنائية الدولية بقبولها اختصاصها في البحث في الجرائم التي وقعت منذ سريان نظامها، ضمن محاولات توفير الشروط القانونية اللازمة لاختصاص المحكمة بجرائم إسرائيل في غزة، ولكن هذه الخطوة عليها ملاحظتان، الأولى أن السلطة ليست حكومة دولة قائمة، وإنما هي إدارة فلسطينية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يفترض وفق اتفاق أوسلو أن تنتهي بقيام الدولة الفلسطينية في أيار/مايو **١٩٩٩**. ولذلك لا تتمتع السلطة بأي شخصية قانونية دولية، كما رفض القضاء الأمريكي والإسرائيلي الاعتراف لها بهذه الصفة.

القضية الثانية ، هي أنه إذا افترضنا جدلاً أن السلطة لها الحق في الانضمام إلى المحكمة، فإن ذلك يعني إفلات إسرائيل من جرائم غزة، لأن اختصاص المحكمة لا يبدأ إلا بعد مضي شهرين على الانضمام بالنسبة للطرف المنضم، كما لا تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التي وقعت قبل تاريخ الانضمام.

علق أوكامبو على طلب السلطة بأنه يدرس ما إذا كان للسلطة وضع الدولة وفق القانون الدولي، ثم أكد أوكامبو أنه ليس

للمحكمة اختصاص على الجرائم محل الدعوى، ولكنه أشار يوم **٢٠٠٩/٢/٢** إلى أن المحكمة رغم كل ذلك تجري بحثاً أولياً للموقف. على الجانب الآخر شعرت إسرائيل بخطورة موقفها أمام القضاء الأجنبي بسبب محرقة غزة، فعين أولمرت يوم **٢٩** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩** دانيال فريدمن وزير العدل رئيساً للجنة الوزارية لمواجهة القضايا ضد إسرائيل، فأكد وزير الدفاع باراك عزم الحكومة على الدفاع عن المشاركين في عملية الرصاص المصبوب، لأنهم ينفذون تعليمات الحكومة الإسرائيلية.

وقد لوحظ أن أوكامبو قد أكد أيضاً - رغم تصريحاته السابقة - بأن المحكمة لا تتمتع بالاختصاص في التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية، أي الجرائم التي ارتكبت خلال ما عرف بالحرب الإسرائيلية على غزة. ويلاحظ أن موقف أوكامبو قد انحاز لإسرائيل وتنكر لنظام المحكمة، وتذرع بأن إسرائيل ليست طرفاً في نظام روما، كما تذرع بأن السلطة الفلسطينية ليست دولة حتى يمكن أن تحرك الدعوى في المحكمة، رغم أنه أكد أيضاً أن المحكمة تجري بحثاً أولياً حول هذا الموضوع.

والحق أن الجرائم المنسوبة للإسرائيليين هي نفسها الجرائم التي تقع موضوعياً في اختصاص المحكمة، أما اختصاص المحكمة بالمتهمين الإسرائيليين فإنه ينعقد بالطرائق الثلاث أو بإحداها، مما نصت عليه المادة **١٣** من نظام روما، وهي مجلس الأمن أو إحدى الدول الأطراف في النظام، أو المدعي العام. ويجب أن

نفرق بين التحقيقات التي يجريها المدعي العام بناءً على طلب دولة طرف في النظام، أو بناء على تحريك مجلس الأمن للدعوى، وبين التحقيقات التي يجريها بناء على شكاوى. ويعتبر المدعي العام في هذه الحالة جهة أصلية لتحريك الدعوى (proprio motu)، وقد وصلته شكاوى عديدة، ولكنه نكص عن أداء مهمته، ولذا يجب تقديم شكوى في حقه إلى رئيس المحكمة.

أما تحريك الدعوى من جانب السلطة الفلسطينية، وهي سابقة فريدة من حيث إن الدول - وليس هذا النوع من الشخصيات القانونية غير الدولة - هي المختصة بتحريك الدعوى، إلا أن السلطة يجب أن تتمتع بهذا الحق لسبب بسيط هو أن نظام روما قد منح هذا الحق للدولة التي تقع الجريمة على أرضها. ولما كانت غزة والأراضي الفلسطينية أراضي محتلةً فلا يسوغ القول بأن الطرف المحتل المعتدي هو صاحب الحق في تحريك الدعوى أمام المحكمة ضد نفسه، وهذا الاحتلال الطويل للأراضي الفلسطينية دون تصور نهاية له أو نهاية لجرائمه يجعل هذه الأراضي في رعاية المجتمع الدولي، ومن ثم يصبح طلب السلطة الفلسطينية محل اعتبار، ولايجوز التنصل من المهمة بحجة أن السلطة ليست دولة، وليس مطلوباً من السلطة أن تكون دولة؛ لأن لها طابعاً إدارياً في الداخل، ولكنها تعبر عن الشعب الفلسطيني، وهي وكيل الدم عن الشعب الفلسطيني وتملك بهذه المثابة الأهلية القانونية لملاحقة المجرمين الإسرائيليين، وهي بذلك تتمتع بأساس قانوني، تفتقر إليه إسرائيل عندما تتعقب الضالعين في محرقة اليهود في ألمانيا.

(٢) هل المطلوب محاكمة إسرائيل أم الإسرائيليين؟

نظراً لخطورة الجرائم وللطابع الشخصي لهذه الجرائم، فإن إسرائيل ليس مطلوباً جلبها إلى المحكمة، وإنما المطلوب أن يحاكم المسؤولون عن الجرائم أفراداً. ومادامت الجرائم قد ارتكبت ضد شعب غزة على إقليم محتل، فإن العدل يقتضي إخضاع الإقليم لحماية دولية، وتكون الجرائم قد ارتكبت ضد إقليم يتمتع بهذه الحماية، وهذا مؤكد بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي انتهكتها إسرائيل.

خامساً- المنابر القضائية المختصة بمحاكمة الإسرائيليين

المعلوم أن جرائم النظام العام الدولي لاتسقط بالتقادم كما أنها جرائم شخصية لايصلح معها أي تسويغ أو تذرع للإفلات من العقاب. فإذا انتهينا إلى أن المحكمة الجنائية مختصة بالنظر في هذه الجرائم بحكم الاختصاص الموضوعي والشخصي والمكاني، فإن تحريك الدعوى ممكن من جانب المدعي العام الذي حاول التملص من القيام بدوره، لأنه يعمل على أسس سياسية ولايجرؤ على التصدّي لإسرائيل بالطبع، كما أن تحريك الدعوى ممكن من جانب دولة طرف من الدول العربية الأطراف، وهي الأردن وجيبوتي وجزر القمر، أما تحريك الدعوى من خلال مجلس الأمن فهو مستحيل بسبب الفيتو الأمريكي. والقول بغير ذلك يؤدي إلى إفلات المجرمين الإسرائيليين من العقاب.

أما المنابر القضائية الأخرى المختصة فهي القضاء الوطني في جميع الدول أطراف اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص مادتها الأولى على تضامن هذه الدول على كفالة احترام أحكام هذه الاتفاقية والتصدّي للانتهاكات الجسيمة لأحكامها. بل إن المادة **١٤٦** تنص على أنه يلزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم، ولكل طرف أيضاً وطبقاً لأحكام تشريعه أن يسلمهم إلى طرف معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوافر لدى الطرف الآخر أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. وتلزم المادة **١٤٩** كل الأطراف باتخاذ التدابير الواجبة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية، بخلاف المخالفات الجسيمة الوارد بعضها في المادة **١٤٧**. كما تلزم المادة **١٤٨** كل طرف بألا يتحلل أو يحل طرفاً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه بشأن هذه المخالفات.

من ناحية أخرى، تشير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع إبادة الجنس إلى أن العقاب يشمل مرتكبي إبادة الجنس والتواطؤ لارتكابها والدعوة والتحريض المباشر والعلني على ارتكابها، وهو ما حدث في المساندة الرسمية والعلنية لما أسماه بعض الزعماء الغربيين حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. كما تشمل الجريمة والمتآمر لارتكابها. ولا يجوز التستر بأي منصب أو حصانة من العقاب بموجب المادة الرابعة.

وتؤكد المادة السابعة على نزع الصفة السياسية عن جرائم

الإبادة، وتلزم الدول الأطراف بتسليم المتهمين بهذه الجرائم وفـق القـوانين والمعاهدات السارية.

كذلك فتحت هذه الاتفاقية لأي دولة طرف فيها فرصة الاسـتعانة بـأي جهاز في الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراء المناسـب لقمـع أعـمال الإبـادة، أي إن هذه المادة تعطي الاختصاص لمحكمة العدل الدولية للتصدي لهذه الجرائم.

(١٠)

احتمالات المشهد الفلسطيني بعد غزة

التساؤل الذي يلح على الجميع عقب السباق المحموم بين الفرقاء الذين تكاثروا في الساحة الفلسطينية، يدور حول ماذا بعد غزة، وإلى أين ينتهي هذا المشهد الدامي الذي استمرَّ أكثر من أسبوعين؟

يمكن تصور المشهد الفلسطيني بعد غزة وفقاً لرؤى الأطراف المختلفة وآمالها. أما الرؤية الإسرائيلية فتتمنى أن تكمل إحراق غزة، وأن تقضي على الجناح العسكري للمقاومة، وأن تفرض تسوية للوضع لتكون نهائية قوامها أن المقاومة لم تعد جزءاً من المشهد الفلسطيني، وأنه لذلك يجب أن تتعاون مصر تعاوناً مخلصاً مع إسرائيل لمنع التواصل بين غزة ومصر حتى لا تعود المقاومة مرة أخرى، بحيث تتمكن إسرائيل من استئناف المشروع الصهيوني، ويتمكن قادتها الجدد من أن يسجلوا أسماءهم في سجل الشرف الصهيوني وإنجازاته، خاصة أن أولمرت لم يتمكن من أن يحقق ذلك في لبنان، ولذلك منح فرصة في ساحة مواجهة أيسر. تقوم الرؤية الإسرائيلية أيضاً على مواجهة ما بعد غزة من النواحي القانونية والإنسانية، وربما ساهمت إسرائيل في إعادة إعمار غزة،

وهي تدرك أن حماس الشوارع العربية والأجنبية ينطفئ بانتهاء الأحداث، وأن القلوب المكلومة تتحول بتحول المشاهد، وتشعر إسرائيل بالأمان التام من أي مطاردة قانونية، ما دام الغرب يساندها والعرب يزدادون خشية منها ويتملك الرعب قلوبهم، تنفيذاً لنصيحة جابو تنسكي من آباء الصهيونية الذي توقع أن إصرار إسرائيل على قمع المعارضين للمشروع والمقاومين له يدفعهم إلى الاستسلام، وربما إلى المشاركة فيه، مع أنه يقتلع جذورهم في نهاية المطاف. وقد تسلم إسرائيل قطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي تستعجل ذلك، ولكن هذه السلطة يجب أن تدفع تكاليف إخضاع غزة للسلطة، ويكون ذلك بموافقة السلطة على اتفاق سلام مع إسرائيل ينهي القضية الفلسطينية. وتعتقد إسرائيل أن إنهاء القضية على هذا النحو يقدم خدمة أيضاًَ لمصر، التي تشعر بأن عدم تسوية هذه القضية بأي شكل يدفعها إلى لحظة الخيار بين التضامن مع الشعب الفلسطيني أو التفاهم مع إسرائيل، وقد اختارت مصر دائماً تفهم الموقف الإسرائيلي.

الاتجاه الثاني يرى أن القضاء على الجناح العسكري للمقاومة بهذه الطريقة الوحشية، قد جعل صمود المقاومة الأسطوري وتقاعس الدول العربية أو تفهمها واشتعال الغضب الشعبي المؤيد للمقاومة لن يؤثر في الحساب الختامي في المستقبل، إذا انتصرت المقاومة فكرةً وتياراً ضد تيار الخضوع والاستسلام، وكانت حركة الشارع العربي والدولي أروع استفتاء على ذلك، ولكن إسرائيل سوف تحاول فرض أمر واقع على الأرض لا تغيره المعادلات

السياسية، حتى تمنع سورية وإيران وحزب الله من استثمار النصر السياسي الكاسح للمقاومة، وربما تعمد إسرائيل في سياق ذلك إلى التخلّي عن أبي مازن وسلطته مع انتهاء وظيفته، وسبب بقائه، ثم الاعتراف بحماس وإبرام اتفاق هدنة طويلة معها يسمح بالتعامل بين الطرفين، ويمنع أيّ مقاومة أخرى ضد إسرائيل، مما يضع حماس مكان أبي مازن، وبما يؤدي إلى إزالة عقبة المقاومة من طريق المشروع الصهيوني. هذه الرؤية قد تسعى إسرائيل إلى تحقيقها ما لم تتمكن حركة المقاومة من استثمار تيار الشارع المؤيد لها، الذي يحملها أمانة الاستمرار في المقاومة. هذا الافتراض سوف يؤدي إلى حرب باردة عربية بين المؤيدين لإلغاء المقاومة والمؤيدين للمقاومة، وبذلك تنجح إسرائيل في خلط الأوراق العربية والفلسطينية، أما تعقب إسرائيل قضائياً فإنه قد يترك لمؤسسات المجتمع المدني.

الاتجاه الثالث أن يكون الدم الفلسطيني في غزة ووحشية إسرائيل درساً للدول العربية بحيث تستعيد وعيها في مواجهة إسرائيل، وتعيد تقييم عملية السلام من أساسها، وأن تعود مرة أخرى إلى نقطة البداية، وهي أن السعي وراء سلام وهمي قد أذل العالم العربي ودفع إسرائيل إلى الاستخفاف به، كما أن السقوط الأخلاقي وسقوط هيبة القوة الإسرائيلية في المنطقة أمام مليشيات في لبنان لأكثر من شهر وفي فلسطين لأكثر من أسبوعين، يجعل الصراع العسكري مع إسرائيل أكثر إخلاصاً وعزماً، مادامت لا تريد السلام، بل تريد تمزيق الجسد العربي والقضاء عليه. إذا حدث

وتطـور هـذا الاتجـاه فـإن ذلـك يهـدد وجـود الدولـة العبريـة الغاصـبة في فلسطين، خاصة إذا اقترنت الإرادة العربيـة بحملـة عربيـة شـاملة لمحـاصرة الخطر الصهيوني وإخراجه من دائرة الأمم المـتحضرة، بعـد إدانـة المـنظمات الدولية له بأنه قد ارتكب جـرائم حـرب متعـددة في فلسـطين، وعجـز هـذا الكيان عن تبرير هذه الجرائم.

فأي هذه الاتجاهات الثلاثة سوف تتقدم الاتجاهـات الأخـرى؟ سـوف تختلف الإجابة بـاختلاف الزوايـا التـي ننظـر منهـا، واخـتلاف الصـف الـذي ننتمي إليه، والمصلحة التي ترتبط بكـل تيـار. ولكـن الثابـت أن كـل الـدماء التي أريقت في غزة قد كشفت زيـف السـلام الإسرائـيلي، ومـن الصـعب أن يقتنع أحد بغير ذلك في المستقبل القريب. ومن الواضح أن الأفكـار المصريـة وقرار مجلس الأمن والأفكار التركية تهدف كلها إلى أهـداف معينـة وتنطلـق من منطلقات معينة، ولا تتفق إلا في المطالبة بالوقف الفوري لإطـلاق النـار، ولا أظن أن كل هذه الأفكار لها أهمية كبيرة مادامت إسرائيل هـي اللاعـب الأساسي مدعومة بجبهة عريضة مـن الحلفـاء والمريـدين، وهـي التـي تقـرر شكل مـا يحـدث في مرحلـة مـا بعـد غـزة، اللـهم إلا إذا حـدثت المعجـزة فقيدت قدرتها على القرار.

(١١)

لماذا تدافع واشنطن عن جرائم إسرائيل؟

عندما جاء أوباما إلى السلطة أشاع جواً من التفاؤل أساسه الصورة البشعة التي رسمها سلفه للولايات المتحدة في العالم من ناحية، والصورة المشرقة التي بشر بها أوباما من ناحية أخرى والتي تقوم على أساس تصحيح الموقف الأمريكي مع مناطق العالم وخاصة العالم الإسلامي، والاهتمام الفوري بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وإبداء الاحترام الواجب للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وخاصة تصفية معسكر جوانتانامو الذي أصاب سمعة الولايات المتحدة الأخلاقية والقانونية. ولكن الحقيقة التي تبدت بعد ذلك هي عكس ذلك تماماً. فقد تردد أوباما في إغلاق جوانتانامو، ولم تغير الولايات المتحدة موقفها من المحكمة الجنائية الدولية رغم أنها توظف هذه المحكمة لخدمة أغراضها، وهو الموقف المعادي المعروف الذي صدر بشأنه قانون الكونجرس عام **٢٠٠٢** يوم بدء المحكمة بعملها، ويسمى حرب لاهاي، ويعني أن بداية عمل المحكمة هو إعلان حرب على الولايات المتحدة بسبب كثرة جرائم السلطات الأمريكية، كما فسر القانون على أنه إعلان حرب من جانب واشنطن على هذه المحكمة رغم مشاركة

واشنطن في صياغة نظامها الأساسي في مؤتمر روما. أما موقف واشـنطن مـن قضية تغير المناخ والبروتوكولات التي تعالجه فلـم يتغـير هـو الآخـر. بـل إن واشنطن في عهد أوباما قد سجلت على نفسها بما يكفي أنها شريك في جرائم إسرائيل. ولعلنا نذكر أن محرقة غزة التي وقعت بين السابع والعشريـن مـن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والثامن عشر من كانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٩ قـد وقعت في الأيام الأخيرة من عهد الرئيس بوش، ورفض الرئيس أوباما التعليق عليها حتـى تـولى السـلطة في ١٩ كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٩ فسـجل أوبامـا موقفـاً بـالغ السـوء ينـاقض تمامـاً مـا بشرنـا بـه في حملتـه الانتخابيـة وفي تصريحاته وفي خطابه الشامل في جامعة القاهرة في الرابع من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ الذي كان قد خدّر به العالم الإسلامي. صحيح أنه بادر في اليوم التـالي لتوليه السلطة إلى تعيـين مبعـوث خـاص للبحـث في تسـوية الصراع العـربي الإسرائـيلي، ولكـن هـذا المبعـوث لقـي مـن إسرائيـل مـا لا يشرف الولايـات المتحدة في علاقاتها العربية والإسلامية، ثم قام الرئيس بوش بمباركـة محرقـة غزة مثلما قام بتهنئة أبي مـازن عـلى نجـاح الأمـن الفلسـطيني في رام اللــه بقتل اثنـين مـن مجاهـدي حـماس، حيـث كانـت إسرائيـل تطـاردهما منـذ سنوات، فمكنت إسرائيل السلطة مـن قـتلهما. وقـال أوبامـا في تهنئتـه: إنـه سعيد بنجاح التعاون الأمنـي بـين إسرائيـل وأبي مـازن في مكافحـة الإرهـاب الفلسـطيني؛ أي المقاومـة. مـن ناحيـة أخـرى عارضـت الولايـات المتحـدة في المحاكم الدولية كل إدانة لإسرائيل رغم الإذلال الإسرائيلي للولايات المتحـدة في

فلسطين، فعارضت واشنطن إنشاء لجنة جولدستون وحاولت عرقلة عملها، وبعد صدور تقريرها حاربت التقرير في كل موقع، ومارست ضغوطاً رهيبة على أعضاء مجلس حقوق الإنسان حتى لا يعتمد التقرير، ثم قام الكونجرس الأمريكي بإصدار قرار بأغلبية ساحقة يرفض فيه التقرير ويتهمه بالتحيز ضد إسرائيل. أما القدس، وهي كعبة المسلمين الأولى، فيتم تهويدها وهدم الأقصى بمباركة أمريكية، وهذه هي رسالة السلام والمحبة التي أرسلها أوباما إلى العالم الإسلامي. فإذا كان العبث الأمريكي في القدس وباكستان وأفغانستان والعراق والصومال ودارفور مستمراً فهل يظن أوباما أن هذه المناطق تقع في أوربا وليس في قلب العالم الإسلامي؟ وماذا أضافت رسالته المبشرة التي أكد فيها عزمه على فتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي؟ وكيف أصابه العجز الأخلاقي عندما يدعم حق إسرائيل في قتل الفلسطينيين وإبادتهم ويتحدث في الوقت نفسه عن العدل والقانون والإنصاف في العلاقات الدولية.

فلماذا يشجع أوباما إسرائيل على جرائمها ويدافع عن هذه الجرائم ويحول دون محاكمة إسرائيل وقادتها على هذه الجرائم؟. وهل يكفي أن نفسر ذلك في ضوء إحياء أوباما للتقليد الأمريكي المتحيز تماماً لإسرائيل، أم إن أوباما يدرك بخبرته القانونية الأكاديمية بأن محاكمة إسرائيل سوف تجر إلى محاكمة الولايات المتحدة، فالمساهمة الإجرامية لواشنطن ربما أهم من دور الفاعل الإسرائيلي؛ لأنه بغير ضمان هذه المساندة العسكرية والمادية والحماية الدبلوماسية والقانونية لترددت إسرائيل مرات في ارتكاب

هذه الجرائم، بل إن أوباما يبرر سياسة الاغتيالات الإسرائيلية التي يدينها القانون الدولي، كما يدافع أوباما عن نشاط الطائرات الإسرائيلية بدون طيار التي تفتك بالفلسطينيين؛ لأنه يقوم بالعمل الإجرامي نفسه في باكستان وأفغانستان، ويمعن في توريط الجيش الباكستاني حتى تنهار الدولة الإسلامية الأولى في العالم، وتتولى إسرائيل الإشراف على قدراتها النووية وتسلمها لقمة سائغة لأعدائها.

لقد أصبح واجباً أن نضم واشنطن وبعض الدول الأوربية التي ساندت محرقة غزة عسكرياً، وساهمت في حملة التبريرات السياسية، إلى قادة إسرائيل في تقرير جولدستون، ولذلك أناشد المنظمات الحقوقية في أوربا والولايات المتحدة أن تقوم برفع دعاوى ضد الحكومات الألمانية والفرنسية والهولاندية والبريطانية والإيطالية داخل هذه الدول بتهمة التواطؤ على ارتكاب هذه المحرقة. كما يجب أن ترفع دعاوى أمام القضاء الأمريكي ضد رموز الإدارة الأمريكية وأن يتم توثيق تصريحات وتعليقات القيادات السياسية في هذه الدول والمؤيدة لهذه الانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الدولي. وقد يضاف إلى ذلك جرائم هذه الحكومات عندما تسترت على إنشاء المخابرات الأمريكية لسجون سرية خدعة للشعوب الأوربية حتى تجري فيها عمليات التعذيب لمعتقلي جوانتانامو والملف الأسود الذي قدمته لجنة التحقيق من البرلمان الأوربي ضد هذه الحكومات.

(١٢)

لماذا لا تعلن الأمم المتحدة
ذكرى سنوية لمحرقة غزة؟

المحرقة التي تـدعي إسرائيـل أنهـا وقعـت لليهـود في ألمانيـا لم تعـد ميزة لليهود يجمعون عليها الأموال ويبتزون بها المواقف بعد أن عاقبـت محكمة نورمبرج كبار القادة العسكريين والسياسيين، وبعد أن سلم العالم لإسرائيل بأن تتعقب من تشاء من مواطني أي دولة داخل أراضي الدولـة الأخرى، وإحضاره إلى محاكمها لمعاقبته عـلى مشـاركته، ولـو بـالوهم، في هذه المحرقة، ونحن نعتقـد أن هـذه المحرقـة، إن وقعـت فإنهـا جريمـة، لكن الشكل الذي قدمت به والحصـانة التـي أحيطـت بهـا ضـد البحـث والتساؤل والتشكيك حجر عـلى حريـة البحـث والفكـر التـي تفخـر بهـا أوربا، ولكنها قبلت أن تستذل هذه الحرية وأن تقيد عندما يتعلق الأمـر بالمحرقة اليهودية في هذه المجالات الثلاثة: معاقبة الجناة فوراً وميـدانياً، وانتزاع من تبقى منهم إلى القضاء الإسرائيلي الذي لم يكن موجـوداً أصـلاً وقت المحرقة، فـابتكر نظريـة وكالـة إسرائيـل عـن دم جميـع اليهـود في جميع العصور، وأخيراً الابتزاز السياسي والمـالي. اسـتثمرت إسرائيـل هـذه

المحرقة استثماراً بشعاً، لكن الابتـزاز وصـل إلى الأمـم المتحـدة التـي قـررت جمعيتها العامة اعتبار يوم **٢٧** كانون الثاني/ينـاير مـن كـل عـام هـو ذكـرى المحرقة، وحددت إسرائيل طقوس الاحتفال بهذه الـذكرى. وعنـدما ارتكبـت إسرائيل محرقة غزة فإنها بذلك أذهلت العالم الذي تساءل في دهشة: كيـف لأحفاد ضحايا المحرقة اليهودية أن يقيموا محرقة أنكى لشعب آخـر آمـن في وطنه لم يقدم لليهود سوى الضيافة، ولم يلق مـنهم سـوى الإبـادة والعنـت؟ كان الدرس الأول الذي ردده أطفال اليهود في أوربا هو أن اليهود لم يعـودوا وحدهم ضـحايا المحرقـة، بـل يشـاركهم الفلسـطينيون، فهـم ليسـوا ضـحايا المحرقة نفسها، ولم ينافسوا اليهود في المعاناة من هذه المحرقة، وإنمـا تحـول اليهـود الضـحايا إلى جلاديـن للأبريـاء الفلسـطينيين. ولـذلك فـنحن نطالـب بالإجراءات نفسها لضحايا محرقة غـزة. نريـد أن يتحـرك العـالم العـربي مـع رئيس الجمعية العامة الحالي، الرجل المنصف الذي آلمه بـرود العـالم العـربي مع ما حدث في غزة، وأبدى غيرة على غزة أكثر بكثير مما أبداه العرب، حتى تقرر الجمعية العامة قبل برود الحدث يومـاً لـذكرى محرقـة الفلسـطينيين، ليكن يوم بداية المحرقة **٢٧** كانون الأول/ديسمبر حتى يحتفل العالم يوم **٢٧** كانون الثاني/يناير بذكرى محرقـة اليهـود، وتجـري الدراسـات للمقارنـة بـين المحرقتين والدروس المستخلصة حتى يتفادى العالم محارق جديدة.

من ناحية أخـرى أن تعطـى الـدول العربيـة الحـق في تعقـب اليهود والذين اشتركوا في محرقـة غـزة، وأن يسـلم العـالم بخطفهـم مـن أي

مكان يوجدون فيه، أو أن يسلموا من أي دولة يزورونها، أو يحاكموا في أي دولة على هذه المحرقة. نريد ثالثاً مساعدة عاجلة لإعمار غزة بأن يفرض العالم على مصر وإسرائيل فتح المعابر، حيث لا تزال جريمة المحرقة مستمرة بالحصار والإغلاق والإرهاب الصهيوني والصمت العالمي. لقد سقط القناع الذي لبسته إسرائيل وأوهمت به العالم كله أن اليهود ضحايا غيرهم، وأنها الطرف الضعيف المسالم وسط بحر من الكراهية. وأدرك العالم مدى البربرية والحقد واللاإنسانية التي يتسم بها سلوك إسرائيل (المتحضرة)، شعب اللـه المختار خصيصاً لإبادة بقية مخلوقات اللـه.

من ناحية ثالثة: يبدو أن الأمم المتحدة قد سلمت لإسرائيل بالحق في إبادة الشعب الفلسطيني بعد أن أغمضت عينيها عن جرائمها في فلسطين. فقد رفضت إسرائيل مهمة لجنة التحقيق التي يرأسها القاضي النزيه جولدستون وهو يهودي من جنوب إفريقيا، وله باع طويل في التحقيقات الجنائية الدولية، بناء على توصية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بعد نظره في تقرير يهودي آخر هو ريتشارد فولك مبعوث المجلس إلى فلسطين لحقوق الإنسان. لجنة جولدستون هي لفحص الأدلة المتوافرة عن محرقة غزة، وحيث أبعدت إسرائيل ريتشارد فولك، وهو يهم بدخول الأراضي المحتلة قبيل بدء المحرقة. كانت إسرائيل قد رفضت دخول لجنة لتقصي الحقائق في جرائم شارون في جنين عام **٢٠٠٢** بعد أن تدخلت إسرائيل في اختيار أعضاء اللجنة، بل إن الأمين العام كوفي عنان حينذاك كلف لجنة إدارية بتقديم تقرير أنكر وقوع

أية جـرائم في جنـين، مـع أن إسرائيـل تعـترف بوقـوع هـذه الأحـداث التـي تعتبرها مشروعاً ضد (الإرهابيين) الفلسطينيين.

الخلاصة، الفرصة سانحة أمام العالم العربي حتى تعلن الجمعية العامـة يوم **٢٧** كانون الأول/ديسمبر من كل عام ذكـرى محرقـة غـزة لتـذكر العـالم بالإنجاز (الحضاري) الذي حققه أحفاد محرقة اليهود قبل ستة عقود.

(١٣)

بعد حادثة ليفني

هل توقف إسرائيل قطار العدالة؟

حادثة ليفني في لندن أفزعت الحكومتين الإسرائيلية والبريطانية، منذ اضطرت تسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل السابقة، ورئيس حزب كاديما المعارض وفق الرواية الإسرائيلية، إلى إلغاء زيارة كان مقرراً القيام بها إلى لندن للمشاركة في مؤتمر الصندوق اليهودي بعد أن علمت أن قراراً قضائياً صدر بتوقيفها بناء على طلب المحامين عن أسر ضحايا محرقة غزة، ولكن المحقق أنه تم تهريبها بعد صدور القرار. وكانت ليفني أحد أقطاب القيادة الإسرائيلية التي أشرفت على محرقة غزة، كما أنها تفخر بذلك، وتعتبر هذه المحرقة عملاً مشروعاً. ولكن العالم رأى بنفسه ما جرى، وبدأ يعيد النظر في الصورة الرومانسية لإسرائيل، وبدأ يتنبه إلى تحدي إسرائيل للقانون الدولي وعدم اعترافها إلا بقانونها ومحاكمها. وكان محامو الضحايا قد بدؤوا في تعقب المجرمين الإسرائيليين في كل العواصم الأوربية التي تعترف لمحاكمها بالاختصاص القضائي الدولي، وحيث يجوز لهذه المحاكم أن

تختص بمحاكمة أي متهم مهما كانت جنسيته، وأياً كان مكان وقوع الجريمة، ولكن هذا المسلسل الذي بدأ حتى قبل محرقة غزة كان يواجه دائماً إجراءات قانونية لتخفيف قبضة مبدأ الاختصاص العالمي للمحاكم الوطنية.

ولكن بعد محرقة غزة وبشكل أخص بعد نشر تقرير جولدستون أصبح هذا التقرير دليلاً قوياً على جدية الاتهام الذي يطمئن القاضي إلى إصدار أمر الاعتقال توطئة للمحاكمة. وبذلك أخذت جهود تعقب وملاحقة المجرمين الإسرائيليين دفعة قوية؛ فعمدت إسبانيا مثلاً إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية بحيث تقصر اختصاص المحاكم الإسبانية في هذا النوع الخطير من الجرائم على المتهمين أو الضحايا من الجنسية الإسبانية.

أما في بريطانيا، فقد شهدت الملاحقات قفزة هائلة؛ كانت أبرزها في أيلول/سبتمبر ضد ايهود باراك، لولا أن القاضي البريطاني حيل بينه وبين توقيفه بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية. أما في حالة ليفني، فهي لا تتمتع أصلاً بالحصانة، ولذلك كان من السهل إصدار قرار التوقيف، ثم اضطرت المحكمة إلى سحب القرار.

ولكن الملاحظ أن إسرائيل انتقدت الحكومة البريطانية لتهاونها في حماية الشخصيات الإسرائيلية، وحذرت إسرائيل بأن بريطانيا لن تتمكن بذلك من المساهمة في عملية السلام مادامت عاجزة عن حماية الشخصيات الإسرائيلية ضد التعقب القضائي. وقد أبدى وزير

خارجية بريطانيا صدمته وأسفه لما حدث، ووعد بدراسة الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك في المستقبل.

فماذا يمكن لبريطانيا وإسرائيل أن يفعلاه حتى تشل يد القضاء البريطاني عن تطبيق القانون البريطاني والقانون الدولي؟ الطريق الوحيد الممكن أمام هذا المأزق هو أن يتم تعديل قانون حصانة الدول حتى يمكن أن يهتدي إليها القاضي البريطاني فلا يعرض علاقات الحكومة للخطر مع إسرائيل حتى تتمكن إسرائيل من الإفلات من العقاب، ولكننا نشك كثيراً في أن يفلح مجلس العموم في صرف القضاء عن تطبيق القانون الدولي؛ لأن القضية تستند أساساً إلى التزامات بريطانيا الناتجة عن عضويتها في المعاهدات التي تعد أساس تجريم الأعمال الإسرائيلية، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس لعام **١٩٤٨**، ومعاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة. يبدو أن زمن إفلات إسرائيل قد بدأ في الأفول، لعلها تهتدي إلى طريق السلام الحق.

(١٤)

العالم العربي والخيارات البريطانية

عقب قضية ليفني

يبدو أن بريطانيا تواجه مشكلة وفضيحة، أما المشكلة؛ فهي تصاعد الحملة الرامية إلى محاكمة المجرمين الإسرائيليين استناداً إلى تقرير جولدستون الذي سيظل دليل إدانة مهما حاولت إسرائيل أن تحتويه أو تحاربه أو تسقطه من الحساب، كما سيظل شبح ضحايا محرقة غزة يطالب بالثأر من أحفاد الهولوكوست اليهودي في ألمانيا. في هذا المسار يمثل صدور قرار اعتقال ليفني وزير الخارجية الإسرائيلية السابقة أعلى درجات التصعيد ضد ثلاثي القيادة الصهيوني في هذه المحرقة. وإذا كان إيهود باراك وزير الدفاع قد أفلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من الاعتقال؛ لأن حصانته الدبلوماسية وقفت حائلاً بينه وبين القضاء البريطاني، كما تجنب غيره من كبار القادة العسكريين الصهاينة الذين يترددون على بريطانيا السفر إليها، فإن بريطانيا صارت يقيناً كابوساً للصهاينة بفضل يقظة المدافعين عن حقوق الضحايا ونزاهة القضاء البريطاني.

وأما الفضيحة فهي أن هناك افتراضاً قوياً بأن ليفني قد زارت

بريطانيا، ولم تعتذر عن الزيارة، كما تردد في المصادر الإسرائيلية وحدها أنه تم تهريبها حتى تفلت من قرار الاعتقال. وهناك دليلان على ذلك؛ الدليل الأول، هما الحدة والفزع اللذان اتسم بهما رد فعل بريطانيا وإسرائيل وكذلك تصريحات ليفني المتسمة بقمة التحدي. والدليل الثاني، هو أن أمر الاعتقال لا يصدر إلا إذا تحققت المحكمة أن المتهم موجود بشخصه على الأراضي البريطانية. فقد لوحظ أن وزير خارجية بريطانيا ميليباند تعاطف بشكل ظاهر، وبلا تحفظ، مع انفجار الغضب الإسرائيلي كما سمته صحيفة التايمز البريطانية الصادرة في ٢٠٠٩/١٢/١٦، ووعده القاطع بأنه سيسعى في تعديل الإجراءات المؤدية إلى مثل هذه المواقف المحرجة. أما مذكرة الخارجية الإسرائيلية فقد عمدت إلى أعلى درجات اللوم للحكومة وتهديدها لها؛ بأن إسرائيل سوف تحرمها من القيام بأيّ دور في عملية السلام في المنطقة. ونبهت المذكرة الإسرائيلية بريطانيا إلى ضرورة منع ما أسمته (التجاوز) للنظام القانوني البريطاني ضد إسرائيل ومواطنيها من جانب العناصر المناهضة لإسرائيل التي تمارس الإرهاب الدولي. وكانت عبارات نتانياهو في لقائه مع السفير البريطاني في إسرائيل الذي استدعاه على عجل مطابقة لتصريحات ليفني ومنطق إسرائيل وشعورها بالظلم والإحباط، حيث شدد نتانياهو رئيس الوزراء، الذي لم يترك هذه المهمة لوزير الخارجية دلالة على خطورة الحادث القصوى، على أن إسرائيل كانت تتوقع أن تعمل بريطانيا ضد هذه (الظاهرة اللاأخلاقية)، التي تحاول أن تدمر حق إسرائيل في الدفاع عن

النفس، وهي العبارة نفسها تقريباً التي انتقدت بها إسرائيل جولدستون وتقريره. معنى ذلك أن إسرائيل لا تزال تصر على أن المحرقة كانت دفاعاً عن النفس، وأن محاولات تحقيق العدالة للضحايا ظاهرة لا أخلاقية، ونسيت إسرائيل أنها لا تزال تتعقب وتلاحق من تقرر هي أنهم متورطون في المحرقة اليهودية التي تقوم على رواية يهودية تم تحصينها كالكتب المقدسة ضد أي رواية مخالفة، ثم أكدت إسرائيل لنفسها الحق المطلق في الاتهام والمحاكمة.

والحق أن قضية ليفني وضعت بريطانيا في مأزق كما وضعت إسرائيل في محنة. أما مأزق بريطانيا، فهو أنها عليها أن تختار بين استقلال قضائها واحترام قانونها الذي منح هذا القضاء اختصاصاً عالمياً بالقانون البريطاني المنفذ لاتفاقيات جنيف الأربع، والصادر عام ١٩٥٧، وبذلك توقَّظ إسرائيل على الحقيقة التي يجب أن تتجرعها، وهي أن مبدأ الاختصاص العالمي هو أصلاً اختراع صهيوني يهدف إلى إطلاق يد إسرائيل وحلفائها في ملاحقة المتورطين في محرقة اليهود في ألمانيا، بل إن القانون الجنائي الدولي والقضاء الجنائي مدين لجهودهم بشرط ألا يطبق إلا على أعدائهم، ويمتنع على غيرهم استخدام القانون والقضاء مما أدى إلى اهتزاز صورة العدالة الدولية أمام كل المراقبين والباحثين.

أما الخيار الثاني فهو الالتفاف على القانون أو القضاء حتى يفلت المجرمون من العقاب قربى للعلاقات السياسية بين

بريطانيا وإسرائيل. وقد سبق لبلجيكا وإسبانيا أن عدلت قوانينها حتى تحرم القضاء من تطبيق التزامات هذه الدول في القانون الدولي الإنساني وحتى يفلت الصهاينة من العقاب؛ وهو الأمر الذي أدانته المنظمات الحقوقية والإنسانية العالمية.

في عملية الاختيار يجب على العالم العربي والإسلامي أن يتدخل، وألا يترك بريطانيا نهباً لابتزاز إسرائيل والقوى الصهيونية. ذلك أن العلاقات الاستراتيجية التي أكد عليها وزير خارجية بريطانيا مع إسرائيل لا يجب أن تكون على حساب التطبيق العادل للقانون الدولي أياً كانت جنسية الجاني، حتى تثق الشعوب في بصيص العدالة المتبقي من جور السياسة والمصالح. وإذا كان لبريطانيا مصالح مع إسرائيل، فإن مصالحها مع العالم العربي أعظم خطراً، وأنه في علاقات بريطانيا مع العرب، تصبح خسارة بريطانيا مؤكدة إذا قرر العرب الدخول في هذا الخيار وحسمه لمصلحة النظام القانوني البريطاني والعدالة الدولية قبل أن يكون في مصلحة العرب، خاصة أن بريطانيا هي التي أنشأت إسرائيل، وسبق لزعمائها أن اعتذروا للشعب الفلسطيني عما ألحقوه به، أما في علاقة بريطانيا بإسرائيل؛ فإن الخاسر في هذا الخيار هو إسرائيل؛ لكي تدرك إسرائيل المدللة أن جرائمها في غزة كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وهذه الصدمة هي التي سوف توقظ إسرائيل وتدفعها إلى طريق السلام الحقيقي، وعملية السلام الجادة وليس السلام الهزلي الذي تلوح إسرائيل لبريطانيا بحرمانها من المشاركة في صنعه.

أمام بريطانيا أن تضرب مثلاً في احترام نظامها والتزاماتها، وتسهم في التكفير عما اقترفته بحق الفلسطينيين والعرب بزرع هذا الخنجر في خاصرة الأمة سرطاناً يفري جسدها، أو أن تنصاع للضغوط الصهيونية العاتية فتعدل قانون **١٩٥٧** بحيث تلزم القضاء باستشارة الحكومة في كل حالة تربك علاقات الحكومة بحلفائها، وهذا هو الطريق الأيسر مادام العرب غافلين أو عن الأمر منصرفين.

إذا تحرك العرب فسوف تكون بريطانيا أهم السوابق، فيعتدل ميزان العدالة وتثمر جهود الملاحقة، وترغم إسرائيل على السلام، أما إذا استناموا وراهنوا على غيرهم بدعواتهم وابتهالاتهم، فسوف تجد هذه الجهود محاولات الإفلات المحبطة. وعلى الجامعة العربية أن تتحرك لتنفيذ قرار قمة الكويت الاقتصادية بدعم جهود الملاحقة، حتى يعوض العرب عن عجزهم عن منع إسرائيل من محرقة جديدة قريباً سيكون تقاعسهم من أهم دوافعها، وحتى تدب الروح في مبادرة السلام العربية، ويأخذ العالم العربي مأخذ الجد ولو لمرة واحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر **١٩٧٣**.

(١٥)

لماذا الجدل حول

سلاح المقاومة في فلسطين؟

المقاومة بشكل عام في العالم العربي، خصوصاً في لبنان وفلسطين مادامت ضد إسرائيل، أصبحت محظورة دولياً باعتبارها منظمات إرهابية، أما العصابات الصهيونية التي اجتاحت فلسطين بمساعدة الجيش البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد كانت منظمات مقاومة (الاحتلال البريطاني) لبلاد اليهود، في مسرحية لم تخفَ على أحد، ودفعت اليهود إلى إصدار ما أسموه إعلان الاستقلال، أي إن قيام هذا الكيان الغاصب كان إعلاناً لاستقلالهم عن بريطانيا، وعن الفلسطينيين الذين اغتصبوا - كما يزعمون - فلسطين. هذه المسيرة المعكوسة هي التي دفعت إسرائيل إلى طمس الحقائق، فأصبح المعتدي مدافعاً عن نفسه، في حين أصبح المدافع عن نفسه معتدياً غشوماً، هكذا صُوِّرَ حزب الله في لبنان وكذلك حماس والمنظمات الفلسطينية في فلسطين. أما في لبنان فنعلم أن التصدي لحزب الله بلغ قمته في هذا العدوان الغاشم الذي قامت به إسرائيل ضد لبنان عام ٢٠٠٦، ولما أخفقت إسرائيل

استصدرت من مجلس الأمن القرار **١٧٠١** الذي يدين حزب الله، ويحظر توريد السلاح إليه، ويدعو إلى تفكيكه والعودة إلى الشرعية داخل لبنان، وأن يكون الجيش اللبناني هو المسيطر عسكرياً على كلّ الأراضي اللبنانية، وهذا مطلب طبيعي في ظروف غير طبيعية، وتضع مطلباً عادياً لبلد يعيش ظروفاً غير عادية، ولهذا أصبح سلاح حزب الله موضوعاً للحوار اللبناني، كما أصبح موضوعاً في الدبلوماسية الدولية، ولا يزال الأمين العام للأمم المتحدة يقدم تقريراً لمجلس الأمن سنوياً حول مدى التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن **١٧٠١**، خاصة فيما يتعلق بسلاح حزب الله. ونحن نؤكد أنه لا مانع من نزع سلاح حزب الله بشرط نزع سلاح إسرائيل، لأن حزب الله وليس الجيش اللبناني، من الناحية العملية، هو المقابل للجيش الإسرائيلي. أما في فلسطين فقد أظهرت المحرقة الإسرائيلية في غزة مدى الحقد الذي يكنه الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، ثم ظهرت موجة عاتية ضد سلاح المقاومة لمجرد أن حماس كانت لا تزال تطلق صواريخ من غزة ضد إسرائيل، وصورت واشنطن وإسرائيل ومعهما دول غربية كثيرة الأمرعلى أن هذه الصواريخ مستوردة من إيران، وأن الحرب كانت بين إيران في صورة حماس وإسرائيل، ووقعت وزيرتا خارجية إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقاً في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩**، وقبيل وقف أعمال الإبادة الإسرائيلية، اتفاقية تقضي بالتعاون على الحدود بين غزة ومصر، وفي البحار والمحيطات، لتعقب الأسلحة المصدرة من إيران إلى حماس، بل أعطت الدولتان لنفسيهما الحق

في تفتيش السفن لهذا الغرض، ومعاكسة السفن الإيرانية في مختلف البحار حتى تثبت أنها لا تحمل أسلحة لحماس. والغريب أن الدول العربية قد سكتت تماماً وكأنها تسلم بأن حماس منظمة إرهابية، مثلما سكتت على مصادرة المؤسسات والشركات التي اتهمت بأنها تهرب أموالاً إلى حماس، وأصبحت قضية تهريب الأسلحة إلى حماس مشكلة دولية كبرى، ووقفها يؤدي إلى السلام والاستقرار في ربوع المعمورة، وقد استباحت إسرائيل أيضاً ضرب الأنفاق التي حفرت على الحدود بين مصر وغزة، وامتد الضرب إلى الأراضي المصرية بالطبع دون تعليق من جانب الحكومة المصرية.

ومعنى ذلك أن نقطة البداية هي اعتبار المقاومة إرهاباً، ومن ثم يصبح سلاح المقاومة محظوراً، وتزويد المقاومة بالسلاح يعتبر تهريباً مادام السلاح الذي يدعم المقاومة وتستخدمه ضد إسرائيل محظوراً، فخطر المقاومة يمتد إلى حظر كل ما يتعلق بها، وكأن العالم يريد أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فلا يكترث العالم بمطالبة إسرائيل بالانسحاب، كما أنه أبدى اهتماماً فائقاً بمنع كل ما يعكر صفو الاحتلال ويؤرقه من جانب المقاومة. وقد ترتب على هذه الحقيقة أن بعض الدول الأوربية مثل فرنسا قد أبدت استعدادها للمساهمة في قوة بحرية في إطار الاتحاد المتوسطي لمراقبة الشواطئ السعودية والفلسطينية لهذا الغرض، مما يظهر أن الاتحاد المتوسطي الذي انضمت إليه بعض الدول العربية يعمل ضد المصالح العربية.

والحق أن مشروعية المقاومة تستمد من عدم مشروعية الاحتلال، ومن جرائم العدوان المستمر، ولكن المشكلة هي في الموقف العربي الذي لم يجرؤ على أن يتخذ موقفاً واضحاً من المقاومة الفلسطينية، وأغلب الظن أنه يعتبرها عملاً إرهابياً، وإن سلوكه تجاه المقاومة يشهد على ذلك تماماً، مثلما لا يمانع ما قررته أوربا والولايات المتحدة من أن حزب الله أيضاً منظمة إرهابية، وكل من تجرأ على إسرائيل لوقف عدوانها أو مشروعها الإجرامي يعتبر إرهابياً خالصاً. فمتى يدرك العرب أنهم يختانون أنفسهم، وأنهم فقدوا البوصلة الصحيحة لوجهتهم، فكانت إسرائيل هي المستفيد الأوحد، وكانت الحقوق العربية والسيادة العربية هي الضحية في هذه الملحمة؟

في إطار الرؤية العربية طالبت منظمة العفو الدولية بفرض حظر الأسلحة على المقاومة الفلسطينية، واعتبرت أن المقاومة تقف على قدم المساواة مع إسرائيل، مع إدراكها لحجم القوة العسكرية لإسرائيل والصناعة العسكرية في إسرائيل، وأن إسرائيل أصبحت خامس أكبر مورد للسلاح في العالم مقارنة بالقدرات المتواضعة للغاية للصواريخ محلية الصنع. ولولا أن منظمة العفو الدولية، كمنظمة إنسانية، قد استنفدت شجاعتها في هذا التقرير، لكان جديراً بها أن تطالب العالم بمنع تصدير السلاح الإسرائيلي، وهو يمثل نسبة بسيطة من التسلح الإسرائيلي، والتصدي لاستخدام إسرائيل لهذا السلاح الإسرائيلي والأجنبي في هذه العربدة ضد الفلسطينيين، بل تطالب العالم بالوقوف ضد العدوان الإسرائيلي،

وبتسليح المقاومة التي تدافع عن شعبٍ أعـزل ضـدَّ هـذه القـوى الغاشـمة، التي يقدم قادتها أنواط الشرف والشجاعة للجنود المعتدين، وتقـيم معرضـاً لعرض الأسلحة الجديدة التي استخدمت في عدوانها على غزة.

(١٦)

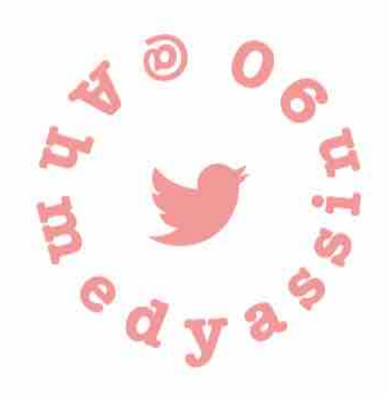
إسرائيل في مواجهة قيم
الحضارة الإنسانية

كان واضحاً منذ البداية أن إسرائيل تريد أن ترتكب محرقة مروعة ضد سكان غزة، كما كان واضحاً أن إغلاق القطاع وإحكام الحصار حوله من جميع الجهات لأكثر من ثلاث سنوات كان مقدمة ضرورية لإنجاح المحرقة. كان ذلك واضحاً ومفهوماً للعالم العربي والديمقراطيات الغربية التي كانت جاهزة لتزويد إسرائيل بالذخائر والأسلحة خلال المحرقة. وكانت دائماً تبرر لإسرائيل حقها في الإبادة، ثم انصرفت بعد المحرقة إلى مهاجمة المقاومة التي كان يجب عليها وفق المنطق الديمقراطي الغربي ألا تقاوم الهجوم الإسرائيلي أو تؤذي إسرائيل، وهي تقوم فيما يبدو بمهمة مقدمة متفق عليها بين أطراف كثيرة، ويبدو أن هذه الأطراف شعرت بالإحباط بسبب عدم الإحراق الكامل لسكان غزة، وكأن الدمار الذي سيلحق بكل ما عاش في غزة لعقود قادمة غير كاف لإشباع الرغبة الشريرة لديهم في الإبادة.

كانت الصورة توحي بالكثير. أول ما توحي به هو أن المقاومة

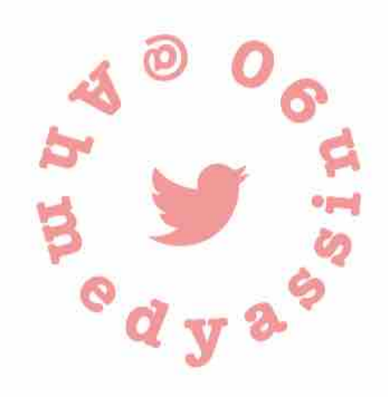
في القاموس العربي والدول المعاصرة خاصة لإسرائيل من المحرمات، وعقوبتها التدمير إحراقاً، وكأنّ ما توحي به أن التقارب من إسرائيل هو عين الحكمة، بل إن الحكمة نفسها هي التعاون مع إسرائيل، مما أدى إلى خلط الأوراق في الساحتين الفلسطينية والعربية، وبدت رام الله، وكأنها تعيش في نعيم، أو على الأقل لم تلق ما لقيت غزة، رغم أن مآسي جنين **٢٠٠٢** لا تزال حية في نفوسهم، وذلك كله بسبب الاعتدال والحكمة وليس التطرف والمقاومة، مما أدى أيضاً إلى تمزق غريب ومشاعر متضاربة بين أبناء الشعب الواحد، لولا أنه رأى المحرقة لكل الفلسطينيين في كل فلسطين بما فيها إسرائيل.

في **٢٠٠٩/١/٢٠** أعلنت الدول أعضاء الاتحاد الأوربي بأنها سوف تساهم عسكرياً في حصار غزة جواً وبحراً وبراً لمنع تهريب الأسلحة إلى المقاومة، لأنها ترى أن المقاومة هي مدخل إيران إلى ساحة الشرق الأوسط، وكأنها تريد أن تسوي إسرائيل القضية بطريقتها دون إزعاج لها بالمقاومة. وكان لافتاً أن قمة شرم الشيخ غلب عليها تأكيد الحماية لإسرائيل ضد الإرهاب، وقد تناول الزعماء الأوربيون العشاء يومها مع أولمرت وأعضاء نظامه في القدس لتقديم الضمانات اللازمة لتأمين بطش إسرائيل للمنطقة.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

مصر ومأساة غزة


@Ahmedyassin90

(١)

الدور المصري في أحداث غزة

وتداعياته ومستقبله

أثـار الـدور المصري جـدلاً واسـعاً في العـالم العـربي وخارجـه، ويـتراوح تفسيره بين متواطئٍ وضحية البراءة وحسن النية في التعامل مع إسرائيـل، أو أنه دور المحرض على هذه الأعمال في غزة، وفي كل الأحوال فإن هـذا الـدور حاسم ولاشك في إنقاذ الموقف أو تركه يتـدهور. فمـن المعلـوم أن مصر قـد فقدت تأثيرها لدى إسرائيل وفي المنطقة بفقـدان دورهـا الإقليمـي، منـذ أن قررت أن تتولى إلى الظل بحجة أنها قد أرهقت من المواجهـة مـع إسرائيـل، وأنها أقنعت نفسها وجزءاً من الشعب المصري بأنها قـدمت مـا يكفـي مـن التضحيات للقضية الفلسطينية، في حين اكتفى العالم العربي ببعض المسـاندة المالية أو الشماتة في بعض الأحيان فيما لقيت مصر من عثرات.

من المعلوم أيضاً أن معاهدة السـلام بـين مصر وإسرائيـل عـام ١٩٧٩ قد عقدت تتويجاً لتجنيـد أمـريكي وصـهيوني لمصر لتحقيـق هذا الهـدف، وهـو عـزل مصر عـن محيطهـا العـربي تحـت عنـوان

السلام الذي تقوده مصر، بصرف النظر عما يردده البعض من أن السادات كان يريد سلاماً شاملاً لكل العالم العربي وللفلسطينيين، ولكن العالم العربي والفلسطينيين خذلوه، وأصبح وحيداً بعد زيارته للقدس، ولم يعد يمثل إلا نفسه في الحسابات الإسرائيلية؛ مما دفع إسرائيل إلى التعامل معه بشكل منفرد. بل إن شامير رئيس وزراء إسرائيل قد أكد حقيقة أخرى في السياق نفسه خلال مؤتمر مدريد يومي **٣٠ و٣١** تشرين الأول/أكتوبر **١٩٩١**، وهي أن إسرائيل تعتبر سيناء التي ردتها معطوبة قانونياً ومعرضة للاستلاب النهائي من مصر مرة أخرى هي كل ما لدى إسرائيل من أراضٍ عربية، واستحالة رد شبر واحد من فلسطين، بل على العكس إن المطلوب هو إخلاء كلّ فلسطين من سكانها (المغتصبين)، وقال شامير صراحة إن (الجشع العربي) دفع العرب إلى ظلم إسرائيل بالمطالبة بأراضٍ محتلة، وهم يملكون **١٤,٥** مليون كم، في حين لا تزيد مساحة كل فلسطين على **٣٠٠٠٠كم**؛ أي أقل من نصف مساحة سيناء. هكذا خرجت مصر من السباق بحجة أنها أنهكت، وأن ما تنفقه على المواجهة مع إسرائيل يوفر عليها ما يلزم للتنمية والازدهار، كما يقيها ذل السؤال من عالم عربي لا يقدر تضحيات مصر!.

أما على الجانب الآخر، فقد زالت العقبة الكبرى لنمو المشروع الصهيوني، وهذه العقبة هي قيادة مصر للمشروع العربي، رغم انكساره وتعثره منذ عام **١٩٦٧** في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يتحدى المشروع العربي في ركنين أساسيين؛

الركن الأول هو التهام جزء استراتيجي من الجسد العربي، ثم إعطاب الجهاز المناعي للجسد العربي كلّه وصولاً إلى تبديد حلم الوحدة العربية الشاملة، ولذلك استمرّ المشروع الصهيوني في مسيرته، واعتبر زعماء إسرائيل، بمن فيهم أولمرت، أن معاهدة السلام مع مصر لا تقل أهمية عن قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل؛ لأنه لا عبرة لاستمرار دولة في محيط عربي تقوده مصر، يحرمها من التواصل مع العالم الخارجي، ويمنع الشرعية لوجودها بين العرب. بل الأدهى من ذلك أن مصر مبارك فقدت الإرادة السياسية الكاملة تجاه إسرائيل، ليس فقط في مواجهتها، ولكن الأخطر أن هذه الإرادة انعدمت في الشعور بإهانات إسرائيلية وافتئاتها المتكرر على مصر ومصالحها وسيادتها. ولذلك فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد دخلت في نفق غامض جعل مصر في مركز التابع، ودفعها إلى أدوار لخدمة المشروع الصهيوني لا يليق بحجمها وتاريخها وما حباها الله من مكانة وموقع في التاريخ والجغرافيا والسياسة والحضارة، وهو وضع يشبه مع بعض الفوارق موقع صدام حسين في العراق. مع الفارق الكبير بين وزن مصر في كل المنطقة العربية ووزن العراق الذي تم تحجيمه في معظم الأوقات.

يدخل في هذا السياق تلك الصفقات المشبوهة التي أبرمتها الحكومة المصرية مع إسرائيل مثل اتفاق تصدير الغاز المصري لإسرائيل، واتفاق الكويز وغيرهما، وما ارتبط بصفقة الغاز من فضائح أشارت صراحة إلى ذلك اللغز في علاقة مصر مبارك

بإسرائيل، وفسر البعض ذلك تفسيراً لايشفي الغليل، يذهب إلى أن استغراق مبارك في توريث نجله قد دفعه إلى التعامي عن المصالح الوطنية الظاهرة، وعن النقد العنيف الذي يوجه له من كل صوب، وربط البعض بين هذا اللين النادر نحو إسرائيل وتجاوزاتها في حوادث مشهورة؛ مثل قتل بعض الجنود المصريين في رفح بمدافع الدبابات الإسرائيلية، وتأكيد شارون عام ٢٠٠٥ بأن القتلى إرهابيون يهربون السلاح إلى المقاومة الفلسطينية، وكذلك تصريح الرئيس مبارك للإعلام المصري والإسرائيلي بأن وزيرة الخارجية ليفني قد تجاوزت جميع الخطوط معه، ولكنه حريص شخصياً على العلاقات مع إسرائيل، وما تبع ذلك من تصريحات من وزير الخارجية المصري الذي عمق هذا الخط، وبلغ الأمر أن وضع وزير الخارجية المصري على القائمة السوداء في إسرائيل رغم أنه يحاول في كل مناسبة أن يظهر جدارته برضا إسرائيل، وهذا هو مدخلنا إلى تحليل الدور المصري.

طبيعة الدور المصري وخصائصه

هناك نظريات ثلاث؛

النظرية الأولى ترى أن مصر لعبت دوراً يتسم بالتآمر لمصلحة إسرائيل، والدلائل على ذلك كما تسوقها هذه النظرية كثيرة، أهمها أن مصر الرسمية التي تختلف اختلافاً مطلقاً عن مصر الشعبية قد ارتبطت ارتباطاً مصلحياً بإسرائيل، لدرجة أن أولمرت خلال الأزمة التي أثارتها ليفني مع الرئيس ووزير الخارجية في مصر، قال

بالحرف: "لقد مَنَّ الله علينا في إسرائيل بوجود الرئيس مبارك، ولا ندري ماذا كان حالنا لو لم يكن الرئيس مبارك رئيساً لمصر، ولذلك نتمنى له طول العمر، ونشعر بالقلق عند الحديث عن مصر ما بعد مبارك". يسوق أنصار هذه النظرية دليلاً آخر إلى جانب التسامح التام من جانب مبارك فيما تقترفه إسرائيل من آثام، وما تستخلصه من مصالح؛ خصوصاً الغاز الذي يضيع على مصر يومياً **٥٥** مليون جنيه، وهو ما يعكس حجم العلاقة بين الرئيس وإسرائيل.

حجة أخرى وهي أن الرئيس يخشى من الإخوان المسلمين على عملية التوريث بسهولة، ويعتقد أن حماس امتداد للإخوان.

يرتبط بهذه الحجة **حجة ثالثة** وهي أن حماس منظمة إسلامية وأن نجاحها في السلطة، حيث نجحت التجربة منذ بدئها في **٢٧** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٦**، ثم في غزة بانفراد حماس بحكمها منذ **١٥** حزيران/يونيو **٢٠٠٧** سوف يشجع على تولي التيار الإسلامي الحكم في معظم الدول العربية وفي ذلك انتزاع للحكم من يده وخليفته، وتجسيد للعداء الإسرائيلي والولايات المتحدة، مما خلق مصلحة مشتركة بينه مع غيره من بعض الحكام وبين إسرائيل والولايات المتحدة على ضرب تجربة حماس. وهذا هو السبب في نظر هذا الفريق في الانحياز الكامل لأبي مازن ومنهجه.

بل إن هذا الفريق يؤكد أيضاً في **حجة رابعة** أن الصراع في المنطقة هو صراع بين مشروع المقاومة ومشروع الاستسلام للهيمنة

الإسرائيلية الأمريكية، ومصر تقود المشروع الثاني الذي يسمى بمعسكر الاعتدال، ومن الطبيعي أن تساعد مصر إسرائيل على التصدي لحماس بوصفها جزءاً من معسكر المقاومة، مثلما ساعدت التصريحات المصرية إسرائيل، وذلك باعتراف إسرائيل نفسها على التصدّي لحزب الله عام **٢٠٠٦**، مما جعل اندحار إسرائيل عام **٢٠٠٦** نكسة للدوافع المصرية.

أما **الدليل الخامس** على تورط مصر في مساندة الهجوم الإسرائيلي على غزة فهو زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية لمصر وإعلانها عن تفاصيل الحملة الإسرائيلية على غزة، وتصريحات وزير الخارجية في المؤتمر الصحفي مع ليفني ومع أبي مازن يومي **٢٥ و٢٨** كانون الأول/ديسمبر؛ أي بعد يوم واحد من بدء حملة الإبادة في غزة، حيث حمل الوزير المصري حماس صراحة مسؤولية الهجوم الإسرائيلي، وكأنه يقول: إن ما تقوم به إسرائيل هو جزاء عادل بسبب رفض حماس تحذيرات مصر من عدم تجديد الهدنة، رغم أن حماس أثارت الكثير من التحفظات على موقف مصر؛ وأهمها أن مصر لم تلتزم بالنزاهة الواجبة في مسألة الحوار الفلسطيني، وأنها انحازت تماماً لأبي مازن، وأن حماس تشعر فعلاً بأن هناك جفاء من جانب مصر نحوها. وقد استعانت وزارة الخارجية الإسرائيلية بهذه التصريحات وأوردتها على موقعها الإلكتروني باعتبارها مسوغاً للهجوم على غزة، وهو الرأي نفسه الذي أجمع عليه الكتاب المصريون والعرب.

يضاف إلى ذلك الصور التي ظهر فيها الرئيس مبارك وكذلك وزير الخارجية مع ليفني، خاصة صورة الوزير معها وهو يشد بحرارة على يدها والحبور يقفز من عينيه، حيث علق أحد أساتذة الطب النفسي على هذه الصورة بأنها دليل قاطع على ما دار في الغرف المغلقة، خاصة أن ليفني جاءت لكي تعلن الحرب من القاهرة على غزة لتكتسب شرعية عربية ضد حماس. يعزز هؤلاء رأيهم بالحملة الصحفية المركزة في الصحف المصرية والسعودية، واستكتاب عدد ممن لا علاقة لهم بالكتابات السياسية لكي يهاجموا حماس ويشوّهوا صورتها أمام الرأي العام، تماماً مثلما حدث مع حزب الله خلال التصدّي للعدوان الإسرائيلي، بعد أن اعتبره الرئيس مبارك مغامرة، مما استندت إليه إسرائيل في التدليل على أن العالم العربي يريد أن يتخلص من حزب الله، وأنها تقوم نيابة عنه بهذه المهمة.

أما **الدليل السادس** فهو مساهمة مصر في حصار غزة بإغلاق معبر رفح، مع أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة، مثلما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هي الأخرى. وقد رفضت الحكومة المصرية جميع محاولات الحملة الشعبية لإنقاذ غزة، فلا هي أنقذتها ولا هي سمحت بإنقاذها، في الوقت الذي بذلت فيه كل جهد لدعم إسرائيل ومدها بالغاز اللازم، وحرمان غزة، بل وقرى مصرية من هذا الغاز، وبأسعار تصل إلى درجة الهدية، والتصدي للقضاء الإداري المصري وتحقير شأنه؛ لأنه تجرّأ على الحكم بفسخ العقد وإبطال التصرف، والتأكيد على اغتصاب الحكومة المصرية لسلطة مجلس

الشعب الدستورية، وتفضيلها للمصلحة الإسرائيلية على مصالح الشعب المصري فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ورفض دفوع الحكومة بأن تصدير الغاز لإسرائيل يعد خدمة للأمن القومي المصري، أو أنه من أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء أن يبسط رقابته عليها. يضاف إلى ذلك شكوى الدول العربية التي أرسلت المعونات إلى غزة عن طريق العريش من بطء إجراءات الموافقة على نقل الشحنات إلى غزة.

الدليل السابع هو عرقلة مصر عقد القمة العربية دون تدبر لتداعيات هذه الخطوة، ودون أن يكون لهذه الخطوة أي عائد سياسي، حتى إن بعض المعلقين يرون أن مصر استنجدت بتركيا لمداراة التورّط المصري وآثاره وردود فعله المخيفة في الشارع العربي على مستوى العالم، والذي دفع المتظاهرين إلى هتافات وتحرشات بالبعثات المصرية. والأدهى من ذلك أن وزير الخارجية المصري أعلن باعتزاز أن مصر هي التي أحبطت قمة الدوحة.

أما **النظرية الثانية** فترى أن ارتباك الأداء المصري وعدم كفاءته قد دفع إسرائيل إلى الاستخفاف بمصر بناء على دراسة متأنية للدور المصري ورد فعله طوال السنوات الثلاثين الماضية. خلاصة هذه النظرية أن إسرائيل - كعادتها - قد استغلت السذاجة المصرية التي لا تتفق مع لؤم الذئاب الإسرائيلية، وصارت كالأيتام على مآدب اللئام. وقد وجد بعض المسؤولين في الحزب الوطني في مصر أن

هذه النظرية هي أخف الأضرار، وهي أفضل من اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، خاصة أن الحزب الوطني يستعين بعدد من الأبواق الإعلامية في الصحف القومية الذين يهاجمون دون دليل، ويتهمون دون سند مما جعل صورتهم أمام القراء بالغة السذاجة.

أما **النظرية الثالثة** فترى أن مصر هي التي غررت بإسرائيل لكي تقوم بما أسمته مصادر إسرائيلية (المهمة القذرة) ضد حماس، وتحمل المسؤولية الباهظة أمام الضمير والرأي العام، كما أن هذه المهمة تتفق مع استراتيجية إسرائيل في التخلص من حماس طرفاً في المعادلة؛ حتى يسهل على أبي مازن أن يتفاوض على تسوية نهائية مريحة لإسرائيل. ترى هذه النظرية أيضاً أن مصر وبعض الدول العربية قد عانت من الإحراج بسبب تخليها عن المقاومة وانضمامها إلى معسكر (السلام الإسرائيلي)، ولذلك اعتقدت أن تصفية حماس أسهل على يد إسرائيل من الحوار الوطني الذي كانت مصر قد بدأت الإعداد له، وكانت تأمل أن يتم احتواء حماس في خط أبي مازن في إطار هذا الحوار؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ما يسمى في الأدب السياسي العربي مؤخراً بخط المقاومة وخط التسوية. ولا شك أن الموقف المصري قد سمح بتجميد رد الفعل العربي سواء بالعجز أو بالتواطؤ أو بالتوافق أو بالتوازي في أحداث غزة، كما أعطى إشارة الأمان لإسرائيل لكي تستمرَّ في تنفيذ مخططها في غزة، خاصة أن السلطة الوطنية في الضفة الغربية تحرس إسرائيل من أيّ عمليات فدائية انطلاقاً من الضفة، وتعتقل المجاهدين وتحبط عملياتهم وتفخر بذلك.

يترتب على هذا الدور المصري اختفاء الدور العربي، وازدياد توحش إسرائيل؛ ولذلك فإن هناك ثلاثة احتمالات لتطور الموقف المصري والمشهد في غزة.

الاحتمال الأول أن تنجح إسرائيل في السيطرة على غزة بعد تدميرها، وإسقاط سلطة حماس وإنهاء المقاومة، ثم تسليمها لقوة دولية بضمانات حتى تعود لسلطة أبي مازن محملة بهذه القوة وضمانات عدم عودة المقاومة إليها. هذا الاحتمال هو ما تريده مصر وبعض الدول العربية، وهو ما يقوم به الوفد العربي عند كتابة هذه السطور أمام مجلس الأمن لاستصدار قرار شبيه بالقرار **١٧٠١** في لبنان في آب/أغسطس **٢٠٠٦**، لتأكيد أوضاع جديدة تختفي فيها حماس كمقدمة للقضاء على بقية مواقع المقاومة بما في ذلك العراق. يترتب على ذلك في المرحلة القادمة إنهاء القضية الفلسطينية وإبرام اتفاقية سلام مع أبي مازن، ثم فتح الباب أمام بقية الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبذلك تبدأ إسرائيل المرحلة الثالثة في تطبيق المشروع الصهيوني، مما سيؤدي إلى صدام حتمي بين مصر وإسرائيل؛ لأن سيناء سوف تكون جزءاً أساسياً من تداعيات هذا المشروع.

الاحتمال الثاني أن تتمكن حماس من الصمود بأي ثمن، مما يؤدي إلى انكسار الحملة الإسرائيلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تأثيرات خطيرة على الحكومة الإسرائيلية والانتخابات، وربما بعض الدول المجاورة لإسرائيل.

الاحتمال الثالث أن تصمد حماس، ولكن يتم التوصل إلى تسوية تعيد الهدنة مرة أخرى بشروط إسرائيلية، مما يعد انتصاراً لمعسكر الاعتدال وعودة أخرى إلى جذور الصراع، في الوقت الذي تبدأ فيه جهود إعادة إعمار غزة بأيدٍ عربية بعد أن يتأكد أن العالم العربي لا يزال حياً، ولكن في مساندة إسرائيل، وتحول وظيفة العالم العربي إلى مساندة أعدائه وتكريس هذه الثقافة من خلال الإعلام العربي الرسمي.

(٢)

هل تورط مصر

إسرائيل في التخلص من حماس؟

تمثل حماس الفريق المقاوم في فلسطين في عصر عربي التزمت فيه الحكومات العربية بمذهب التسوية السلمية مع إسرائيل، التي تؤدي إلى التفريط في الحقوق العربية، ما دامت هذه الحكومات لا تملك أوراقاً للضغط أو للإغراء، فمن الطبيعي أن يقدم المفاوض العربي ما يطلبه الطرف الإسرائيلي، وهذا المبدأ ينطبق بشكل أوضح في فلسطين حيث السلطة الوطنية تعتقد أن بإمكانها دون أوراق أن تحصل من إسرائيل على بعض الحقوق الفلسطينية، وبعد أن أعلنت السلطة أنها ضد المقاومة، بل تحولت السلطة إلى ذراع لإسرائيل لضرب المقاومة، والدلائل على ذلك لا تحصى، أصبح في فلسطين رأسان: رأس مقاوم يحظى بالشعبية الكاسحة، ورأس مسالم يحظى برضا إسرائيل التام بديلاً عن الشعبية الفلسطينية، ويرتهن بقاؤه بمدى جديته في ضرب المقاومة، بل إن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لبقائه، فأي تهاون يدفع إسرائيل أن تبحث عمن يقوم به بشكل أفضل، فأصبحت السلطة سلطة وظيفية

تسعى لضرب المقاومة، وليس العمل من أجل استرداد فلسطين. انعكس هذا الموقف على علاقة مصر بحماس، أما إسرائيل فقد أعلنت رسمياً أن الإخفاق في احتواء حماس يتطلب العمل على اقتلاعها من المعادلة؛ بحيث تصبح السلطة وحدها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ويصبح توقيع رئيس السلطة على أي وثيقة للتسوية أمراً ميسوراً؛ ولهذا السبب فإن إسرائيل فرضت الحصار على غزة، وتريد أن تصفي حماس بعمل عسكري مباشر، فهل هناك تنسيق أم تضارب بين الموقفين المصري والإسرائيلي حول هذه القضية؟

تناولت قناة الجزيرة الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية قضية البدائل في غزة بين الهدنة والانفجار، ففي حلقة شاركت فيها مساء **٢٥** كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠٨**، ولفت نظري ما قاله المتحدث من إسرائيل؛ وهو أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية، حيث أكد أن سبب المشكلة في غزة هي مصر؛ لأن مصر تخاف من الإسلاميين حسب قوله، ومطاردتها للإخوان المسلمين أوصلها إلى مطاردة حماس، ودفعت إسرائيل إلى أن تقوم بما أسماه المهمة القذرة؛ وهو تصفية حماس لمصلحة مصر.

ورغم ما في هذه النظرية من غرابة إلا أنني أراها مغرقة في السذاجة، سواء كانت من وحي الخيال الإسرائيلي أم كانت هدفاً مصرياً؛ لأن المنظمات الإيديولوجية لا يصلح معها المواجهة العسكرية. فمن الواضح أن حماس قد ازدادت شعبيتها منذ حصار

غـزة، وسـوف تـزداد شـعبيتها والنقمـة عـلى أبي مـازن ومصر كلـما اشـتدّ التخطيط العسكري ضد سكان غزة، وقد يؤدّي العمل العسـكري الواسـع في غزة إلى انفجـار الأوضـاع في الأراضي الفلسـطينية، وربمـا في الشـارع العـربي. وكنـت أظـن أن المتحـدث الإسرائـيلي سـوف يشـكر مصر عـلى صـمودها الأسطوري ضدّ كل النداءات الدوليـة لفـتح معـبر رفـح وإنقـاذ سـكان غـزة، ولكن إسرائيل - كعادتها - لا تـرضى عـن مصر مهـما فعلـت حكومتهـا طلبـاً للرضا.

من ناحية أخرى فـإن وضـع العنـوان في الظـروف العاديـة قـد يعطـي الانطباع أن هناك تحالفاً بين مصر وحماس ضد إسرائيل، ولكن هـذا الخيـال الإيجابي أقل لمعاناً من هذا الخيال الإسرائيلي السلبي الـذي يفـترض أن مصر الرسمية تفكر وتخطط لتوظيف إسرائيل للقضاء على حماس.

وأخيراً، فأنا ممن يرون أن عدم مساندة المقاومة سوف يـؤدي إلى نـدم مصر والمصريين، وأن المقاومة تدافع عن مصر داخل حدود أمنها القومي.

(٣)

المقاربات الدبلوماسية

على هامش إحراق غـزة

من الواضح للمراقب أن إسرائيل قد أعدت عتاداً كاملاً لإحراق غـزة، وذلك بإنهاك أهالي غزة لأكثر من عامين بفرض الحظر والحصار ومساهمة مصر في ذلك بكل إخلاص، ثم اتخذت قراراً ببدء هذه العملية التي تدرب جيشها عليها، حسب أقوال الصحف الإسرائيلية، لأكثر من عام ونصف عام، أي منذ تولي حماس السلطة في غزة. ويبدو أن إسرائيل توقعت هذا الاستيلاء، وربما سهلت له بشكل غير مباشر، وأسعدها أن يتم بالسيناريو نفسه، بحيث تبدأ السلطة في التآمر على حماس، فلا تجد حماس مفراً من إقصاء السلطة عن غزة تفادياً لحرب أهلية مع السلطة، فيتم إغلاق الزجاجة في غـزة على حماس بحيث تختنق، وبعد أن تم ذلك بدأت عملية الإحراق، ولذلك لا مفاجأة في الموضوع. وأما الذين تواطؤوا في هذه العملية فقد ألقوا اللوم على حماس، ويزعمون أن رفض حماس تمديد التهدئة هو الذي وضع حماس في موضع المعتدي، فاستفزت إسرائيل فردت بالمحرقة، وهم يعلمون

علم اليقين أن موقف حماس من الهدنة لا علاقة له البتة بما دبر لغزة، وفاتهم أن إسرائيل تحرق الشعب الفلسطيني كله، وليس حماس وحدها، وأنها أرادت أن تحرق غزة بالكامل حتى تتعاون مع المتواطئين في تحميل حماس المسؤولية. هكذا كان موقف مصر والسلطة الفلسطينية، خاصة تصريحات أبي مازن في القاهرة في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩**، وكذلك بيان سلام فياض يوم **٢٠٠٩/١/١٢**، اللذين ساءهما صمود المقاومة ورفض الاستسلام، فانتقد تصلب حماس في قبول المبادرة المصرية التي نناقشها في هذا المقام، بحجة أن هذا التصلب يزيد من ضحايا الإحراق، وبدلاً من نقد الطرف الذي يقوم بالإحراق؛ فإنهما ينتقدان الطرف الذي يدافع عن كرامة الفلسطينيين، لأن استمرار المقاومة يؤدي إلى مزيد من الانكشاف في موقفهما، وإلى المزيد من التأخر في قدومهما إلى غزة على الدبابات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى فإن استمرار عملية الإحراق قد كشف عن عجز العالم العربي عن الإنقاذ، وأوضح أن موقف مصر باعتبارها الطرف العربي الوحيد المجاور لغزة هو الذي يقرر جدوى الموقف العربي، فاحتبس الموقف العربي بسبب الموقف المصري، ولذلك أحال الوزراء العرب القضية إلى مجلس الأمن فأصدر مجلس الأمن القرار رقم **١٨٦٠** في **٢٠٠٩/١/٨** وذلك بعد ربع ساعة من صدور المبادرة المصرية المفاجئة، ولذلك بادرت إسرائيل برفض قرار مجلس الأمن، وأكد أولمرت أن إسرائيل لن تقبل أي إملاء خارجي، وهو يقصد بذلك أن الدعم الأمريكي والأوربي لإسرائيل

يفرغ قرار مجلس الأمن من أهميته. وعندما كان الوفد العربي في نيويـورك يحاول استصدار قـرار مـن المجلـس بصـيغة معقولـة، كـان سـاركوزي يقـوم بجولة مكُّوكيَّة شملت مصر وإسرائيل عدة مرات، مما يعني أن القـاهرة قـد أعلنت باسم فرنسا أيضاً هذه المبادرة، التـي عرضـها سـاركوزي مسـبقاً عـلى إسرائيل. ولذلك يمكن القول: إن هذه المبادرة هي أفكـار مشـتركة بـين مصر وإسرائيل وفرنسا، وأن إعلانها من القاهرة كان مطلوباً حتى يضفي الشرعيـة العربية عليها، وحتى يعصمها من نقد أي دولة عربية أخرى خشية الصـدام مع مصر.

من ناحية ثالثة قام أردوغان رئيس وزراء تركيـا بجولـة في المنطقـة خرج منها أكثر حنقاً على إسرائيل، واتخذ موقفاً صارماً يتناقض تماماً مـع رخاوة الموقف العربي وميوعته، وشكلت أفكاره لمعالجة الموقف مـدخلاً ثالثاً للتعامل مع عملية إحراق غزة. وكان من الواضح أن إعلان المبـادرة المصرية الفرنسية محاولة لاستباق مجلس الأمن، وقـد حـاول سـاركوزي فعلاً أن يعطّل صـدور القـرار حتـى يعطـي الفرصـة للمبـادرة المصريـة الفرنسية التي تحولت أمريكا وأوربا إليها عن قرار مجلـس الأمـن، كـما أن هذه المبادرة أرادت أن تغلق الباب على عقد قمة عربية. والطريـف أن الذين وافقوا عـلى المبـادرة المصريـة ويعارضـون حـماس لا يوافقـون على عقد القمـة، كـما لا يشـعرون بالراحـة إزاء قـرار مجلـس الأمـن أو أفكار أردوغان، الذي أنذر العالم بأن سلوك إسرائيل إزاء قرارات مجلـس الأمن سوف يكون نبراساً لتركيا في التعامل المستقبلي مع هذه القـرارات.

والذين يؤيدون حماس يرون في المبادرة المصرية وفي قرار مجلس الأمن القليل المفيد بالتعامل مع الموقف، وقد بلغ تحمس السلطة للمبادرة المصرية أن اعتبرتها برنامجاً تنفيذياً لقرار مجلس الأمن، فما محتوى المبادرة المصرية، وقرار مجلس الأمن؟ وما القاسم المشترك بينهما؟ وأيهما يخدم هدف الوقف الفوري للعدوان؟

(٤)

مواقف دول الجوار

من أحداث غزة

قامت إسرائيل بعملية واسعة في غزة خلال الفترة من **٢٧** كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠٨** حتى **١٩** كانون الثاني/يناير **٢٠٠٩**، استخدمت فيها الطائرات المقاتلة القاذفة والبوارج البحرية والمدرعات والقوات البرية والقنابل العنقودية والفوسفورية وأنواعاً أخرى من الأسلحة لم تستخدم من قبل، وذلك لتجربة آثارها التدميرية. على الجانب الآخر لم يكن لدى سكان غزة سوى الصمود والصبر لما أنزلته إسرائيل من هلاك من البحر والجو طوال هذه الأيام دون توقف، انتهت إلى إسقاط الخسائر البشرية بما يربو على ألفي شهيد وستة آلاف جريح، أكثر من نصفهم لحقوا بالأموات. أما الأسلحة والإصابات والإصرار والعمد وانتهاك كل القوانين في حرق الناس فقد شهد به الأطباء الأجانب قبل العرب، في محرقة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً سوى محرقة هيروشيما وناجازاكي، وربما فاقت محرقة غزة تلك التي شهدتها اليابان في جوانب أخرى.

وقد أعدت إسرائيل للأمر عدته تماماً؛ على المستوى العسكري تم التخطيط والتدريب منذ أشهر للعملية. وعلى المستوى الإعلامي تم النذير بها والتحذير من جانب إسرائيل، فتضاربت التكهنات بين مصدق بصحة النذير وبين من ذهب إلى أنها حرب نفسية تريد إرهاب السكان، وطوال الوقت لم تتوقف الاغتيالات والغارات والتوغلات البرية داخل القطاع وتدمير مصادر حياة الناس في البحر والجو. من ناحية أخرى تمكنت إسرائيل من التحالف مع البيئة الدولية بحيث يصمت الجميع خلال العملية، بل صدرت تصريحات رسمية أمريكية وهمهمات فرنسية وبريطانية ظاهرها الرحمة وباطنها التأييد لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما تمكنت إسرائيل حقاً من تعقيم غزة ضد البيئة المحيطة بها، فانفردت القوة الإسرائيلية بالشعب الأعزل بعد أن أحكمت حصاره لأكثر من عام ونصف وأنهكت قواه وعزيمته، كما أحكمت الحصار من حوله طوال المحرقة حتى لا يفر من المحرقة أحياء اللهم إلا بعض المصابين الذين نقلوا من القطاع إلى الخارج، ومعظمهم لم يعد وذلك لامتصاص نقمة الرأي العام الدولي والعربي. ولم تنته الملحمة بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع؛ لأن القطاع لايزال تحت الإغارات اليومية لاصطياد المقاتلين الذين أفلتوا من إسرائيل خلال العملية، مع استمرار الحصار، وإغلاق المعابر، وإرهاق السكان والمقاومة، وعرقلة إعادة الإعمار، ومحاولة الحصول سياسياً بإعادة الإعمار على ما عجزت عن الحصول عليه بإحراق غزة.

ويطول الجدل حول معايير النصر والهزيمة، لكـن المحقـق أن مقـاييس حرب الجيوش لا يمكن تطبيقها على حالة قتل لا قتال، حتى قواعد القـانون الدولي والإنساني يجب أن تنطبق وفـق أحـوال غـزة، ولـيس وفـق التطبيـق الأعمى لهذه القواعد الذي سوى بين الجلاد والضحية.

يهمنا هنا أن نسجل ابتداء أن إسرائيل قادرة على عزل غـزة تماماً عـن الخارج والانفراد بها، وأن البيئة الإقليمية عاجزة عن إنقاذها مهـما تـوافرت النوايا الحسنة وبلغ الألم لحال غزة منتهاه.

ولذلك فإننا هنـا نركـز عـلى تحليـل أسـباب عجـز البيئـة العربيـة مـع استمرار مقومات السيطرة الإسرائيليـة، وأن تقـدم إسرائيـل في قلـب غـزة لم يكن مطلوباً، وإنما المطلوب حقاً هو أن تتمكن إسرائيل من تصفية المقاومـة تدريجياً بلا أي مقابل سياسي، وهو واضح من تلكؤ إسرائيل في إبـرام اتفـاق التهدئة الجديدة الـذي يـؤدي في الواقـع إلى إعـلان إنهـاء المقاومـة بعـد أن تكالبت عليها كل عوامل الهدم والإحباط، ولذلك لم تعد إسرائيل بحاجـة إلى تهدئة إلا إذا كان اتفاق التهدئـة يتضـمن إطـلاق سراح الجنـدي الإسرائـيلي الأسير لدى حماس، مقابل حفنةٍ من الأسرى الفلسطينيين لديها.

ومن الواضح أن الصراع في غزة كان بين إسرائيـل وكـلّ عوامـل القوة التي حشدتها دولياً وإقليمياً مع دعمٍ شعبي صـهيوني كاسـح لإبادة غزة، مقابل موقف عربي عاجز عـن فـتح المعـابر أمـام غـزة صـوب الأراضي المصريـة أو إدخـال مـا يـرد مـن الإغاثـة، فـاكتفى الموقف العربي بالتنديد بأعمال إسرائيل، بـل انصرف العـالم العـربي

إلى حرب القمم وترك غزة تماماً، قمة في الدوحة للممانعين، وقمة في الكويت للجميع، وجدل حول بقاء المبادرة العربية للسلام أو فنائها وسحبها، وكله جدل عقيم أسهم في دعم جانب إسرائيل ضد المقاومة وضد شعب أعزل محاصر ومحبط.

بل إن بعض الدول العربية خوفاً على مشاعر إسرائيل أو تحذيرات واشنطن ألقت باللائمة على حماس، وليس إسرائيل، واتهمت حماس بأنها هي التي سهلت لإسرائيل هذه العملية بسبب إطلاقها للصواريخ وعدم تجديد التهدئة، مع أنها تعلم يقيناً أن تلك ذريعة لا تعدم إسرائيل أن تحشد المئات غيرها، وأن العملية أعدت لها إسرائيل منذ أشهر. وهناك دول عربية نددت بأعمال إسرائيل، لكنها منعت التظاهر مخافة تطوير مشاعر الشعب فيحرج الحكومة ويستفز لدى الشعب مشاعر الوطنية، بينما كان الاكتشاف في محرقة غزة هو الموقف الرسمي والشعبي التركي، وبقدر ما كانت فظاعة ووحشية الجرائم الإسرائيلية، كان الضمير العالمي الفعلي ضد إسرائيل حتى في بريطانيا ومجلس العموم لافتاً للنظر؛ مما يشي بتحولات هائلة في مسيرة الصراع، ولنا في قافلة ينبوع الحياة التي قطعت آلاف الأميال وعشرات البلاد لتصل بقيادة جلاوي النائب البريطاني إلى غزة نموذجاً جديراً بالتأمل.

وعندما نتحدث عن رد فعل إيراني أو عربي آخر أو إسلامي لا نقصد الاتهام بالتقصير، لأن همجية إسرائيل أغلقت الخيارات أمام الجميع، فاتجه الجميع إلى من يستطيع تغيير المعادلة وهي مصر، فضلاً عن أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة المجاورة لغزة.

(٥)

تساؤلات مشروعة

حول موقف مصر من غزة

لما كانت مصر هي الطرف الآخر في المعادلة مقابل إسرائيل في قضية غزة، فقد ارتبط مصير غزة دائماً بموقف مصر من إسرائيل. ونظراً للخطورة الفائقة لموقف الحكومة المصرية على أمن مصر القومي وعلى مصالح المجتمع المصري ومشاعره تجاه فلسطين، فإن إحراق غزة على مرمى ومسمع من الحكومة المصرية دون أن تحرك ساكناً قد أثار أسئلة عديدة تستحق أن تطرح على الأقل في التأريخ في هذه المرحلة لهذا الحدث الفظيع.

لم يصدق المجتمع المصري أو العالمي أن مصر قد تواطأت على هذه المجزرة المستمرة لأكثر من أسبوعين في غزة، مثلما لم يصدق أن مصر عاجزة عن التأثير في القرار الإسرائيلي أو في الفعل الإسرائيلي. ويبدو أن الأمور المدهشة قد تجاوزت العدّ، فبقدر ما أحزننا وأحرجنا الموقف المصري الذي يدعونا هنا إلى التحليل العميق أدهشتنا خمسة أمور بالغة الأهمية.

الأمر الأول هو صمود المقاومة الفلسطينية ذات الإمكانات

المحدودة والإيمان غير المحدود، والرجولة الفائقة أمام عدو انفرد بها تماماً، وظاهرته الدول الأوربية والولايات المتحدة والسلطة الوطنية.

والأمر المدهش الثاني هو حالة الذهول التي تنتاب أبناء غزة مما يحدث لهم، ومما يصدر عن مصر من تعليقات.

الأمر المدهش الثالث هو هذه البربرية التي أظهرت إسرائيل على أنها كتلة شيطانية مهمتها الأساسية عولمة الشر، ولذلك فإن لما بعد غزة ما بعدها في هذا المقام.

وأما **الأمر المدهش الرابع** فهو أن مقولات الغرب عموماً حول حقوق الإنسان والديمقراطية والقيم النبيلة والسلام والاستقرار والإرهاب كانت قناعاً سقط إلى الأبد، ولابد أن تعلم الأجيال القادمة أن الشرق شرق وما دخل عليه غريب، والغرب غرب وما دخل عليه مريب، وأن الصراع بينهما صراع على البقاء. يتصل بهذه النقطة أن الوهن قد أصاب حكام العالم العربي، ففقدوا كلَّ شرعية لهم بعد أن فقدوا شرعية الاختيار وشرعية البقاء، وأصبح على الشعوب العربية أن تتكتل لكي تبحث لها عن جبهة لإدارتها وخدمة مصالحها، حيث سقطت آخر أقنعة الحكام في العالم العربي. ولعلي أذكر القارئ بأن النظم العربية كانت تستمد شرعيتها من أنها تدافع عن القضية الفلسطينية التي أسموها قضية العرب الأولى، وثبت أن كل ذلك خداع للشعوب، بل الأدهى أن هؤلاء الحكام تملصوا من الحكم الديمقراطي بحجة انشغالهم في الصراع

مع المشروع الصهيوني، فإذا هم يتفرقون أمامه، بل يقع بعضهم في أحابيله، ولا أظن أن تورط هذا البعض له مخرج، بعد أن نسج المشروع حولهم شباكاً لا يستطيعون الإفلات منها.

وأما **الأمر المدهش الخامس** فهو أن يظن البعض في فلسطين أن إحراق غزة خير من بقائها تحت حكم أحد الفصائل، وهم يعلمون جميعاً أنهم مستهدفون.

أما الأسئلة التي تتقافز إلى الذهن حول الموقف المصري؛ فإنها لا تقع تحت حصر، ولكن أهمها يتصل مباشرة بوقائع هذا الموقف.

والسؤال الأول : هل تواطأت مصر مع إسرائيل على إبادة سكان غزة تحت عنوان القضاء على حكم حماس؟ وهل تصمد الأدلة صمود المبررات والذرائع لتبرير هذا الموقف، أم أن مصر تريد إنقاذ سكان غزة بقطع النظر عن نظامها السياسي ولكنها تعجز عن ذلك، إما خشية من إسرائيل، وإما إشفاقاً على مصالح مصرية مهمة يجب ترجيحها على أي مصلحة للشعب الفلسطيني، حتى لو تعلقت ببقائه على قيد الحياة؟

والسؤال الثاني : لماذا تصر الحكومة المصرية على مواقف ويصر بعض كتبتها في الصحف القومية على الدفاع عنها، كما يصر رئيس مجلس الشعب على أن الوطنية الحقيقية هي مساندة موقف الحكومة، فهو يعلم أن الوطنية كالحرية والديمقراطية وغيرها من القيم التي توظف في كل مناسبة، وأن أحداً لا يملك أن يوزع

كبونات الوطنية، كما أن هناك مسافة كبيرة بين مصر الوطن ومصر الحكم والنظام، ولا أظن أن هذه المؤسسات تقترب كثيراً من مصر الوطن.

السؤال الثالث : أيهما أصدق في التعبير عن المصالح المصرية: موقف الحكومة أم موقف الشارع المصري، الذي يستجيب لدواعٍ تلقائية هي مزيج من الأصالة والإنسانية والوطنية الحقة؟ وهل يصل العقل والحكمة بموقف الحكومة إلى حد تجاهل هذه المعركة التي يروح ضحيتها بعض المصريين دون أن تحرك مصر ساكناً.

السؤال الرابع : ما المصلحة الحقيقية التي يحققها موقف الحكومة لمصر، كما يردد كتبتها الذين يعرفون جيداً أن أقلامهم في خدمة هذا الموقف مهما كانت المسافة بين هذا الموقف وبين مصلحة الوطن الحقيقية، ويعرف المجتمع المصري بسليقته أن الحسابات السياسية للحكومة لا يجوز مطلقاً أن تغفل عن أن غزة قد احترقت، وأن مصر، حتى دون أن تدري، قد ساهمت لسبب أو لآخر في تمكين إسرائيل من إحراقها.

والسؤال الخامس : إذا كانت الحكومة قد قررت إحكام الحصار على غزة بهدف قوميٍّ فهل تعتقد أن إحراق غزة يساهم في بناء الأمن القومي المصري؟ وإذا كان ذلك عندها صحيحاً أفلا تلاحظ تهافت الذرائع والمبررات أمام هذا الهدف العملاق؟ يبدو أن الحكومة تتقدم على الشعب المصري بسنوات من الفهم والإدراك، وأن عبقريتها وضعتنا في حالة من الدوار فلا تريد أن تصدق أن

مصر تآمرت لغير مصلحة مصرية أو حتى تآمرت جدلاً لمصلحة مصرية.

أما **السؤال السادس** فهو: كيف تنظر الحكومة إلى جرائم إسرائيـل وإلى الشعور العام؟ لأن السلام مع هذا الشيطان ضرب من الجنون، وإحراق غزة قد أحرق معه كل مبرر لأيّ علاقة ودية مع هـذا العـدو. ونحـن نـرى أن إسرائيل هي عدونا الأبدي وأنها تسعى دائماً لـلإضرار بمصر وإهانتهـا، فهـل غيرت الحكومة البوصلة، وتسعى إلى أن يسير شعبنا وراءهـا، أم أن الشـعب هو الذي سوف يصحح للحكومة بوصلتها؟ هـذا هـو التحـدّي الـذي سـوف يواجه الحركة الوطنية المصرية في المرحلة القصيرة المقبلة.

(٦)

غزة

بين مصر وإسرائيل

سوف يستهوي دارسي القانون الدولي المقارنةُ الفذة بين جدار مصر وجدار إسرائيل. فإذا كان جدار إسرائيل قد بُني لمصلحة إسرائيل وأداة لضم الأراضي الفلسطينية، فإن جدار مصر قد بني هو الآخر لما تراه مصر لمصلحتها. وإذا كان جدار إسرائيل قد أدانته محكمة العدل الدولية لأنه انتهاك لالتزامات الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن جدار مصر يدخل مصر يقيناً في دائرة التجريم القانوني على ما سنفصل فيما يأتي.

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكي جداراً طوله عدة كيلو مترات وبعمق ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصري لم يتأكد صراحة وإنما تأكد ضمناً، وأما أسباب بناء الجدار كما أوضحها المصريون فهي منع التهريب بين مصر وغزة. أما حق مصر في بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية، وأكد أنه قرار سيادي يعود إلى مصر وأمنها القومي.

وأود هنا أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أي دولة أن تفعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة في القانون الدولي هي أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور. وفي تحليل عن الجدار سوف أنحي تماماً المقولات والأوصاف التي تطلق من مصر أو صوب مصر حول التضامن العربي، أو أن فلسطين في كبد كل مصري أو أن الفلسطينيين مسلمون ويجب إنقاذهم، لأنها أوصاف لم تعد تلامس الواقع، بل تستفز القارئ، ولكي أركز فقط على حق مصر الذي أكدته في خطابها الذي باحت به حتى الآن بشأن الجدار.

عندما يتعلق الأمر بغزة التي يحدها شمالاً البحر المحاصر، وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التي تحمل مشروعاً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب الفلسطيني، والتربص الدائم بغزة وإعلانها إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولي، فإن الحد الغربي لغزة وهو مصر يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية، ليس فقط لإنقاذ غزة من الوحش الصهيوني، ولكن لإمداد غزة بكل مايلزم من ضرورات البقاء، وهي في الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا، وهي مصدر للربح بالنسبة إلى الجانب المصري.

ولكن لأسباب كثيرة لا داعيَ لإقحامها في هذا السياق، رأت

مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء (الأعداء) الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر، ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصري الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولي يعتبر غزة أرضاً محتلة، وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولي على الدول أطراف المعاهدات التي تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة إلى مصر، وبسبب وضعها منفذاً وحيداً على الجانب الآخر لغزة، فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أقسى؛ وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي. أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق؛ وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً، ولتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدٍ مصرية وبأمن مصري، فهو عمل بعيد عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر، ويجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز. فالهدف المعلن هو

الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه، وإرهابهم إلى حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له؛ لأن القانون يعول على النية الإجرامية؛ وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع. كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لمصلحة سكان غزة المحاصرين، وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك، مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة، أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا والجدار يجعل الهلاك محققاً، ويزيل كل احتمال لتحقيقه؟!

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدى كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، فضلاً عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي إسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شؤونها، وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها، ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما أن له ما له يوم يقوم الحساب. لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب؛ خاصة أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو

القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.

(٧)

قوات عربية لغزة؟!

اقترح وزير الخارجية المصري فكرة إرسال قوات عربية إلى غزة تكون مهمتها وقف الاقتتال بين الفلسطينيين وبينهم وبين إسرائيل. وصرح الأمين العام للجامعة العربية بأن الفكرة لم يتم بحثها في الجامعة العربية. فما مدى وجاهة هذه الفكرة ومدى ضرورتها للشعب الفلسطيني؟ الملاحظات التالية قد تلقي الضوء على الفكرة وتقييمها.

أولاً : عندما كان القهر الإسرائيلي والاجتياحات تتزايد، تنادت الدول العربية بإرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي، ولكن إسرائيل وأمريكا والدول الأوربية لم تتحمس لهذه الفكرة على أساس أن إسرائيل من حقها الانفراد بالفلسطينيين، حتى إن إسرائيل رفضت فكرة إرسال مراقبين، فهي تريد أن تقوم بأعمال الإبادة دون رقيب. وبالطبع لم تقترح الدول العربية إرسال قوات عربية حتى لا يقع الصدام بينها وبين إسرائيل فتورط الدول العربية في صراع عسكري تعارضه واشنطن ولا تريد أحداً أن يدافع عن (الإرهابيين)، ولذلك فإن مجرد اقتراح من هذا النوع لم يقدم، خاصة بعد أن ألزمت واشنطن وإسرائيل الدول

العربية أن تكف عن مساندة (الإرهاب) وشددت واشنطن الرقابة على المساعدات الإنسانية الأهلية والفردية، لأن (الإرهابي) ومن يتصل به لا يستحق عطف أحد، لكن إسرائيل صاحبة الحق في مطاردة الإرهاب مادامت تدافع عن نفسها.

ثانياً : إن سمعة القوات الدولية في العالم العربي بالغة السوء، ولذلك فإن الحديث عن قوات دولية لحماية إسرائيل من حزب الله عقب عدوان **٢٠٠٦**، كان يستفز الرأي العام العربي خاصة في ظل القرار الجائر رقم **١٧٠١**، وتبرئة إسرائيل من تبعة الدمار الوحشي الذي ألحقته بلبنان. ثم حدث في قضية دارفور أن أصرت أمريكا وبريطانيا وفرنسا على إرسال قرابة **٣٠** ألفاً من القوات الدولية إلى دارفور بالقرار **١٧٠٦** الذي يفرض الوصاية على كل السودان. وصور رفض السودان لهذا الاحتلال الدولي على أنه تمرد على عملية السلام في دارفور، في حين تساند الدول الثلاث التمرد ضد الحكومة، وتقود تسخين الملف في مجلس الأمن والمنظمات الحقوقية وفي المحكمة الجنائية الدولية حتى يقبل السودان هذه الوصاية.

ثالثاً : يشعر الرأي العام العربي بحساسية تجاه فكرة القوات العربية والإسلامية كتلك التي دعت الولايات المتحدة لإرسالها لمساندة القوات الأمريكية في العراق ضد المقاومة.

رابعاً : إن الانطباع العام في مصر بأن الحكم ضد حماس وحليفٌ لأبي مازن، كما أنه حليفٌ لواشنطن وإسرائيل، ما يجعل

أيّ اقتراح مصري محاطاً بالشكوك وسوء النية، وهو في كل الأحوال لمصلحة إسرائيل وضد حماس. كما لاحظ الرأي العام المصري مدى التركيز الرسمي المصري على إطلاق الجندي الإسرائيلي شاليط، دون التركيز الموازي على السجناء الفلسطينيين الذين تخطفهم إسرائيل من منازلهم، ولا مقارنة بين جندي في جيش الاحتلال دائم الاعتداء ومسؤولين وبرلمانيين في السلطة من حماس يعانون في سجون الاحتلال. وربما تعمدت إسرائيل استثارة الرأي العام المصري عندما تشيع بأن الرئيس مبارك تعهد لأسرة شاليط بأن يعيده آمناً إليها، بل إن ورقة شاليط كانت في برنامج التهدئة ضمن تبادل الأسرى، فأصبح ملف شاليط يقابله فتح مصر معبر رفح، أي إن مصر أعطت إسرائيل الحق في الضغط على حماس بورقة معبر رفح، وهو تحت السيادة المصرية الكاملة، مما أقلق الكثيرين في أوساط الرأي العام المصري.

في ضوء هذه الإيضاحات يخشى الرأي العام المصري أن يكون الاقتراح المصري محاولة لجس نبض حماس، وربما كان الاقتراح محاولة لتنفيذ مشروع أولمرت بتمكين أبي مازن من السيطرة على غزة، ولا ندري إن كان هذا الاقتراح الخطير الذي لا تبدو منه أي مصلحة للشعب الفلسطيني قد تم تداوله والتشاور بشأنه مع الدول العربية قبل إعلانه، أم أنه تفكير مصري بصوت عال؟ وإذا كان الاقتراح مشبوهاً، فلماذا تضيف مصر إلى رصيدها السلبي جديداً يسيء إليها، ويدفع إلى التساؤل حول حقيقة الدور المصري في فلسطين، خاصة أن القاهرة تستضيف الفصائل الفلسطينية لتبحث عن قواسم مشتركة للحوار الوطني.

(٨)

مأساة غزة

ومعضلة المعابر

ساد الاعتقاد بأن مشكلة غزة تتلخص في فتح معبر رفح، نظراً لما يعنيه المعبر بالنسبة إلى هذه المشكلة من نواح عديدة؛

أولها أن غزة محاطة بمصر وإسرائيل وأن معظم احتياجات القطاع تأتي من إسرائيل، بما في ذلك العالم الواسع عبر مصر؛ حيث يشعر الفلسطينيون بدرجة عالية من الثقة في مشاعرها الإنسانية والقومية، ويتصور الفلسطينيون أن مصر تختلف عما يشعرون به نحوها. ولكن المحقق أن مأساة غزة أكبر بكثير من معبر رفح، وهي تتعلق أساساً بالاحتلال وهو الأصل الذي أثمر كل هذه الفروع والآثار القاسية. فالمأساة لها مظاهر وأسباب، كما أن الحل ليس له مفتاح واحد، ولذلك فإن تحميل طرف واحد للمعاناة يجافي الحقيقة. فمظاهر المأساة تتبدى فيما نراه من معاناة يومية مادية ومعنوية، وإذلال للشعب وإحراج لقيادته، ولكن السبب الرئيسي في نشأة المأساة واستمرارها هو المخطط الإسرائيلي الذي أسعده أن تغلق حماس مهما كانت الأسباب والدوافع القطاع عليها، وترتفع

أسوار الانفصال بين غزة ورام اللـه كما ترتفع أسوار العداء والقطيعة.

ثم وجدت إسرائيل أن إنشاء هذا الوضع الضاغط على حماس الذي يحقق ما تريده إسرائيل من إبادة لشعب تريد فناءه، وضغط على عدو لا تطيق وجوده، لا يمكن أن ينجح إلا بأمرين آخرين الأول إرهاب الدول العربية ومصر في المقدمة بالضغط الأمريكي المباشر، وتخويفهم جميعاً من مغبة نمو حماس "وكر الإرهاب والنفوذ الإيراني، وامتداد الإخوان المسلمين". أما الأمر الثاني فهو التحالف مع أبي مازن بشكل خاص، وقيادات فتح بشكل عام، على أساس اتحاد المصلحة في إضعاف حماس أو إخراجها من المعادلة، بحيث بدا السكوت على الموقف بما يعني زيادة المعاناة هو الحد الأدنى المطلوب من أبي مازن والعالم العربي.

وبقطع النظر عمن المسؤول أو العلاقة بين المأساة والممر، فإن إلحاح المأساة وسقوط ضحايا يستغل من أطراف معينة، ولكنه يدفع المراقب إلى محاولة البحث السريع عن تخفيف المعاناة أو إزالتها بالكامل، وهذا الحل الكامل لن يتحقق مادامت الخطة الإسرائيلية مسكونة بأهداف الإبادة والوقيعة وتمزيق النسيج الفلسطيني، لتتهم فتح حماس بأنها السبب، وكأن إنهاء سيطرة حماس على غزة هو الحل السحري للمشكلة؛ لأن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من هذه الورطة، وأظن أنها تقاوم إنهاء السيطرة الأحادية، حتى تظل الذريعة للإبادة مستمرة. ولكن خطة الإبادة

لغزة سابقة على انفراد حماس بحكم غزة، ولذلك فإن إنهاء هذا الانفراد لن ينهي خطة إسرائيل التي تمنى رئيسها أن يرى غزة غارقة في بحرها.

وهناك من يرى أن إسرائيل هي المشكلة الأساسية التي تسببت فيما حدث في غزة من مآسٍ وانشقاقات وصراعات، وهذا هو الصحيح، ومن ثم، فإن إسرائيل تعمدت أن تترك وضع غزة غير محدد، فلا هو خاضع رسمياً للاحتلال، ولا هو إقليم تحرر من الاحتلال، حيث تملك إسرائيل كل السلطة على الأرض والسكان. ولذلك يجب على العالم العربي أن يتمسك بأن الإقليم خاضع للاحتلال حتى يتمتع بالحماية القانونية المقررة للأرض والسكان تحت الاحتلال الحربي، مع أن إسرائيل لا تريد ذلك، وإنما تخترع قانوناً دولياً جديداً، فتعلن غزة إقليماً معادياً حتى تبرر استباحته، وهو أمر لا يعرفه القانون الدولي الذي تطبقه الدول المتمدنة.

من ناحية ثالثة، قال البعض: إن مصر هي التي تتحمل المسؤولية عما يعانيه سكان غزة، لأن بوسعها أن تفتح معبر رفح حتى يفلت سكان غزة من القهر الإسرائيلي، ويجدوا احتياجاتهم من خلال مصر، وأن مصر بإغلاق المعبر إنما تساعد الخطة الإسرائيلية، وبذلك حشر أهل القطاع بين إسرائيل ومصر، وكلاهما حريص على علاقته بالآخر على حساب الشعب الفلسطيني.

ونحن نفهم الموقف المصري، لكننا لا نوافق تماماً عليه،

وملخصه أن معبر رفح ملك خالص لمصر، ولمصر قرار فتحه دون أي التزام قانوني بإغلاقه، ولكن إسرائيل هي التي تضغط على مصر حتى يظل إغلاق المعبر أداة ضغط ضد سكان غزة لمصلحة إسرائيل، بل إن فتح المعابر جميعاً كان جزءاً من اتفاق التهدئة، ولكن معبر رفح المصري أصبح ورقة في يد إسرائيل ليس مقابل التهدئة، ولكن مقابل إطلاق سراح شاليط الجندي الإسرائيلي الأسير.

وإذا أرادت مصر أن تفتح المعبر بصرف النظر عن الطرف المسيطر عليه في الجانب الآخر، فإن ذلك سوف يخلق تعقيدات أمنية وسياسية، ولذلك نرى أن مصر لابد أن تحدد استراتجيتها العامة تجاه إسرائيل، فإما أن تمارس إرادتها على المعبر دون اكتراث لتبعات ذلك مع إسرائيل وأمريكا، وإما أن تخضع نفسها لحسابات الكسب والخسارة، ولكن ذلك كله لا يعفي من اعتبار إسرائيل ومصر وأمريكا والسلطة شركاء في مأساة غزة، بصرف النظر عن مواقفهم جميعاً من حماس، فهناك جريمة مستمرة يشترك الجميع في تحمل وزرها الدنيوي وأمام الله.

وإذا كانت مصر، كما يبدو، هي مفتاح الحل عن طريق معبر رفح، فإن أبا مازن في الواقع هو صاحب المفتاح. والتحدي الذي أطرحه لاختبار الموقف المصري وموقف أبي مازن هو أن يطلب أبو مازن رسمياً من مصر فتح معبر رفح؛ فإن تخلفت عن الطلب وجب أن تتحمل المسؤولية. ومادام أبو مازن هو رئيس كل الشعب

الفلسطيني بمن فيهم سكان غزة، فيجب أن يسعى لإنقاذ غزة، ويستعلي على خلافه مع حماس، وألا يتأخر لحظة واحدة مادام الحل في يده، حتى يدفع عن نفسه تهمة إبادة غزة نكاية في حماس خصمه السياسي.

(٩)

هل صار إنقاذ غزة

تهريباً غير مشروع؟

حفلت الصحف العربية والأجنبية بجرائم تهريب الأغذية والأدوية إلى سكان غزة الذين يتعرضون لخطة الإبادة، دون أن تتوجه الإدانة إلى هذه الخطة الإجرامية، حتى ظن الناس بالفعل أن ضبط الأنفاق هو بطل المشهد، وأن كشفها هو الهدف الرسمي. هكذا انقلبت قاعدة القيم وأسهم الفيلق العربي الصهيوني في ذلك علناً، بل أصبح التزام مصر واستقامتها يقاس بقدرتها وعزمها على كشف الأنفاق، لكن الحقيقة هي أن مصر وغيرها عليهم التزام بمقاومة مشروع الإبادة الصهيونية، وليس تمكين هذا المشروع. فالتهريب عموماً عمل غير مشروع ومصطلح سيئ السمعة، وينصرف مباشرة إلى الالتفاف على القانون. ولذلك أصبح إمداد سكان غزة بوسائل الحياة مخالفاً للقانون الذي فرضه الصهاينة، وسلم به العالم العربي ،لأن الأصل هو الحظر ومخالفته هي الجريمة. وبدلاً من حظر التعامل مع هذا الكيان السرطاني وتمكينه من البقاء فإننا نساهم علناً في تمكينه من إبادة سكان غزة. وبدلاً من مساندة

المقاومة ضد الغصب والعدوان والاحتلال أصبح وصول السلاح إليها حتى من طرف لا علاقة للحكومة به تشجيعاً على الإرهاب أو سكوتاً عن وسائله. على الجانب الآخر، وبالقدر نفسه تعتبر حماس من باب أولى منظمة إرهابية طبعاً في المفهوم الصهيوني، خاصة أنها أسالت دماء صهيونية، وتتمسك بحق الشعب في الأرض في مواجهة مخطط الاقتلاع الصهيوني. يترتب على ذلك أن حماس تتمتع بمعاملة خاصة في المفهوم الصهيوني، فهي تعطل إبادة الشعب، وهي تتجرأ على إسرائيل التي يلتزم الجميع بتدليلها حتى الدول الأوربية، وكان آخرها المعاملة القاسية اللاإنسانية لبعض أعضاء القنصلية الفرنسية في القدس، واحتجازهم قرابة **١٧** ساعة يوم **٢٠٠٨/٦/١٦** على معبر أريتز الفاصل بين إسرائيل وغزة، ربما عقاباً لهم على خط ينمو في السياسة الفرنسية لتقليل حدة العداء لحماس وسورية، وهو أشد ما يزعج إسرائيل.

فالخطة الإسرائيلية تقضي بالتصدي العسكري بالاغتيالات والإبادة لأعضائها وللعرق الفلسطيني كله، ولهذا تحاول تجفيف منابع الحياة ومصادرها بما في ذلك التسليح. معنى ذلك أن أي مواد تصلح للحياة، وليس فقط للمقاومة تعتبر محظورات من وجهة النظر الإسرائيلية، وهذا أمر طبيعي. ويعتبر نقل هذه المواد من مصر إلى غزة مهرباتٍ خطيرةً، مثل مواد الطاقة والمواد الغذائية والأدوية؛ لأن المطلوب هو حرمان سكان غزة من الماء والكهرباء والغذاء.

من ناحية أخرى، إذا كان السلاح محظوراً بالنسبة إلى منظمة أو

جهة، فإن نقله إليها من وراء القانون الذي يفرض هذا الحظر يعد تهريباً. وتطبيقاً لذلك فإن نقل السلاح إلى حزب الله بأي وسيلة من منظور إسرائيل والغرب والقرار **١٧٠١** في آب/أغسطس **٢٠٠٦** عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان يعد تهريباً وانتهاكاً للقرار وللحظر.أساس ذلك هو نجاح إسرائيل في فرض اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وفي عمل مجلس الأمن على اعتباره كذلك، وعلى تجريم نقل السلاح إليه، واعتبار أيّ نقل تهريباً. فالسلاح في ذاته سلعة تجارية، ولكن نقل هذا السلاح إلى منظمة إرهابية يساعدها في استمرار إرهابها. ومن الواضح أن حظر السلاح إلى حزب هو مفهوم صهيوني؛ سواء كانت القوى المؤيدة له عربية أم أجنبية، ما دامت لا تعترف بأهمية مقاومة العدوان الإسرائيلي، أما أن هذا السلاح يتمتع بقدسية داخلية أو يتعين نزعه، فهذا ملف آخر وسياق مختلف. والفرضية الأساسية في تجريم حزب الله أن إسرائيل على حق والحزب هو الذي يتحرش بها، في حين تقوم إسرائيل بممارسة حق الدفاع الشرعي عن نفسها. من الواضح أيضاً أن هذا التفسير مقبول في الغرب، لكنه يثير التأمل إذا ساد في الأوساط العربية لأي سبب، وقد ساد بالفعل بمساعدة الفيلق العربي الصهيوني الذي يعد حزب الله خطراً أشد على العرب من إسرائيل.

وطبيعي في ظل الحصار الخانق على غزة أن يتم نقل مختلف المواد المطلوبة للحياة والمقاومة عبر أنفاق، لكن هل من الطبيعي أيضاً أن نقرأ أن رجال الأمن في مصر يتدربون في الولايات المتحدة على وقف تهريب المواد الغذائية عبر الأنفاق إلى غزة،

وعلى العكس، من الطبيعي جداً أن نقرأ التزام مصر بمنع تهريب السلاح إلى غزة، وهذا الالتزام يقوم على أساسين؛ الأول هو أن مصر ملتزمة في اتفاقية السلام بألا تستخدم أراضيها بما يضر بالأمن الإسرائيلي، حتى لو تطلب هذا الأمن إبادة سكان فلسطين وارتكاب جرائم ضدهم، حيث يظل تهريب السلاح؛ لكي يدافع الفلسطينيون عن أنفسهم ضد الخطط المعلنة الإسرائيلية والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، يظل هو العمل غير المشروع الذي استوجبت المعاهدة على مصر منعه.

الأساس الثاني هو أن مصر مع الدول العربية الأخرى لم تعد تعترف بمقاومة إسرائيل، بل تعد هذه المقاومة إرهاباً يجب التعاون مع إسرائيل على تجريمه، وتحرير المنظمات الفدائية من سلاحها، وحظر وصول هذا السلاح إليها. والأهم أن السلطة الوطنية نفسها هي التي تلتزم أمام إسرائيل بمنع أي عمليات فدائية ضدها ومصادرة سلاح المقاومة بالقوة.

قد يكون مفهوماً أن يتم حظر تهريب السلاح إلى غزة؛ لأن إسرائيل قد التزمت بحقن دماء الفلسطينيين، وتخلت عن المشروع الصهيوني، وأن هذا السلاح يستخدم دون مقتضى للهجوم على الإسرائيليين ظلماً وعدواناً، ولكن من غير المفهوم أن يصبح نقل الغذاء إلى سكان غزة المحاصرين تهريباً محظوراً يتطلب التدريب على سبل وقفه، إلا إذا كان هذا الوقف يهدف قطعاً إلى تمكين إسرائيل من إحكام الحصار حتى يفنى الشعب، وبذلك تكون مصر

قد دفعت بعلمها أو بغير علمها إلى المساهمة في هذا المخطط الصهيوني.

وأخيراً أريد أن أؤكد أن من حق مصر وبنفس درجة التزامها بـألا تمنـع نقل السلاح والمواد الغذائية وغيرها، مما يلزم سكان غزة للحياة والدفاع عن أنفسهم ضد غارات أقـوى دولـة في المنطقـة، والتـي تنفـذها وفـق مخطـط معلن سكت العالم كله عنه.

(١٠)

حتى لا ترتهن حياة غزة

بوفاق مستحيل!

يبدو أن العالم كله قد ترك مأساة غزة وفق تصرف إسرائيل، حتى تكمل إبادة هذا الشعب بعد أن دمرته ودمرت مرافقه ومساكنه ومؤسساته في كانون الثاني/يناير.

بعد الوقف الرسمي للمحرقة العسكرية استمرت المحرقة الإنسانية، حيث لايزال الحصار مفروضاً، والإغارات مستمرة، والاغتيالات لم تتوقف، وإغلاق المعابر قائماً رغم مطالبة معظم دول العالم مصر وإسرائيل بفتح المعابر، حتى تمر مواد إعادة إعمار غزة، علماً بأن مؤتمر شرم الشيخ قد أسرف في وعوده المالية امتصاصاً للنقمة الجنائية، وإبراماً للذمة السياسية، وهو يعلم أن كل ذلك لن يتحقق ما دام السجن مستمراً لمليون ونصف هم سكان غزة. المشهد الآن يدعو للرثاء، في ظل المعاناة والاستهداف وسط الدمار والركام، بعد أن قررت إسرائيل معاقبة المقاومة على تصديها للاحتلال مثلما قررت أن قادة المحرقة أبطال، وأقسم أولمرت بحمايتهم من أي ملاحقة قضائية، وتجاوب

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل. ومن الغريب أن يحتفل العالم، وكله أسى بعد وقف المحرقة بأيام يوم **٢٧** كانون الثاني/يناير، بالذكرى السنوية لمحرقة اليهود في ألمانيا التي يدفع العرب ثمنها غالباً؛ وهو المحرقة اليومية لشعب فلسطين البريء واغتصاب حقه في الحياة والأرض، ولم يرمش جفن المحتلين بمحرقة اليهود وهم لايزالون في أعقاب محرقة غزة.

والغريب أنه رغم جريمة المحرقة، لا تزال إسرائيل قادرة على فرض شروطها على العالم بمساندة أمريكية مطلقة. فالأصل أن يتم استكمال الإبادة ولا تتردَّد إسرائيل في الإعلان أنها تعد لمحرقة أخرى لاستكمال الأولى، لأنها وجدت تشجيعاً حتى داخل العالم العربي ولو بشكل غير مباشر.

وشروط إسرائيل هي أن يشكل الفلسطينيون حكومة وحدة وطنية تحظى باعتراف العالم، وحددت واشنطن أنها لن تعترف بأي حكومة لاتؤكد على الاعتراف بإسرائيل. وأظن أنه بعد إعلان نتانياهو أن يعترف الفلسطينيون بيهودية الدولة العبرية، فإن الحكومة المقبلة يجب أن تعترف بذلك؛ أي التنازل عن كل حقوق الفلسطينيين وترحيل عرب **١٩٤٨** إلى الدول المجاورة، والرضا بحالة اقتصادية معقولة، ونسيان فكرة الدولة واللاجئين والقدس وغيرها، وأن توقع هذه الحكومة على اتفاق سلام مع إسرائيل يضمن هذه المسائل لإسرائيل. إذا حدث ذلك تفتح المعابر، ويرفع الحصار وتدخل مواد الإعمار وتتدفق أموال وعود الإعمار،

وتتحول غزة إلى خلية نحل توحي بمستقبل زاهر، لكن موقف الفلسطينيين إذا وافقوا على طلبات إسرائيل سيكون مقدمة لحرب أهلية طويلة، وإنهاء لكل القيادات السياسية لحماس وفتح، ودخولهم في فوضى تعود بعدها الأراضي الفلسطينية جاهزة للدولة اليهودية.

واللافت للاهتمام أن الدول العربية التي تسعى من خلال مصر لإنجاح الحوار الفلسطيني وتوصله إلى الحكومة الموعودة لا تجادل في أن تستوفي هذه الحكومة الشروط الإسرائيلية، مع أنها حتى لو اعترفت بإسرائيل، فإن إسرائيل ستطالب حينذاك بمحاكمة رؤوس الفتنة من زعماء المقاومة ومن تلطخت أيديهم بدماء الإسرائيليين.

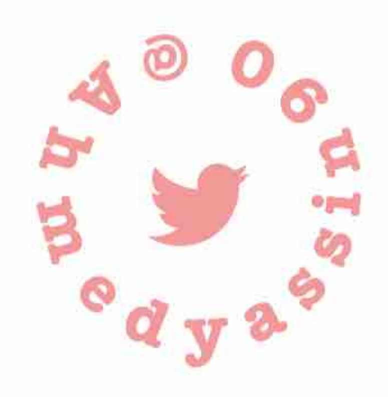
ولما كان الحوار الفلسطيني - فيما يبدو - لن يسفر عن شيء وأن الحكومة الموعودة لا يمكن أن تفي بشروط إسرائيل، فإن معنى ذلك أن سكان غزة يموتون ببطء، وتتآكل المقاومة بفضل الحصار والاجتهاد العربي في منع السلاح والمدد لها لمنع استمرارها. ولا يجوز للعالم المتحضر أن يسمح برهن حياة سكان غزة بابتزاز سياسي رخيص. فهناك أطراف عربية ترى أن التوافق شرط جوهري لفتح المعابر، وأن الاتفاق الفلسطيني على تسوية وضع غزة في الإطار الفلسطيني هو الخطوة الأولى في سبيل إنقاذ غزة، وهو وضع ضاغط بلا شك على حماس وحدها فيما يبدو. هذا الموقف ينسجم مع موقف إسرائيل، ولكن من زاوية مخالفة حيث لا تريد إسرائيل مقاومة في غزة، حتى يمكن أن تقتنع بأن شعبها ليس مقاوماً، ويستحق الحياة من ثم. ولذلك يجب أن يفصل

العالم تماماً بين متطلبات البقاء لشعب يتهدده الفناء، وبين هذه التعقيدات السياسية التي تتاجر بمحنته سواء من جانب إسرائيل أو غيرها من الأطـراف الفلسطينية والعربية. والنقطة الأساسية هي كيف يرغم العالم إسرائيل عـلى رفع الحصـار، وأن يقـوم بتـدويل المعـابر التـي تـربط قطـاع غـزة بإسرائيـل وبمصر، بحيث يؤدي التدويل إلى ضمان فتح المعابر في جميع الأوقات ودون شروط، واعتبار مناطق المعابر مناطق دولية؟

قـد تحـتج إسرائيـل ومصر بفكـرة السـيادة، وهـي فكـرة غـير واضـحة ولاقيمة لها إزاء حالة الإبادة التي تتعرض لها غزة.

وقد يحتج البعض بأن تدويل المعابر يخنق المقاومة، ولكنـي أقـول: إن المقاومة في ظل هذا الوضع تعاني اختناقاً أشد. إن رفض فـتح المعـابر تحـت إشراف دولي يعني استمرار جريمة إبادة سكان غزة، وإن وقف هذه الجريمة ليس له مقابل سياسي، إنه ترتيب أشـبه بالمـدن الحـرة التـي عرفتهـا عصـبة الأمم المتحدة، مثل مدن دانزبج وطنجة، وتريسـتا وغيرهـا. مـن الواضـح أن اعتراض مصر وإسرائيل على هذا الإجـراء دون تقـديم بـديل لإنقـاذ غـزة أو ربط هذا الإنقاذ باتفاق فلسطيني لم يعـد مقبـولاً أخلاقيـاً وقانونيـاً، كـما لم يعد سائغاً تلك الساعات التـي يفـتح فيهـا معـبر رفـح لـبعض المعـابر، مـما لاعلاقة مطلقاً له بصلب المشكلة.

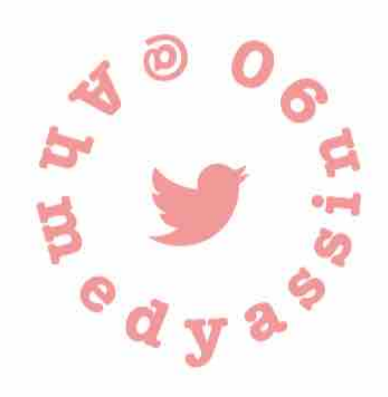
أنقذوا غزة من الحصار والموت بعد أن عجـز العـالم عـن إنقاذهـا مـن المحرقة.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

المقابلة

بين الهولوكوست اليهودي والألماني


@Ahmedyassin90

(١)

الهولوكوست الصهيوني

والهولوكوست الألماني

الهولوكوست هو الإبادة، ويمكن تعريفه بالنظر إلى مرتكبيه كما هو في العنوان، والكلمة في الأصل يونانية، وتعني القربان الذي يقدم إلى الآلهة، كما يعرف المصطلح بالنظر إلى ضحاياه (الفلسطيني)، ولكني آثرت التعريف بفاعله. فقد هدد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير **٢٠٠٨** بأن الجيش سيجري هولوكوست في غزة، ثم بدأ الجيش في اليوم التالي تنفيذ هذا الهولوكوست. والهولوكوست هو مصطلح المحرقة التي قال اليهود إنهم تعرضوا لها في أفران الغاز في ألمانيا النازية، وظل اليهود يفرضون على العالم قصتهم عن المحرقة ويعاقبون كل من يخرج على نص هذه القضية سواء في الأحداث أو نوع الإبادة أو العدد، كما ادعى اليهود أنهم وحدهم الذين أُحرقوا، وأن استخدام هذا المصطلح قاصر عليهم، أي إنه لم يحرق في التاريخ غيرهم، وهم لذلك يبتزون العالم كله والضمير الإنساني بهذا الحادث، فحصلوا على ما يعدونه تعويضات باهظة من ألمانيا ومن غيرها، وتعقبوا كل من كان له علاقة من أي نوع بهذه المحرقة.

وليس لنا مصلحة في التشكيك في وقوع المحرقة، ولا في إنكار الصفة الإجرامية لها، ولكن يجب التأكيد على أن المحرقة طالت العديد من الأعراق من غير اليهود، ولكن يهمنا قطعاً أن نؤكد في هذا المقام على عدد من الحقائق الهامة.

الحقيقة الأولى ، هي أن استخدام مصطلح الهولوكوست لأول مرة في الخطاب الرسمي الإسرائيلي هو نهاية لاحتكار اليهود للابتزاز باسم هذه المأساة. ولكن إذا كان النازيون هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة فإن اليهود عمدوا إلى تضخيمها وبيان فظاعتها كجزء من أساسيات المشروع الصهيوني، ولتبرير هجرتهم إلى فلسطين وكان الأولى أن يهاجروا إلى الدول المجاورة لألمانيا، ولم يكن الفلسطينيون هم الذين ساعدوا النازيين على إحراق اليهود. أما الهولوكوست الفلسطيني فقد ارتكبه يهود إسرائيل دون جريرة ارتكبها الفلسطينيون بحقهم، حتى يقال إنه انتقام منهم.

الحقيقة الثانية ، هي أن المشروع الصهيوني الذي يقوم على اقتلاع السكان الأصليين الفلسطينيين وإحلال اليهود محلهم في أرضهم يعتمد الإبادة والهولوكوست مذهباً رسمياً وأسلوباً معلناً، ولذلك فإن تهديد نائب وزير الدفاع لا جديد فيه، وكأنه يريد أن يؤكد براءة إسرائيل في السابق من الإبادة، ولكن الحقيقة أن الهولوكوست هو طابع السلوك الإسرائيلي، مادام الهولوكوست أسلوباً رافق المشروع الصهيوني، وقامت الدولة الصهيونية على أساسه.

الحقيقة الثالثة، هي أن إبادة اليهود على يد النازي في ألمانيا وهم يتمتعون بالجنسية الألمانية جريمة يرتكبها النظام ضد المواطنين، ولكنها جريمة عنصرية لحقت بعناصر أخرى ألمانية أيضاً. وإذا كان قتل اليهود قد تم بدافع عنصري، فإن قتل الفلسطينيين هو الآخر هدفه إبادة صاحب الحق حتى تخلص لليهود أراضي فلسطين. وإذا كانت ألمانيا النازية لقيت ما يناسب جرائمها، فإن إسرائيل، وهي ترتكب جرائم أبشع، وقام العالم كله بتوثيقها، في حين عرف العالم بمحارق اليهود من المصادر اليهودية وحدها، لا تزال تلقى سكوت العالم كله وفي المقدمة العالم العربي، خاصة أن محارق إسرائيل للفلسطينيين معلنة ومستمرة، في حين جرت محارق اليهود والعالم كله مشغول في الحرب الكونية الثانية.

الحقيقة الرابعة، إذا كانت ألمانيا جعلت إبادة الأعراق الأخرى، ومن بينهم اليهود وهم أتباع أقدم دين سماوي، سياسةً رسميةً لها ضد مواطنيها، فإن إسرائيل الدولة العنصرية أصلاً تفخر بأنها تبيد الفلسطينيين، فهل يجوز ذلك من دولة الاحتلال التي يفترض فيها أن تبسط الحماية والأمن على الشعب المحتل؟

(٢)

مجلس الأمن

بين محرقة غزة ومجزرة القدس

الصورة تتحدث عن نفسها، فقد تثاقل مجلس الأمن لعدة أيام؛ لكي ينعقد لمناقشة محرقة غزة وكل المحارق الصهيونية الأخرى السابقة، وسكت الجميع سكوت الأموات عن المحرقة، أما في مجزرة القدس فقد انعقد المجلس بعد ساعات، وتهيأ لإدانة جادة لهذا الإرهاب الفلسطيني كما تواترت الإدانات من كل جانب.

أدان الرئيس الأمريكي هذا الإرهاب بأشد العبارات كما فعلت كونداليزارايس، وهي نفسها التي قالت: إنها تبارك محرقة غزة، ولا تشعر بأي ضيق من قتل الأطفال والمدنيين ما دامت إسرائيل لا تقصد الإضرار بهم، وإنما تركز على الأهداف الإرهابية. والصورة تقول بوضوح: إن الدم اليهودي مقدس، أما الدم الفلسطيني والعربي فهو مباح، بل إن إراقة الدم الفلسطيني والعربي قربى إلى الله، وكأن لليهود رباً آخر غير رب العالمين.

الصورة تقول بوضوح أيضاً: إن العدل للفلسطينيين مستحيل، وإن مسلسل قتلهم وإبادتهم وإحراقهم هو الأداة الرئيسية للتوصل

إلى تسوية مرضية لإسرائيل ولا عزاء للإرهابيين، ولولا أن أبا مازن تبرأ من نسبه الفلسطيني ومن ثم من تهمة الإرهاب، لما كان في مكانه ولما قبل أولمرت أن يصافحه.

نجم المشهد في مجلس الأمن في جلسة المحرقة وجلسة المجزرة هو المندوب الليبي، الذي كان صوت الحق الوحيد في سماء الظلم والغبن والتواطؤ الدولي، وهو لم يطلب المستحيل، إنه يطلب فقط بأن يسوي المجلس بين دم اليهود ودم العرب، فيدين المحرقة والمجزرة معاً دون تمييز. هذا الموقف البسيط جعل الدول الكبرى في المجلس تتردد في الاندفاع إلى إضافة المزيد من الظلم على الفلسطينيين، وذلك بالاستجابة لطلب إدانة المجزرة وحدها.

ولنا على هذا المشهد ملاحظتان:

الأولى هي أن ليبيا التي عانت من القهر والظلم حلت محل قطر التي رفعت بكل شرف لواء الدفاع عن الحق العربي، حين باعه أصحابه وسكت عنه جيرانه وكبار قومه. وقد تلقى المندوب الليبي هجوماً مسعوراً من المندوب الصهيوني الإسرائيلي والصهيوني الأمريكي اللذين اتهما ليبيا بأنها غير تائبة عن إيواء الإرهاب، ولكن المندوب الليبي في جلسة المجزرة كان جسوراً، وهاجم العصابة الصهيونية، وأسعد المتعطشين إلى الإنصاف ولو بالكلمات.

الملاحظة الثانية، أنه من الظلم أن نسوي بين المجزرة والمحرقة، فكلاهما مظهران لمأساة إنسانية، ولكن يجب أن

نلاحظ أن المجزرة هي الابن البكر للمحرقة، كما أنها النتيجة المباشرة للمشهد في العالم وفي مجلس الأمن إزاء المحرقة.

وأخيراً، فإن الفارق الهائل بين المحرقة والمجزرة هو أن المحرقة سياسة رسمية لدولة عضو في الأمم المتحدة، ومن صنعها، وتباركها الدولة العظمى في العالم صراحة، أما المجزرة فهي عمل يائس لأشخاص أرادوا بهذا العمل أن يلفتوا بعنف إلى جريمة المحرقة، وأن يعلنوا بأن هذه العمليات هي الرد الوحيد على التواطؤ والصمت والاستخفاف بأرواح الفلسطينيين وتنطع العالم العربي، وتمييز مجلس الأمن بين الدم اليهودي والدم العربي.

على الجانب الآخر؛ أدان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٠٠٨/٣/٦ الهجمات الإسرائيلية، ورغم أنه أدان أيضاً الصواريخ الفلسطينية على المدن الإسرائيلية وخفف الكثير من المصطلحات، إلا أن كندا عارضت كما امتنعت دول الاتحاد الأوربي عن التصويت عليه، ولو كانت الولايات المتحدة عضواً في المجلس لما كان قد انعقد أصلاً.

(٣)

ضرورة التمييز بين

المحرقتين اليهودية والفلسطينية

في سياق التجريم والعقاب

في أعقاب هزيمة ألمانيا النازية في ربيع **١٩٤٥** انعقدت محاكم نورمبرج لمحاكمة المسؤولين الألمان عن اشتعال الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار مادي وإنساني يجل عن الوصف، في الوقت الذي بدأت القصص المتعلقة بجرائم الحكم النازي ضد عدد من الأعراق والأديان؛ ومن بينهم اليهود الألمان، تتوالى. ومن الواضح أن الأحكام التي أصدرتها محاكم نورمبرج عكست فظاعة هذه الجرائم، التي تفرد اليهود دون غيرهم بروايتها بشكل لا يزال محل جدلٍ، سواء في الكيفية أو العدد أو الأسباب والظروف. ترتب على ذلك أن تعاطف العالم كله مع مأساة اليهود وشجعوا هجرتهم إلى فلسطين بوتيرة أسرع بدت معه قسوة الروايات عن المأساة مبرراً لاحتضان فلسطين لهم، رغم أن الهجرات اليهودية لم تنقطع منذ نهايات القرن التاسع عشر في إطار المشروع الصهيوني. وبدلاً من أن يعود اليهود إلى ألمانيا للاقتصاص من

جلاديهم تحول اليهود في فلسطين إلى جلادين لمضيفيهم، وأعلنوا عزمهم على إبعاد المضيف من أرضه بدعاوى بائسة لا يصدقها طفل، في صورة بدت فيها مؤامرة الغرب لحل مشاكله اليهودية واضحة على حساب العالم العربي. وبعد قيام إسرائيل استغلت قصص الهولوكوست لتضخيم المأساة حتى ترفع معدل الابتزاز المالي والسياسي ليدفع الشعب الألماني كله ثمن هزيمته أو جريمة نظامه، كما سمح ذلك لإسرائيل بأن تضع بياناً بكل من يظن أن له علاقة بهذه المأساة، وتقوم بنفسها باصطياده ومحاكمته أمام محاكمها، مدعية أنها وكيل الدم عن كل يهود العالم منذ الأزل وإلى الأبد، فتحصل التعويضات نيابة عنهم، وتقدم من تشاء ثمناً لجريمته ضدهم، غير عابئة بأحكام القانون الدولي، وأحياناً قرارات مجلس الأمن، الذي أدان مرة واحدة خطف إيخمان من الأرجنتين إلى إسرائيل عام **١٩٦١**. وتقول قصص الهولوكوست: إن الانتقام النازي أعدم اليهود إعداماً في غرف الغاز وفق الروايات اليهودية خاصة من الناجين، كما قالت: إن أعداد الضحايا هي ستة ملايين يهودي، وهو فيما يبدو كل يهود العالم في ذلك الوقت، حين كان سكان ألمانيا لا يزيدون عن **١٢** مليوناً، أي إنه وفق هذه الروايات كان نصفهم من اليهود، وهي روايات حظر على كل الأوروبيين البحث والتساؤل أو التشكيك فيها، وإلا وقعوا تحت طائلة القوانين الأوروبية (الديمقراطية).

يلاحظ أن اليهود الضحايا كانوا يحملون الجنسية الألمانية، وأن روايات كثيرة تواردت حول سبب إعدامهم بهذه الطريقة، ولكن

على كل حال لم يكن القانون الدولي في ذلك الوقت يتدخل في العلاقة بين المواطن ودولته، ولكن هزيمة ألمانيا هي التي أتاحت نشر الروايات وتطبيق عدالة المنتصر على المهزوم، ولو كانت ألمانيا قد انتصرت لما سمعنا عن محارق اليهود أو غيرها. ومع أن العرب تعاطفوا مع مأساة اليهود، وقامت صحيفة الأهرام بجمع الأموال لرعايتهم في فلسطين وتنادى كبار المثقفين المصريين لنجدتهم، إلى أن أحداً لم يدرك حينذاك عمق المخطط الذي صور مآسي اليهود في أوربا في القرن التاسع عشر، حتى يبرر ظهور المشروع الصهيوني، ويجمع اليهود في دولة واحدة حلاً لمشكلتهم، ثم المبالغة في مأساة الهولوكوست حتى تبرر كل الأفعال الإسرائيلية بما في ذلك مذابحها ضد الفلسطينيين، كأنهم هم المسؤولون عن المحرقة اليهودية. لم يرَ أحد محارقَ اليهود، كما أن كل الروايات عنها من مصادر يهودية، ومع ذلك لا نملك إلا إدانة أي جريمة مهما كان عدد الضحايا قليلاً، وحتى لو ارتكبوا الخيانة العظمى للبلد الذي آواهم وهو ألمانيا.

أما المحرقة الفلسطينية فقد وقف العالم كله ولأكثر من أسبوعين، وعلى الفضائيات يتفرج، بل وشجعت حكومات أوربية والولايات المتحدة على الاستمرار في المحرقة، وكان أول مؤتمر صحفي لهيلاري كلينتون مناسبة لصب تعصبها على صواريخ حماس وهي قطعاً سعيدة بمحرقة غزة مادام الضحايا فلسطينيين، ولم تتأثر هذه القلوب المتحجرة بالمشاهد الإنسانية بالغة القسوة والطائرات الحربية تمزق أجساد الناس وهم يتلون الشهادة على الهواء، وبعض

المشاهد التي تظهر أن يهود إسرائيل لا ينتمون إلى جنس البشر، وأن أياديهم ملطخة بالدماء، ومع ذلك لا يجدون حرجاً في التباكي على ما يعانونه من صواريخ المقاومة. وقد استفز مشهد شيمون بيريز في قمة دافوس يوم ٢٠٠٩/١/٣٠ وهو يتباكى على ما حل باليهود، ويبرر قتلهم للأطفال بدم بارد، وقتل أحد جنوده لطفل وتمزيق جثته وإلقاءها للكلاب تنهشها؛ هذه المشاهد، ومشهد التباكي استفز أردوغان رئيس وزراء تركيا الذي تصدى لبيريز، لكن العرب الآخرون، وعلى رأسهم عمرو موسى، قد التزموا الصمت التام، وبدا وكأن أردوغان يدافع عن دم لا ولي له احتساباً لوجه الله ودفعاً للظلم.

لقد أعدم هتلر يهود ألمانيا لأسباب تناقلتها كتب التاريخ، ولم يعرف أحد شيئاً عما نقلته القصص اليهودية، ومع ذلك ابتزت إسرائيل العالم كله بهذه القصص والروايات، ومقابل ذلك تفخر إسرائيل بحرق الفلسطينيين وتزعم أنها تدافع عن نفسها، وكل حججها ساقطة مستفزة، ولو كان العدل قائماً على الأرض لفعل في أولادهم وبناتهم بمثل ما عاناه الفلسطينيون، وأنا أستبعد أن يظل الظلم سائداً والمحاباه الفجة واضحة لمصلحة اليهود. بل إن يوم **٢٧** كانون الثاني/يناير من كل عام، هو يوم الأمم المتحدة لإحياء ذكرى محرقة اليهود، فهل يجرؤ أمين عام الأمم المتحدة على أن يحدد يوماً لمحرقة غزة؟

لقد أعلنت إسرائيل أنها فخورة بما فعلت، وبأن جنودها شجعان

أبطال لأنهم قهروا الدولة العظمى في غزة المسلحة بكل أنواع الأسلحة، في مشهد سيظل شاهداً على السقوط الأخلاقي والإنساني (لشعب الله المختار)، وكأنه اختير خصيصاً لإشاعة الخراب والدمار والقتل والفساد في أرض الله، والله لا يحب الفساد. من ناحية أخرى، تعهدت إسرائيل بحماية جنودها الأبطال من الملاحقة القانونية، وأعلنت ليفني يوم **١/٣٠** أن إسبانيا سوف تعدل قوانينها حتى يفلت المجرمون اليهود من العقاب أمام محاكمها. لقد أساءت ألمانيا إلى بعض مواطنيها في محرقة اليهود، ونقل اليهود روايات المحرقة، بينما ارتكبت الدولة الصهيونية أبشع مجازر التاريخ بأسلحة غربية ومساهمة إجرامية من الدول الكبرى، وأمام العالم أجمع باستخدام كل أنواع الأسلحة حتى المحرمة في حروب الجيوش. فهل ستر الغرب عورته بعد أن تكشفت الحقائق، وهي أن إسرائيل صنعته وحش إجرامي ينهش لحم العرب، ويحرق جلودهم بمباركة الغرب، فلم يكتف الغرب بإبعاد يهوده إبعاد البعير المبعد، وإنما انطلق هذا البعير بكل عقده في تدمير حضارة الإنسان في المنطقة، وهل المرتقبون من الوحش الصهيوني لا يزالون مصرين على مهادنته والانسحاب أمامه، ورفع رايات السلام البائس التي تغذي هذا العدو بنا كلما رأى هذه الرايات؟.

(٤)

لماذا لا يتم التحقيق أيضاً في الهولوكوست اليهودي؟

يقول اليهود: إنهم تعرضوا لمحرقة على يد السلطات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية في عهد هتلر، وإن الرواية اليهودية هي المصدر الوحيد لهذه المحرقة. وقد أحاط اليهود هذه الرواية بقدسية خاصة أعلى من قدسية الكتب السماوية، فلا يجوز لأحد أن يبحث أو يفحص أو يستفسر أو ينتهي إلى أي خلاصات تناقض الرواية اليهودية. وبذلك فرض اليهود على أوربا والولايات المتحدة قيداً على حرية الفكر والبحث والتعبير بالمخالفة لأحد أهم قيم النظام الديمقراطي. وقد أظهر الغرب خضوعاً عجيباً للرغبات اليهودية، في حين استباح باسم الحرية أية مقدسات أخرى حتى تلك الدينية في الإسلام والمسيحية، وشرع الغرب القوانين التي تحظر أي بحث في الرواية اليهودية ووضع العقوبات اللازمة لمن يجرؤ على البحث في هذه الرواية. ويشهد عدد ضحايا هذه القوانين في بلاد الغرب كافة على مدى الصرامة والقسوة التي تطبق بها الحكومات هذه القوانين حرصاً على هذه الأسرار الرهيبة.

والتهمة الجاهزة دائماً هي معاداة السامية، بل إن هذه التهمة قد تطورت من القرن التاسع عشر حتى الآن، وأصبحت تلحق بكل من ينتقد الإجرام الإسرائيلي، وكأن من حق اليهود أن يبيدوا غيرهم، بينما لا يجوز لغيرهم أن يتساءل عن جوانب هذه الرواية اليهودية المقدسة. وعندما تحدث نجاد في هذه القضية جعلته إسرائيل والجماعات اليهودية عدوها التاريخي، وحشدت العالم كلّه ضده؛ لأنه تجرأ على أن يمس بقدس الأقداس الذي أحاطته إسرائيل بكل ألغازه بهذه الطبقة الكثيفة من القداسة، بل إن الولايات المتحدة أصدرت في عام **٢٠٠٤** قانوناً يلاحق كل من ينتقد إسرائيل أو يشكك في رواية المحرقة على مستوي العالم، وهو قانون معاداة السامية. وسوف تظل هذه النقطة محل جدل واستغراب وإحراج خاصة أن إسرائيل قد استخدمتها بطريقة نفعية مالياً وسياسياً، ولكي تفرض الإرهاب الفكري على كل من يجرؤ على نقدها. من ناحية أخرى فإن المحرقة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة والتي تابعها العالم كله على الفضائيات وفي كافة وسائل الاتصال في عرض مستمر دام ثلاثة وعشرين يوماً، كانت واضحة للعيان. ومع ذلك تشكلت عدة لجانٍ لتقصي الحقائق، كما ذهبت إلى غزة عشرات الوفود للتثبت من الجرائم الإسرائيلية، وكان آخر هذه اللجان وأهمها هي لجنة جولدستون رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقد خصص نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل جزءاً كبيراً من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لمهاجمته واتهمه بأنه أدان الضحية وأعفى (المعتدي الفلسطيني). وقد فهم نتانياهو بحق أن هذا

التقريـر هـو مقدمـة جـادة لمحاكمـة إسرائيـل أخلاقيـاً وجنائيـاً، خاصـة أن جولدستون يهودي وصديق لإسرائيل ولكـن فظاعـة المحرقـة جعلـت الحـق عنده أعلى من غيره، كما أنه أوصى بعرض التقرير على مجلس الأمن لتحويل المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في فرض عقوبـات على إسرائيل في مجلس الأمن. نحن إذن أمـام مشـهدين؛ الأول هـو المحرقـة اليهودية، مصدره الرواية اليهودية، مما أثار الشكوك حولـه. ونظـراً لأهميتـه القصوى في سياق العقلية الصـهيونية أحاطتـه بقدسـية أعظـم مـن قدسـية الكتب المقدسة.

المشهد الثاني واضح للعيان تتطابق فيه جميع الروايـات، ولا يـزال حيـاً في الذاكرة وشاهده الملايـين، ولـذلك لا شـبهة فيـه ومـع ذلـك قامـت لجـان التحقيق، لاعتبارات فنية باستجلاء جوانبـه، ورفضـت إسرائيـل التعـاون مـع هذه اللجـان؛ لأن جرائمهـا أكـبر مـن أن يـتم تبريرهـا بـذرائع واهيـة، أو أن تغطي عليها الضـجة حـول الاسـتيطان واختـزال مأسـاة الفلسـطينيين، فـيما دفعت إليـه إسرائيـل ملـف القضـية. واسـتجلاء للحقـائق وقطعـاً للشـكوك وإظهاراً للحقيقة لماذا لا تتشكل لجنـة دوليـة مسـتقلة برئاسـة جولدسـتون أيضاً، ويكون أعضاؤها جميعاً من اليهود؛ لإظهار الحقيقة حتى لا يجرؤ أحد بعد ذلك مثل الرئيس الإيراني أحمدي نجاد على التشكيك في وجود المحرقـة اليهودية أصلاً، أو في المعلومات المتعلقة بها؟

(٥)

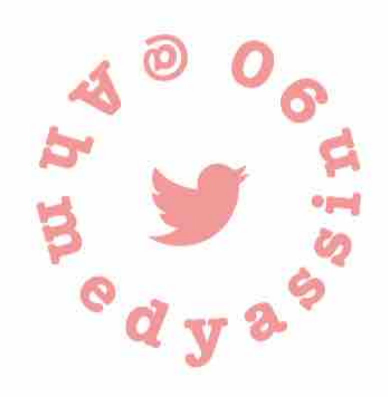
محنة غزة أم محنة السودان؟

تتكاثر على الجسد العربي الهموم والأزمات، فأمام مسألة إعادة إعمار غزة، وما جرى في مؤتمر شرم الشيخ، واستحالة الإعمار مع كل هذا الحشد الدولي دون رضا إسرائيل، يبرز التوتر الذي أشاعه قرار المحكمة الجنائية ضد الرئيس البشير الذي صدر مساء يوم الأربعاء الرابع من آذار/مارس ٢٠٠٩ ليزاحم موضوع الإعمار. فالتناقض بين السخاء المفاجئ الذي بلغت فيه المساهمات إلى أكثر من خمسة بلايين دولار، وعجز الدول المشاركة، كما أشرنا، يغري بالمعالجة، ولكن صدور قرار المحكمة أضاف هماً جديداً إلى ما سببه المشروع الصهيوني من هموم، ورأيت أن أختم هذه السطور بهذا الهم الطارئ. ورغم أن المدعي العام للمحكمة قد أفتى بأن صدور القرار يعني بشكلٍ آلي استقالة الرئيس البشير من منصبه، إلا أن القرار نفسه مثل صدمة كبيرة. وليس هناك مجال للتنافس بين الموضوعين؛ لأنهما يصدران من مصدر واحد، فمؤتمر شرم الشيخ هو أثر من آثار العدوان الإسرائيلي على غزة، وقرار المحكمة هو قمة التعبير عن المؤامرة الصهيونية على السودان، فمصدر العملين واحد، والجسد الذي يتلقى الطعنة هو

الجسد العربي في غزة والسودان. ومن الواضح أن السودان قد أصبح من أهم وأحدث ساحات الصراع مع إسرائيل، ويتعين على العالم العربي أن يدرك ذلك، وقد بادر وزراء الخارجية العرب يوم **٣/٣** بالتعبير عن دعم السودان. أما إعمار غزة وسيل التبرعات مع الدعوات بأن يهدي الله إسرائيل فتكف عن التدمير، وأن تسمح بمرور مواد الإعمار فسوف يجعل كل هذه التبرعات حبراً على ورق؛ لأن استمرار الاحتلال هو المشكلة، كما أن تجنب الجميع الإشارة، ولو بشكل عابر، إلى مسؤولية إسرائيل وضرورة أن تدفع تعويضات عن هذا الدمار، قد أعطى إسرائيل رخصة فرض الشروط والاستغلال السياسي الفاضح لمأساة القطاع، سوى ما ورد بكلمة الرئيس مبارك في الافتتاح بأن السلام هو الضمان لعدم تكرار دمار غزة بعد تعميرها، وهذا صحيح ولكن من الواضح أن السلام العادل لا يزال حلماً بعيد المنال.

على الجانب الآخر، صدر حكم الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية مؤيداً لطلب المدعي العام بتقديم البشير للمحاكمة، ومع أن هذا الحكم يعاني من ثغرات قانونية يجب تحديدها أمام محكمة العدل الدولية، إلا أن اللافت هو تلك الحملة التي قرر فيها المدعي العام، بالمخالفة لمتطلبات وظيفته، أن أي دولة يجب أن تعتقل البشير، وهي سابقة غريبة تمثل استخفافاً بالعالم العربي، في حين رفض المدعي العام نفسه التحقيق في جرائم إسرائيل في غزة؛ سواء بناء على متطلبات وشكاوى منظمات وأفراد، أم بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك انتهاك لنظام المحكمة.

ويصدر قرار المحكمة الجنائية الدولية أيضاً فيما يشدد قادة التمرد على علاقتهم بإسرائيل، كما تبرئ محكمة يوغوسلافيا الرئيس الصربي السابق من كل الجرائم الموثقة ضد كوسوفا. تلك هي عدالة المؤامرة، ولذلك لا بديل أمام العالم العربي سوى مساندة السودان سياسياً وإعلامياً، ودعمه قانونياً في معركته الطويلة ضد الصهيونية.



@Ahmedyassin90


هولوكوست
غزة
في نظر القانون الدولي
تصوير
أحمد ياسين
الدكتور عبد الله الأشعل
آفاق معرفة متجددة
www.fikr.com